



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2009 - العدد: 07

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة أيام الأحد 26، الإثنين 27 والثلاثاء 28 ذو الحجة 1430
الموافق 13، 14 و15 ديسمبر 2009

فهرس

- 1- محضر الجلسة العلنية السابعة ص 03
■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- 2- محضر الجلسة العلنية الثامنة ص 35
■ مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- 3- محضر الجلسة العلنية التاسعة ص 55
■ تدخلات ممثلي المجموعات البرلمانية.
- 4- محضر الجلسة العلنية العاشرة ص 68
■ رد السيد وزير المالية.
- 5- ملحق ص 77
■ تدخل كتابي.

**محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الأحد 26 ذو الحجة 1430
الموافق 13 ديسمبر 2009 (صباحا)**

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني أن أتواجد بينكم، مرة أخرى، في هذا المجلس الموقر، الذي يمثل أرضية للمناقشات حول مواضيع رئيسية ذات أهمية وطنية، لأعرض عليكم مشروع قانون المالية لسنة 2010 المتكون من ثلاث نقاط رئيسية متمحورة حول التأطير الاقتصادي الكلي الذي يقوم على أساسه مشروع القانون وميزانية الدولة والتدابير التشريعية المقترحة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

في مجال التأطير الاقتصادي الكلي:

أنتم على دراية أن جل المؤسسات الدولية متوافقة بأنه سيتم اختتام النشاط الاقتصادي بالبلدان المتقدمة في سنة 2009 من خلال ارتفاع سلبي وتباطؤ وتيرة النمو ببلدان بارزة، وأنتم على علم كذلك بوجود إجماع واسع للمؤسسات الدولية حول إنعاش الاقتصاد الدولي خلال سنة 2010 مع أن هذا الإنعاش يبقى مرتبطا باسترجاع الثقة في العلاقة ما بين البنوك وعودة مستوى استهلاك الأسر.

فيما يخص اقتصادنا، تثير المعطيات دون السنوية في سنة 2009 النتائج الرئيسية التالية:

تتواجد مداخل صادرات المحروقات المسجلة في نهاية شهر نوفمبر لسنة 2009 في مستوى أدنى بالمقارنة مع مستوى نهاية شهر نوفمبر لسنة 2008، بسبب تراجع أسعار الصادرات التي انتقلت من 6,108 دولار لبرميل النفط، في المتوسط، على مدى 10 الأشهر الأولى لسنة 2008، إلى 2,59 دولار لبرميل النفط، في المتوسط، في نفس الفترة من سنة 2009.

يشهد تدفق الواردات، بعد ارتفاعه في السداسي الأول لسنة 2009، تراجعا في شهر جويلية إلى

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان؛
- السيد وزير التعليم والتكوين المهنيين؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مكلفة بالبحث العلمي.

**إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2010، ودون الدخول في الحيثيات - حيثيات الجلسة - أحيل الكلمة مباشرة إلى السيد وزير المالية لكي يقدم لنا مشروع القانون المذكور.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

دولار في نهاية ديسمبر 2008، مع الإشارة إلى انخفاض مستوى الدين العمومي الخارجي من 610 مليون دولار إلى 480 مليون دولار وارتفاع طفيف في مستوى الدين العمومي الداخلي الذي وصل إلى 785 مليار دينار جزائري في نهاية سبتمبر 2009 مقابل 714 مليار دج في نهاية سبتمبر 2008.

إن الحفاظ على الادخار العمومي والاحتياطات الرسمية للصرف المحصل عليها من خلال التسيير المحكم للمالية العمومية والتسيير الحسن لاحتياطات الصرف، يسمح لنا بمواصلة تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية بهدف متابعة إعادة التوازن الهيكلي الجهوي وتحسين ظروف معيشة المواطن.

إن سياسة التمويل الداخلي للاقتصاد مستمرة والشركات الأجنبية مطالبة بتمويل مشاريعها في الجزائر بموارد داخلية للتمكن من امتصاص السيولة الفائضة وعدم تجديد المديونية الخارجية والذي انخفض بصفة كبيرة نتيجة الدفع المسبق للدين الخارجي.

لأسباب متعلقة بتأطير الواردات ولإنعاش ميزان المدفوعات فإن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 قد أدرج إجراءات متعلقة بوسائل الدفع للواردات وبمستوى المساهمة الوطنية في رأسمال الشركات الأجنبية.

هذه الإجراءات التي ليس لها أثر رجعي، تهدف إلى تسيير التوازنات الخارجية والمحافظة على مصداقية الاقتصاد الوطني في ظرف دولي يتسم بتراجع الطلب على الطاقة.

أدت متابعة سلوك المؤشرات الرئيسية للاقتصاد، في سنة 2009، إلى تحديد التأطير الاقتصادي الكلي لسنة 2010 كما يلي:

- إبقاء الأسعار المرجعية الجبائية لبرميل البترول الخام في قيمة 37 دولارا أمريكيا.
- معدل الصرف بقيمة 73 دج للدولار الواحد.
- واردات البضائع في تراجع بنسبة 2% مقارنة بتوقعات اختتام سنة 2009.
- صادرات المحروقات على أساس سعر السوق بقيمة 50 دولارا للبرميل الواحد، في المتوسط

نوفمبر، الذي أدى إلى انخفاض الواردات بـ 3% خلال 10 أشهر الأولى لسنة 2009، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2008.

يبرز الميزان التجاري للبضائع في نهاية شهر نوفمبر 2009 رصيذا فائضا بقيمة 9,3 مليار دولار أمريكي، مع أن هذا الفائض قد انخفض، مقارنة بوضعية نهاية شهر نوفمبر لسنة 2008.

انخفضت منتوجات الجباية البترولية المحصلة في نهاية شهر سبتمبر لسنة 2009، انتقل الدخل المتوسط الشهري في هذه الفترة من 372 مليار دج في سنة 2008 إلى 195 مليار دج في سنة 2009.

تبرز وضعية عمليات الخزينة، المحددة في نهاية شهر سبتمبر 2009 رصيذا في حالة عجز بقيمة 380 مليار دج؛ يتمتع الحساب الجاري للخزينة في 06 نوفمبر 2009 بوفرة قيمتها 119 مليار دج ويتوفر صندوق ضبط الإيرادات على متاحات قيمتها 4.280 مليار دج في نهاية أكتوبر 2009.

يقدر الدين العمومي الداخلي المستحق في نهاية شهر سبتمبر 2009، بـ 784 مليار دج ويقدر الدين العمومي الخارجي المستحق بـ 480 مليون دولار أمريكي.

يقدر معدل التضخم المتوسط، المسجل على مدى 10 أشهر الأولى لسنة 2009، بنسبة 5.7% متغير رئيسيا، من خلال أسعار المواد الفلاحية الطازجة والمنتجة محليا.

هذه السنة التي تعرف أزمة مالية واقتصادية والتي تتميز بالركود في الاقتصاديات المتقدمة وتباطؤ نسبة النمو في البلدان الناشئة، فإن التوازنات الداخلية والخارجية تظل مستقرة نظرا للوضع المالي الجيد للبلاد. إن تقلص دخل صادراتنا وعائدات الجباية البترولية لم يقلص من قدرات تأمين الإنفاق العمومي على المدى المتوسط ولا من قدرات الاستيراد.

إن متاحات صندوق ضبط الإيرادات قد استقرت في مستواها المسجل في نهاية ديسمبر 2008، كما سجلت احتياطات الصرف ارتفاعا لتصل إلى 146 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2009 مقابل 143 مليار

السنوي لسنة 2010.

– نسبة التضخم المستهدف يقدر بـ 5,3%.

– ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 6,4% بصفة إجمالية وبنسبة 5,5% خارج المحروقات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

في مجال ميزانية الدولة:

تقدر الإيرادات الميزانية المتوقعة لسنة 2010، بـ 3081 مليار دج والنفقات الميزانية بـ 5860 مليار دج.

فيما يخص الإيرادات الميزانية، قد تنخفض بنسبة 3% تحت تأثير تقلص الكميات المصدرة.

فيما يخص النفقات الميزانية، التي ستبلغ 5860 مليار دج، موزعة على الشكل التالي: 2838 مليار دج للتسيير و3022 مليار دج للتجهيز، مرتفعة على التوالي بـ 6,6% و4,7% بالمقارنة مع سنة 2009.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إن ارتفاع ميزانية التسيير راجع إلى:

– ارتفاع الأعباء بعنوان الدين العمومي والنفقات المخففة للإيرادات التي تبرز تغيرا بقيمة (+ 12,5) مليار دج.

– ارتفاع نفقات الأجور المقدر بـ 42,6 مليار دج الناجمة عن التكفل، لا سيما، بمناصب مالية جديدة في سنة 2010، لتبلغ النفقات السنوية 925 مليار دج.

سيبلغ عدد المناصب التي سيتم فتحها، في سنة 2010، 59569 مناصبا، موزعة على 14 دائرة وزارية.

– ارتفاع التخصيص المقدم لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية. ينتقل هذا التخصيص من 158 مليار دج في سنة 2009 إلى 168 مليار دج في سنة 2010.

أثر مالي لتطبيق الأنظمة الجديدة للأجر الوطني العمومي الخاصة بأعوان الجماعات المحلية، بأثر ميزاني يقدر بـ 22 مليار دج.

ارتفاع إعانات تسيير المؤسسات العمومية من 36 مليار دج إلى 453 مليار دج.

ارتفاع إعانات تسيير المؤسسات الاستشفائية الناجم خاصة عن فتح منشآت صحية جديدة،

ليصل مبلغ هذه التخصيصات إلى 188 مليار دج.

– إرتفعت كذلك إعانات التسيير المخصصة للديوان الوطني للخدمات الجامعية بقيمة 10 مليار دج لتغطية المنح والإطعام ونقل الطلبة، ليصل مبلغ هذه التخصيصات إلى 76 مليار دج.

– ارتفاع التخصيص لصالح المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري منتقلا من 17 مليار دج في سنة 2009 إلى 29 مليار دج في سنة 2010 لتبعت الخدمة العمومية الواقعة على عاتق المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والتابعة أساسا إلى قطاعات النقل والاتصال والثقافة والداخلية والجماعات المحلية.

يضاف إلى ذلك، احتياط قدره 27 مليار دج.

– ارتفاع التخصيص الميزاني لفائدة المطاعم المدرسية لمواجهة ارتفاع عدد التلاميذ المستفيدين البالغ 100.000 تلميذ.

– تخصيص مبلغ يقدر بـ 9 مليار دج للتكفل بمنح التمدرس و6.5 مليار دج في إطار مجانية الكتاب المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين.

– ارتفاع تعويض سعر المياه المحلاة بقيمة 7 مليار دج، الناجمة على الدخول في الإنتاج لوحداث جديدة لتحلية مياه البحر.

إلى جانب ارتفاعات التخصيصات الرئيسية هذه، تضاف تخصصات بعنوان دعم أسعار حليب الأكياس والقمح الصلب واللين والتي تقدر على التوالي بـ 6.2 مليار دج و90 مليار دج.

يتوقع تخصيصات أخرى تتمثل أساسا في:

تخصيصات موجهة لمختلف أجهزة التشغيل المسيرة من طرف قطاعات التضامن الوطني 144.000 (منصب) والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي 432.000 (منصب) المقدر في سنة 2010 بـ 37 مليار دج.

تخصيص يقدر بـ 4 مليار دج للتكفل بتكوين وتحسين مستخدمي التربية الوطنية.

المساهمة بـ 6 مليار دج في الصندوق الوطني لإعداد وتنظيم تظاهرة تلمسان، عاصمة الثقافة الإسلامية.

ويضاف إلى ذلك احتياطي مجمع لتغطية،

لاسيما:

- الأثر المالي، في السنة الكاملة، المترتب عن ارتفاع منح الطلبة والمتربصين.
- الأثر المالي الراجع إلى تكفل الدولة بحصة أرباب العمل في مجال الاشتراكات الاجتماعية.
- الاقتراح الرامي لخلق 300.000 منصب شغل تحضيرى.
- احتياطي للتكفل بالأثر المالي الناجم عن نظام الأجور.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

تم إعداد ميزانية التجهيز في منظور يمنح الأولوية لمتابعة تنفيذ البرامج الجارية وتخصيص مبلغ يقدر بـ 2500 مليار دج لمشاريع استثمارية عمومية جديدة التي تم إنهاء دراستها. تقدر ميزانية التجهيز بـ 3022 مليار دج مرتفعة بنسبة 7.4% مقارنة بسنة 2009. تتوزع ميزانية التجهيز إلى 2503 مليار دج بعنوان الاستثمارات و519 مليار دج بعنوان عمليات برأس المال. فيما يخص نفقات الاستثمار: توجه أساسا نحو قطاع المنشآت الاقتصادية والإدارية، التي تمثل اعتمادات الدفع الخاصة بها ما يقارب نسبة 44% من إجمالي اعتمادات الاستثمار، في هذا القطاع تبرز الطرق والسكك الحديدية.

يحتل قطاع الفلاحة والري المرتبة الثانية في تخصيص اعتمادات الدفع، بنسبة تتجاوز 13% من إجمالي اعتمادات الاستثمار.

يحتل قطاع التربية والتكوين المرتبة الثالثة في تخصيص اعتمادات الدفع، الذي يمثل ما يفوق نسبة 11% من إجمالي اعتمادات الاستثمار.

يمثل على التوالي قطاعي السكن والمنشآت الاجتماعية الثقافية ما يقارب 11% و9% من تخصيصات اعتمادات الاستثمار لسنة 2010.

فيما يخص الاعتمادات بعنوان العمليات برأس المال: توجه، أساسا، دعم النشاط الاقتصادي، التي تمثل الاعتمادات المخصصة له 75% من الغلاف المالي المخصص للعمليات برأس المال.

- في هذا المجال، تتمثل أهم التدخلات فيما يلي:
- تدخلات في مجال تنمية وضبط النشاط الفلاحي بأثر ميزاني يقدر بـ 106 مليار دج.
- تدخلات في مجال برامج التزويد بالكهرباء وتوزيع الغاز، بأثر ميزاني يقدر بـ 48 مليار دج.
- تدخلات في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي بأثر ميزاني يقدر بـ 20 مليار دج.
- دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بأثر ميزاني يقدر بـ 12 مليار دج، بهدف خلق 30.000 مشروع. يضاف إلى هذا تخصيص مبلغ قدره 20 مليار دج لفائدة صندوق ضمان تشغيل الشباب.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

في مجال التدابير التشريعية:

تعتبر السياسة الجبائية أداة لتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛ يتمثل المنطق الذي تندمج فيه السياسة الجبائية خاصة في تفضيل الإنتاج على الاستيراد وذلك بهدف تعزيز مساهمة القطاع الإنتاجي خارج المحروقات، في خلق الثروة وأكبر مساهمة للمنتوجات والخدمات الوطنية من جهة وتحسين ظروف معيشة المواطن من جهة أخرى.

ففي هذا المنطق، إن الإجراءات المتخذة خلال السنوات الأخيرة قد وجهت إلى:

- تبسيط النظام الجبائي وتخفيض الضغط الجبائي على مداخل الأشخاص والشركات لغرض المحافظة على القدرة الشرائية للأسر ورفع قدرات التمويل الذاتي للمؤسسات.

كما يشجع تخفيض الضغط الجبائي استعادة الممارسين في القطاع غير الشرعي من جهة وتحقيق أكثر شفافية في التصريحات الجبائية لدافعي الضريبة من جهة أخرى.

إضافة إلى هذه الإجراءات، تم اتخاذ تدابير لمكافحة الغش الضريبي.

- تشجيع الإنتاج والاستثمار في قطاعي الفلاحة والسياحة من أجل رفع العرض المحلي للمنتوجات الفلاحية وذلك للتخفيض من فاتورة استيراد المواد الغذائية، وتخفيض الأسعار عند الاستهلاك

في مجال تخفيض الضغط الجبائي على المداخيل: تتعلق الإجراءات المقترحة، أساساً، بتخفيض معدلات فرض الضريبة على المداخيل الأجرية الاستثنائية وعلى فائض قيمة التنازل عن الحصص الاجتماعية، كما تستفيد عمليات الإدماج في البورصة من الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

في مجال تشجيع صناعة التركيب: يقترح الإعفاء من الرسوم الجمركية المركبات الموجهة لصناعات التركيب مع تطبيق النسبة المخفضة للضريبة على القيمة المضافة.

في مجال تشجيع الطاقات القابلة للتجديد: يقترح إنشاء صندوق وطني للطاقات قابلة للتجديد والذي يمنح له اعتماداً بنسبة 0,5% مقتطعة من الإتاوة النفطية. فيما يخص النفقات، يتدخل الصندوق للمساهمة في تمويل الأعمال والمشاريع المتعلقة بميدان الطاقات القابلة للتجديد.

في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية: يقترح أن تتكفل الدولة بالاشتراكات الاجتماعية المقتطعة من راتب الموظفين الذين تم توظيفهم في إطار أجهزة الإدماج الاجتماعي، كما يعرض اقتطاع نسبة 5% من أرباح مستوردي وموزعي بالجملة للأدوية المستوردة وفرض رسم لاقتناءات سفن النزهة يقدر بـ 250.000 دج. سيتم دفع المداخيل الجبائية للصندوق الوطني للحماية الاجتماعية، ويضاف إلى ذلك رفع الرسم على منتجات التبغ، التي يخصص نصف مواردها لهيئات الحماية الاجتماعية.

في مجال تخفيض كلفة القروض العقارية: يقترح ترخيص الخزينة بتحسين معدلات الأرباح على القروض البنكية المخصصة للمقاولين العقاريين، المتدخلين في إنجاز البرامج العمومية للمساكن. ويضاف إلى ذلك، إعانة مباشرة لصالح المستفيدين من السكن.

في مجال تشجيع النشاطات الرياضية والثقافية: يرمي الإجراء المقترح إلى رفع سقف استخلاص النفقات المتعلقة برعاية وتمويل وتأطير النشاطات الرياضية والثقافية.

والحفاظ على القدرة الشرائية للأسر من جهة وتحسين مساهمة قطاع السياحة في تنويع الاقتصاد من جهة أخرى.

– ضبط الواردات والتحويلات الخارجية من أجل الحفاظ على التوازنات الخارجية ومصادقية الاقتصاد الوطني.

– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسط من خلال تسهيلات للحصول على القروض عن طريق تعزيز ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يضاف إلى ذلك تشجيع عمليات البيع بالإيجار الذي يمثل منتجاً يتكيف مع المؤسسات ذات الخزينة الضعيفة.

– تخفيض تكلفة القروض العقارية من خلال تدخل الخزينة لتخفيض نسبة الفائدة، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة الواقعة على عاتق ميزانية الدولة.

ودائماً في هذا المنطق، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2010 في إطار السياسة الجبائية، يقترح الإجراءات الأساسية التالية:

– متابعة أعمال تبسيط وانسجام النظام الجبائي،

– متابعة تخفيض الضغط الجبائي على المداخيل،

– تشجيع صناعة التركيب،

– تشجيع الطاقات القابلة للتجديد،

– تعزيز الحماية الاجتماعية،

– تخفيض تكلفة القروض العقارية،

– وتشجيع النشاطات الرياضية والثقافية.

في مجال تبسيط وانسجام النظام الجبائي: يقترح تسهيل الضرائب المفروضة على المؤسسات الصغيرة، ويقترح في هذا الصدد، أساساً، رفع حد الاستفادة من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وفرض معدل وحيد على المداخيل السنوية للمؤسسات الصغيرة، ويضاف إلى ذلك إجراءات تسهيل خاصة بتمديد أجل تصريح المداخيل ملزم إلى الضريبة على الدخل الإجمالي، وعدم إجبارية المصادقة على حسابات مؤسسات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة والشركات التي يقل رقم أعمالها عن 10 مليون دج.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.
تتشرف لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية
لمجلس الأمة، بعرض تقريرها التمهيدي الذي أعدته
حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة
2010، المحال عليها من قبل رئيس مجلس الأمة،
السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 03 ديسمبر 2009
تحت رقم 09/56.

وبناء عليه، وبدعوة من رئيسها السيد شخاب
لخميسي، عقدت اللجنة جلسات عمل، درست وناقشت
خلالها النص المحال عليها، واستمعت صباح يوم
الاثنين 07 ديسمبر 2009 إلى عرض حول النص قدمه
ممثل الحكومة وزير المالية السيد كريم جودي، وفتحت
معه نقاشا سمح بتسليط مزيد من الضوء على الأحكام
والتدابير الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تضمنها.
وللمزيد من التوضيحات حول ميزانية بعض
القطاعات استمعت اللجنة إلى كل من وزير الفلاحة
والتنمية الريفية، مساء يوم الاثنين 07 ديسمبر 2009
ووزير الأشغال العمومية يوم الخميس 10 ديسمبر
2009.

بداية، تتزامن سنة 2010 مع انطلاق البرنامج
الخماسي الثاني للإستثمارات العمومية للفترة
2010-2014 والذي يهدف إلى متابعة التنمية الهيكلية
بغرض تحسين محيط المؤسسات وتحسين وضعية
المواطن.

وخلال سنة 2010، سيستمر الطلب المعتبر على
ميزانية الدولة لتغطية نفقات التجهيز في ظل سلبية
المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية على الصعيد
الدولي، غير أن تغطية هذه النفقات تبقى ممكنة
بفضل تكوين ادخار عمومي متراكم منذ سنة 2000
من جهة، وبفضل تحرير المجال المالي الناجم
أساسا عن تسديد مديونية الدولة منذ سنة 2004،
من جهة ثانية.

كما أن تغطية نفقات التسيير تبقى، هي الأخرى،
معتمدة بشكل كبير على ميزانية الدولة، مقارنة
بسنة 2009، فضلا عن ذلك تشهد هذه النفقات تطورا

كما يقترح إنشاء حساب مخصص لتمويل
وتنمية الفن والصناعة السينماتوغرافية.
تلكم هي الخطوط العريضة التي تسجل فيها
التدابير التشريعية المقترحة.

كما أعلمكم أنه قد تمت المصادقة على مشروع
قانون المالية لسنة 2010 من طرف المجلس الشعبي
الوطني، بعد إضافة مجموعة من التعديلات أهمها:
- التخفيض من نسبة الضريبة على الدخل
الإجمالي من 25% إلى 20% لفائدة المكلفين
بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط.

- مواصلة تطبيق الاستفادة من التخفيض بـ 50%
من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح
الشركات لصالح ولايات الجنوب الكبير لفترة 5
سنوات أخرى.

- الرفع من مستوى استهلاك الطاقة الكهربائية
للمستفيدين من إعانة الدولة من 8000 إلى 10.000
كيلوواط.

- الرفع من الحق الإضافي على التبغ من 2 دج إلى
3 دج من أجل مضاعفة الحصة الموجهة إلى صندوق
الضمان الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أشركم على حسن انتباهكم والسلام عليكم
ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على
العرض الذي قدمه حول مشروع قانون المالية لسنة
2010 الآن ننتقل لسماع مضمون التقرير التمهيدي
الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في
الموضوع، الكلمة للسيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن
الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،
السادة الوزراء،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

تقدير مستوى صادرات المحروقات خلال سنة 2010 بـ 37.7 مليار دولار أمريكي، على أساس 50 دولارا أمريكيا لبرميل النفط الخام .

ميزانية الدولة لسنة 2010

سيستمر الطلب المعترف على ميزانية الدولة لتغطية النفقات العمومية خلال سنة 2010، مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية من جهة، وارتفاع مستوى النفقات من جهة ثانية. وينجم عن ذلك عجز في الميزانية وفي الخزينة مرتبط بالناتج الداخلي الخام بنسب (-26,2%) و(-25,5%) على التوالي.

إيرادات الميزانية:

تقدر بـ 3081.5 مليار دج أي بفارق 3.1% مقارنة بسنة 2009. ويعود هذا الانخفاض في مستوى الإيرادات، بصفة أساسية، إلى تراجع ناتج الجباية البترولية بـ 90 مليار دج، لاسيما بعد مراجعة الكميات المزمع تصديرها خلال سنة 2010.

نفقات الميزانية:

تقدر بـ 5860.9 مليار دج أي بزيادة (+7.1%) مقارنة بسنة 2009، منها نفقات التسيير بمبلغ 2838,0 مليار دج أي بزيادة (+6.6%)، ناتجة لاسيما عن ارتفاع أعباء الدين العمومي وارتفاع نفقات الأجور والتخصيص المالي المرصد للصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى جانب تخصيصات مالية للمؤسسات الاستشفائية.

أما بخصوص ميزانية التجهيز، فتقدر بـ 3022.9 مليار دج أي بزيادة (+7.4%) مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2009، ويفسر ذلك بارتفاع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات بنسبة زيادة (+18.4%) وانخفاض عمليات برأسمال بنسبة 25.7% وتتوزع اعتمادات الدفع كالتالي:

مخصصات الاستثمار بمبلغ 2503.4 مليار دج وتتوزع على قطاعات المنشآت الاقتصادية والإدارية والفلاحة والري والتربية والتكوين والمنشآت الاجتماعية ودعم السكن.

العمليات برأسمال بمبلغ 519.4 مليار دج موجهة أساسا لدعم النشاط الاقتصادي، وتغطية الشطر

مستمر نتيجة لآثار الاستثمارات العمومية بعنوان الأعباء المتراكمة.

إن هذا الطلب المعترف والمستمر لميزانية الدولة يتطلب صرامة أكثر في تسيير المشاريع وفي استعمال الموارد العمومية.

وفي هذا الإطار، قد تم إعداد ميزانية التجهيز لسنة 2010 في سياق منح الأولوية لتنفيذ المشاريع الجارية، وتسجيل تلك التي تم استكمال دراستها ضمن مدونة الاستثمارات العمومية، تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المتعلق بنفقات التجهيز، والذي يشترط مصادقة الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية أو أية مؤسسة متخصصة، على الدراسات المتعلقة بالمشاريع الكبرى قبل تسجيلها ضمن مدونة الاستثمارات العمومية.

تقديم قانون المالية لسنة 2010

التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لنص قانون المالية لسنة 2010:

تتمثل أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والمالي المعتمدة في إعداد قانون المالية لسنة 2010 فيما يلي:

الإبقاء على السعر المرجعي لبرميل البترول الخام بـ 37 دولارا أمريكيا .

تحديد سعر صرف الدينار بـ 73 دج للدولار الأمريكي الواحد.

إنخفاض مستوى الواردات من السلع بنسبة 2% مقارنة بتوقعات سنة 2009، وقد تستقر في حدود 36.8 مليار دولار أمريكي، نتيجة للإجراءات المتخذة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والمتعلقة بضبط التجارة الخارجية.

إعتماد مستوى تقديري للتضخم في حدود 3.5% علما أن بنك الجزائر حدد مستوى التضخم بـ 3% على المستوى المتوسط.

معدل نمو الناتج الداخلي الخام في حدود 4.5% و5.5% خارج المحروقات، والجدير بالذكر أنه سيستمر تأثير النفقات العمومية على مستويات النمو الاقتصادي ولاسيما من خلال القيم المضافة لقطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات .

الإعفاء لمدة 3 سنوات من حقوق ورسوم التجهيزات المسرحية الخاصة بالعروض المستوردة لحساب الدولة.

تخفيض معدل الضريبة على الدخل الإجمالي قابلة للتطبيق على فوائض قيم التنازل عن الحصص الاجتماعية.

(3) تعزيز الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال التدابير التالية:

– تكفل ميزانية الدولة بحصة الاشتراكات الاجتماعية بعنوان أجور الموظفين في إطار آليات الإدماج الاجتماعي.

– تأسيس رسم نوعي على اقتناء اليخوت أو سفن النزهة، يتم تخصيصه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

– اقتطاع نسبة 5% من الأرباح الصافية لمستوردي وموزعي الأدوية بالجملة، يتم تخصيصه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

(4) تشجيع الطاقات القابلة للتجديد، وذلك بإنشاء صندوق وطني للطاقات القابلة للتجديد يمول بنسبة 0.5% من الإتاوات البترولية، حيث سيساهم في ترقية النشاطات والمشاريع المتعلقة بهذه الطاقات.

(5) تخفيض كلفة القروض العقارية، ويتم بإنشاء صندوق لتخفيض معدلات الفائدة على القروض البنكية الموجهة لاقتناء السكنات وبنائها وتوسيعها.

كما سيرخص للخزينة العمومية بتخفيض معدلات الفائدة على القروض البنكية الممنوحة للمقاولين في إطار إنجاز البرامج العمومية للسكن.

(6) تدابير مختلفة، وتتعلق أساسا برفع معدلات بعض الرسوم السارية وتأسيس أخرى على النحو التالي:

– رفع الرسم الإضافي على المنتجات التبغية من 6 إلى 9 دج.

– تأسيس رسم الطابع بـ 5000 لتسليم البطاقة المهنية لمساعدة النقل البحري.

– رفع إتاوة استخدام الأملاك العمومية المائية

الثاني من التخصيص المالي لرأسمال الصندوق الوطني للاستثمار والبرنامج التكميلي للولايات إلى جانب النفقات غير المتوقعة .

صندوق ضبط الإيرادات:

سجلت موارد الصندوق استقرارا عند مستوى 4280 مليار دج في نهاية شهر جوان 2009 حيث بقيت في نفس مستوى سنة 2008.

(1) التدابير التشريعية المقترحة:

تتمحور التدابير المقترحة في نص قانون المالية أساسا حول مايلي:

تسهيل النظام الجبائي وتنسيقه، وذلك من خلال التدابير التالية:

– فرض ضريبة وحيدة بنسبة 20% على المداخل السنوية للمؤسسات الصغيرة والمهن الحرة.

– تمديد أجل التصريح بالمداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي إلى غاية 30 أفريل من كل سنة.

– مطابقة النظام العام الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي مع النظام المطبق حاليا على المداخل الأجرية للمهاجرين.

– عدم إجبارية المصادقة على الحسابات من طرف محافظي الحسابات بالنسبة لمؤسسات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة والشركات التي يقل رقم أعمالها عن 10 ملايين دج.

– رفع حد الاستفادة من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من 3 إلى 5 ملايين دج.

(2) متابعة تخفيض الضغط الجبائي على المداخل، وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

تخفيض معدل الضريبة على الدخل الإجمالي المفروضة على المداخل الأجرية المناسبة من 15 إلى 10%.

رفع المعدل السنوي للأجور المتحصلة عن النشاطات المناسبة الخاضعة للخصم التحريري في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج.

إعفاء عمليات إدراج الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في البورصة.

إن استرجاع الثقة في العلاقات ما بين البنوك وبين هذه الأخيرة والمستهلكين، يبقى عاملا حاسما لإعادة إنعاش الاقتصاد العالمي ابتداء من سنة 2010.

كما أوضح أن تراجع مستويات السوق النفطية العالمية عند نهاية سنة 2008 قد بدأ في الاستقرار، حيث تشير أسعار تصدير البترول الخام الجزائري إلى استقرار هذه الأخيرة، حيث انتقل المعدل المتوسط لسعر برميل البترول الخام من 45,4 دولارا أمريكيا في الثلاثي الأول لسنة 2009 إلى 52,1 دولارا أمريكيا في الثلاثي الأول للسنة الجارية، بينما قدر بـ 40 دولارا أمريكيا في شهر ديسمبر 2008.

وقد أشار إلى أن صادرات المحروقات سجلت عند نهاية شهر جوان 2009 مستويات دنيا بالمقارنة مع نهاية شهر جوان 2008 وقدّر الدخل المتوسط الشهري بـ 6,9 مليار دولار أمريكي في سنة 2008 و3,3 مليار دولار أمريكي في سنة 2009.

كما يُسجل تراجع للتدفقات المالية للواردات، بعد ارتفاعها في الثلاثي الأول لسنة 2009 بالمقارنة مع الثلاثي الأول لسنة 2008، وذلك تحت التأثير المزدوج لتراجع أسعار المواد الأساسية وللإجراءات المتخذة حديثا لتأطير التجارة الخارجية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

تبرز وضعية عمليات الخزينة، المحددة في نهاية شهر جويلية 2009 رصيدا في حالة عجز بقيمة 190 مليار دج، أما الحساب الجاري للخزينة فإنه يسجل بتاريخ 16 جويلية 2009 وفرة قيمتها 96 مليار دج ويتوفر صندوق ضبط الإيرادات على رصيد قيمته 4280 مليار دج.

ويقدّر الدين العمومي الداخلي المستحق في نهاية شهر جوان 2009، بـ 750,7 مليار دج أما الدين الخارجي المستحق فيقدر بـ 474,6 مليون دولار أمريكي.

وفي الجانب المتعلق بالإجراءات التشريعية، أوضح السيد ممثل الحكومة أنها تتمحور أساسا حول:

– تبسيط النظام الجبائي وضمان انسجامه،

لصالح وكالات الأحواض الهيدروغرافية.
– فرض ضريبة بنسبة 15% بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للفنانين الذين يكون توطيئهم الجبائي إجباريا خارج الجزائر.

– تأسيس رسم على الاعتمادات المسلمة من طرف وزارة السكن لممارسة مهنة الوكالة أو السمسرة العقارية.

– رفع إتاوات المياه وإتاوات نوعية المياه.

– تمديد الإعفاء لمدة 5 سنوات من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للأسمدة ومنتجات مكافحة الأمراض النباتية.

مناقشة نص القانون

قصد الحصول على مزيد من المعطيات والتعرف على تفاصيل وتوضيحات أكثر للنص، استتمعت اللجنة لممثل الحكومة السيد وزير المالية وطرحته عليه جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات.

عرض السيد وزير المالية

ممثل الحكومة لنص القانون

كان عرض السيد وزير المالية مسهبا حول التأطير الاقتصادي الكلي الذي يقوم على أساسه قانون المالية وميزانية الدولة والتدابير التشريعية . وفي هذا السياق، أوضح السيد ممثل الحكومة أنّ كل المؤسسات الدولية متفقة على أنّ النشاط الاقتصادي الدولي سيختتم سنة 2009 بنمو سلبي، بحيث يعكس ذلك ركود اقتصاديات الدول المتقدمة وتباطؤ وتيرة نمو الدول البارزة وتلك السائرة في طريق النمو.

كما أنّ النمو الاقتصادي المسجل في البلدان المتقدمة يظهر الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، مع تأثيره على المحيط الاجتماعي وعلى التشغيل والقدرة الشرائية للأسر.

غير أنّ هناك اتفاقا واسعا للمؤسسات الدولية، حسب السيد ممثل الحكومة، حول إعادة انتعاش الاقتصاد العالمي خلال سنة 2010 شريطة تنفيذ القرارات المتخذة من طرف الدول المتقدمة، قصد تعزيز النظام المالي العالمي ودعم الإنتاج في القطاعات الهامة للاقتصاد الحقيقي.

الخصوص ما يلي:
بشأن عجز الميزانية، أوضح أنه يمكن تغطيته بتخفيض الواردات، على أساس زيادة الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات، وإذا لم تتمكن من ذلك، نلجأ إلى صندوق ضبط الإيرادات.

وبخصوص تقديم الإعانات للتنظيمات والجمعيات ذات الطابع الوطني، أوضح أن كل القطاعات الوزارية تمنح الإعانات حسب مجال تدخل كل قطاع.

وعن تعويض المستثمرين الذين تضرروا من عملية خفض قيمة الدينار، أكد أن تعويض هؤلاء قد تم في وقته.

وبخصوص منح التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، أوضح أن هذا الإجراء موجه لكبار المتعاملين الاقتصاديين المنتجين.

وعن تخصيص الاعتمادات المالية لتمويل السكنات الإيجارية العمومية، بيّن أن ذلك يتم من خلال الصندوق الوطني لدعم السكن.

وبشأن تعويض المواطنين الذين نزعت ملكيتهم في إطار إنجاز المشاريع العمومية، أكد أن الاعتمادات المالية لتعويض هؤلاء متوفرة.

وبخصوص كيفية تقدير كلفة الدراسات العمومية، أوضح أنه طبقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 والمتعلق بنفقات التجهيز، فإن تسجيل دراسة المشاريع الكبرى يخضع لإنجاز دراسات الإنضاج يصادق عليها الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية أو أية مؤسسة مختصة.

وفيما يتعلق بضبط أسواق الجملة والتهرب الجبائي، أوضح أن هذه المسألة مندرجة في برنامج وزارة التجارة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية.

رأي اللجنة

ترى اللجنة أن نص قانون المالية لسنة 2010 يضمن استمرارية السياسة الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال رصد الاعتمادات المالية الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة في هذا الإطار.

كما يكرس نص هذا القانون مبادئ العقلانية والتحكم في التسيير قصد الاستعمال الأمثل

– مواصلة تخفيض الضغط الجبائي على المداخل،
– تدعيم الحماية الاجتماعية،
– تشجيع الطاقات المتجددة،
– تخفيض تكلفة القروض العقارية.

أسئلة وانشغالات وملاحظات

اللجنة حول النص

إنصبت أسئلة وانشغالات وملاحظات اللجنة على مختلف جوانب النص وتمحورت أساساً حول المسائل التالية:

– هناك عجز في ميزانية سنة 2010. كيف يمكن تداركه مستقبلاً؟

– ما هي مصادر تمويل التنظيمات والجمعيات ذات الطابع الوطني؟

– لماذا لا يتم مسح فوائد القروض الممنوحة للمستثمرين الذين مستهم عملية انخفاض الدينار في فترة التسعينيات؟

– يلاحظ أن التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين لا يستفيد منها كل المتعاملين؟

– ما هي التدابير التي يتعين اتخاذها لتنظيم أسواق الجملة لضبطها من جهة ولمنع التهرب الجبائي المعتبر من جهة أخرى؟

– لم تخصص اعتمادات مالية للسكنات الإيجارية الاجتماعية من طرف وزارة السكن، فهل من توضيحات في هذا المجال؟

– يلاحظ أن هناك تباطؤاً في تعويض المواطنين الذين شملتهم عملية نزع الملكية من أجل المنفعة العامة لإنجاز المشاريع المختلفة.

– كيف تتم عملية تقدير كلفة الدراسات المتعلقة بالمشاريع المختلفة؟

– لماذا لم يتم تقديم قانون ضبط الميزانية؟

– يلاحظ أن اعتمادات الدفع غالباً ما تكون قليلة، ولا تكفي للاستجابة لحاجيات الإدارات والمؤسسات. لماذا لا تعالج هذه المسألة نهائياً والتي تتكرر كل سنة؟

رد السيد وزير المالية

ممثل الحكومة على الأسئلة

في معرض رده على أسئلة وانشغالات السادة أعضاء اللجنة أوضح السيد ممثل الحكومة على

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، ومرافقيهم من الإطارات،

زميلاتي زملائي أعضاء المجلس،
مشاهدونا الكرام في كل مكان.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

يشرفني أن أفتتح قائمة المتدخلين من أعضاء مجلس الأمة بالترحاب بأعضاء الحكومة في رحاب مجلسنا الموقر ونحن نباشر على بركة الله في مناقشة تقنين مالي وطني مرجعيته:

الخطوط العريضة تكملة لبرنامج خماسي أشرفنا على إنجازه بالتمام والكمال، ونستشرف مخططا خماسيا آخر 2010/2014 بكل ما يحمله من تصور لخدمة التنمية الوطنية المرجوة وتلبية تطلعات الجزائريين والجزائريات.

كل هذا في خضم تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة وما انجرت من عولمة ذات أبعاد متعددة سلبا أو إيجابا.

وأعني بذلك انعكاسات الأزمة المالية العالمية التي لازالت تلقي بظلالها على الأوضاع في العالم. ومن هنا تجدني، السيد الرئيس، أتعرض بصورة خاصة للوضع الداخلي للجزائر، هذا الوضع الثري بمؤشرات النجاح.

أولها: التفاف شعبي وحس وطني لا مثيل له إلا باستعادة الجزائر لسيادتها واستقلالها، من خلال فرحة وهبة الاحتفال بالانتصار: إنتصار الخضرا.

وثانيها: عشية المناقشات البرلمانية الحكومية لقانون المالية، تلتقي الثلاثية لتأكيد العناصر الفعالة التكاملية في العقد الاقتصادي والاجتماعي قصد التكفل بعمالنا وعاملاتنا من خلال رفع الحد الأدنى للأجر القاعدي المضمون (SMIG) وما يترتب عنه من آثار إيجابية مباشرة على الجبهة الاجتماعية والاستجابة للانشغالات الكثيرة لمواطنينا.

وهو ما يقودني السيد الرئيس، إلى الإشادة والتنويه بالجهود المبذولة من طرف الدولة وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من أجل التكفل الفعلي والفعال بالموارد

للموارد من جهة، وتقليص التبعية الاقتصادية من جهة أخرى .

لكم - سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر - هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2010 والذي أعرضه عليكم للمناقشة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

الشكر موصول لكافة أعضاء اللجنة المعنية على الجهد الذي بذل من أجل تقديم التقرير التمهيدي الذي قرئ قبل قليل.

الآن ننتقل إلى الجزء الثاني من أعمالنا في هذه الجلسة والمتعلق بالنقاش؛ غير أنني - قبل ذلك - أود أن أعطي بعض المعلومات الخاصة بالجلسة.

أول شيء، بالنسبة للتدخلات وبعد المشاورات التي أجريناها مع المجموعات البرلمانية وهيئة التنسيق والمكتب؛ إستقر الرأي على أن تكون المداخلات في حدود سبع دقائق، على أنه وفي حالة طول التدخل يقدم الجزء الذي لم يتمكن العضو من قراءته مكتوبا إلى وزير المالية وسوف يتم التكفل به لاحقا عندما يأتي السيد الوزير لإعطاء الردود الخاصة بالأسئلة التي تطرح من قبل الزميلات والزملاء، بالنسبة لتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية فسوف تكون في حدود خمس عشرة (15) دقيقة.

لكم هو البرنامج أو المعطيات الخاصة بالجلسة، قد يحصل تغيير في البرمجة، وسوف نبلغكم به في حينه إن حصل، إذن، مباشرة ننتقل إلى النقاش العام، المتدخلة الأولى هي السيدة زهية بن عروس.

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

كل ذلك من أجل إقلاع حقيقي ونوعي للاستثمارات الصناعية وتجسيد برنامج إصلاح المؤسسات الاقتصادية وتدعيم نوعية الموارد البشرية والسماح لصندوق المنافسة الصناعية المستحدث في هذا القانون بتمويل النفقات المتصلة بتطوير ما اصطلح على تسميته «بالذكاء الاقتصادي» مع تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع الصناعي.

أبعد من ذلك فقد شمل قانون المالية الجديد التكفل بمرحلة ما بعد البترول من خلال استحداث صندوق وطني للطاقات المتجددة، وهو ما يعكس بحق إرادة الجزائر بفضل سداد الرؤية ورشد السياسة لضمان موارد أخرى خارج قطاع المحروقات خاصة مع التهديدات التي يمثلها الاحتباس الحراري وانبعث الغازات الدفيئة السامة وآثارها على مستقبل الإنسانية بل وعلى حياة كوكبنا ككل.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الجزائر تستثمر حاليا وبخطى ثابتة من أجل تطوير جملة من الطاقات المتجددة كالطاقة الريحية والطاقة الشمسية، دون إهمال الطاقة الأولى والأفضل بل والأزلية على الإطلاق، ألا وهي طاقة الشباب الخلاقة للثروة والباعثة للعبقرية والإبداع والنجاح والانتصار، عبقرية شباب الجزائر وما أدراك ما شباب الجزائر.

وفي الأخير السيد الرئيس، لا يفوتني التجديد الدائم على الالتفاف الشعبي وبخاصة التقاف (الشباب) وراء رئيسه ومؤسساته لتحقيق انتصارات قادمة بعد الانتصار العظيم والحس العالي والهمة ذات النوعية بما تحمله من نخوة وشهامة واعتزاز وفخر بجزائريتنا، وعليه يتعين على جميع مؤسسات الدولة وحلفائها الطبيعيين الاستثمار المكثف فيما وهبنا الله سبحانه وتعالى من نعمة دائمة، هبة الوعي والضمير الخلاق المبدع الطامح الراغب في مستقبل زاهر لجزائرننا الحبيبة.

فلنكن جميعا ويدا واحدة مرصوفة تعمل على تحقيقه، شكرا على المتابعة، العزة للوطن، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار (One, Two, Tree viva l'Algérie).

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس،

البشرية وبخاصة بعنصر الشباب، وهو ما يعكسه الاهتمام الخاص المترجم بالأرقام والمبالغ المالية في هذا القانون الجديد الذي حدد بكل وضوح رفع المبالغ المخصصة لتدعيم ورعاية الأنشطة ذات الطابع الرياضي والثقافي ما دمنا نتحدث هذه الأيام عن الرياضة وعودة الخضر للواجهة الإقليمية والدولية فمثلما استثمرنا في نجاح وانتصار الفريق الوطني لكرة القدم يمكننا استغلال هذه الطاقات في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ما دامت الوطنية تسري في عروق وشرايين كل الجزائريين والجزائريات، لكن المميز هذه المرة أن المبادرة صنعها الصغار أسود الجزائر الكبار الذين عبروا بطريقتهم عن معنى الوطنية وحب الوطن.

وعليه مثلما تضمنه هذا القانون الجديد من إجراءات وتدابير لإشراك المتعاملين الاقتصاديين (العموميين والخواص) في التمويل والتكفل بالرياضة وتشجيع مبادرات الشباب (خارج ميزانية الدولة)، فقد تضمن هذا القانون في طياته إنشاء 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لصالح الشباب خلال الخماسي القادم فهنينا لهذا القرار.

وعلى هذا الأساس يتبين من خلال السياسة والحركية الاقتصادية الجديدة تجاه شبابنا أن الجزائر خطت خطوة جريئة أخرى بالاعتماد على هذه الطاقة الحية (شباب الجزائر) غير القابل للإذلال أو الفشل لأنه وببساطة يمثل القيمة المضافة الحقيقية لمستقبل الجزائر.

ولعل التدبير الآخر الجديد المتعلق بإعفاء التجهيزات العلمية والتقنية الموجهة لمعاهد التكوين المهني من الرسوم الجمركية بقيمة 50 مليار دينار لدليل آخر على الثقة والأمل المعلق على شبابنا وشاباتنا لتحقيق التنمية المستدامة التي كثيرا ما نتحدث عنها، وهذه التنمية التي رصد لها قانون المالية لـ 2010 اعتمادات مالية ضخمة، غير أن الأهم منها تلك المرصودة لتحسين الكفاءات الصناعية وإعادة التأهيل والتكوين حيث أصبحنا نتحدث اليوم عن تطوير الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية داخل المؤسسات.

تاريخهم بحروف من ذهب، العدو والصديق يشهد لذلك؛ وحتى لا أطيل في الموضوع إننا نجد مرة أخرى تحية لصانع هذا الانتصار التاريخي فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وأيضا تحية احترام وتقدير للأخ المجاهد سعادة سفير الجزائر بالقاهرة السيد عبد القادر حجار الذي أبلى بلاء حسنا في الدفاع عن الجزائر وكل الجزائريين المقيمين في مصر والأنصار الذين رافقوا الفريق الوطني وتحية موصولة لأهلنا في السودان الشقيق الذي كان نعم الشقيق وأدار المقابلة بكفاءة واقتدار. أيتها السيدات أيها السادة،

تأتي مناقشة مشروع المالية 2010 في ظروف مميزة لقد جاء والجزائر تعيش أجواء غمرتها الفرحة العارمة التي صنعها أشبال سعدان، أجل لقد جاء هذا المشروع ليكرس التوجه السيادي للدولة فيما يتعلق بملف الاستثمار والإجراءات المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي 2009، وهنا بودنا التوجه بالشكر على هذا المنحى الذي يعزز الاستثمار الوطني بفتح آفاق رحبة لمؤسساتنا الوطنية، كما حمل المشروع في طياته بعدا اجتماعيا من المنتظر أن تكون له انعكاسات إيجابية على الجبهة الاجتماعية كما جاء المشروع أيضا تكريسا للبرنامج الخماسي الذي تبناه الشعب الجزائري من خلال تزكيته الواسعة في الانتخابات الأخيرة التي جددت العهد لفخامة الرئيس. أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد تصفحت مشروع قانون المالية المعروض أمام مجلسنا الموقر ولمست الإرادة الحسنة من أجل النهوض بالقطاعات الحيوية وخاصة ما تعلق بالبنية التحتية مثل السكة الحديدية والهيكل القاعدية وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة تجسيد هذه المشاريع، نتحدث عن السكة الحديدية في الجهة الجنوبية وهي أكثر من ضرورة دون أن ننسى الطريق السيار، فإننا نثمن المشروع الضخم للطريق السيار شرق-غرب والذي سيكون له انعكاس إيجابي على التنمية في مختلف جهات الوطن ولكن بالمقابل ينبغي أن لا يقتصر هذا المشروع على مساره الحالي بل ينبغي ألاّ تستفيد الجهة الجنوبية من مشروع مماثل بحيث

الكلمة الآن للسيد محمد مدني حود مويسه.

السيد محمد مدني حود مويسه: بسم الله وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي زملائي،
أسرة الإعلام، السلام عليكم.

في البداية دعوني السيد الرئيس، أتوجه بالشكر والعرفان لأفئدة الجزائر الذين صنعوا فرحة كل الجزائريين والجزائريات وذلك بتأهلهم إلى التصفيات النهائية لكأس العالم.

دعوني أيضا السيد الرئيس أن أقف وقفة إجلال وإكبار إلى المجاهد صاحب الفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي كان له الدور الأكبر في صنع ملحمة الانتصار التاريخي على الفراعنة في موقع «أم درمان» بأرض السودان الشقيق.

دعوني أيضا السيد الرئيس أقف وقفة احترام لشبابنا الذي أعطى درساً في الوطنية، نعم درساً في الوطنية وحبه للنخبة الوطنية وتعلقه بالراية الوطنية التي كانت رفرافة في كل ربوع الوطن العزيز، تحيا الجزائر.

أيتها السيدات أيها السادة،

لقد حزّ في قلبي ذلك التناول على رموزنا الوطنية من قبل شردمة من أبواق الإعلام المصري الذي راح يشكك في عروبتنا، إسلامنا وشهادتنا الأبرار وحتى تاريخنا المجيد، هذه الأبواق المهجورة التي كانت تريد تبرير الفشل الذريع للفراعنة في المستطيل الأخضر وكانت تحاول خلق ذرائع وهمية تعرض لها الجمهور المصري في الخرطوم فإننا نقول لهؤلاء إن أشبال سعدان فازوا في المباراة رياضيا وفنيا وإننا لسنا أحفاد فرعون الطاغي الذي قال الله فيه وبعد بسم الله الرحمن الرحيم «الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين، فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية» (صدق الله العظيم). بل إننا أحفاد شعشان وماسينيسا والأمير عبد القادر وأحفاد الأبطال الذين كتبوا

على توفير التغطية الصحية لهذا الوباء من هذا المنطلق، وهنا السيد وزير الصحة سأحدث معكم بلغة الشعب وأريد أن ألفت انتباهكم حول الإشهار الذي تقدمه وزارة الصحة تجاه المواطنين وخاصة هؤلاء الذين يقطنون المناطق النائية، حيث إن الإشهار يقتصر على غسل اليدين وأن ذلك وقاية من المرض، سيدي الوزير إن هذا الإجراء غير كاف حيث إن الإعلان عن موضوع ما والإشهار به يتطلب اختصاصيين وعلماء في الميدان يوصلون المعلومات الدقيقة للمواطنين ويتكفلون بإعلامهم بطرق صحيحة وعلمية لأن مثل هذا الوباء قد أسكن الرعب والخوف بين عامة الناس فهناك من يبارك التلقيح ويشجع استعماله وهناك من يقول بأن في استعماله خطورة، فالقيام بغسل اليدين كل وقت وخلال 24 سا في اليوم غير كاف وغير مقبول، وعفوا.

سيدي الوزير أؤكد اليوم على الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الثقيلة بالتنسيق مع وزارة الصحة في التوعية وتبسيط المعلومات للمواطن حتى يتمكن من تبيد المخاوف، كما أدعو لتنظيم ندوات طبية وتسيير قوافل إعلامية والتركيز على ومضات إخبارية مبسطة يفهمها القارئ والجاهل، الساكن في المدينة أو خارج المدينة.

كما أركز على ضرورة تلقيح فئة المتمدرسين، هذه الشريحة التي تعد بأكثر من 8 ملايين تلميذ، ولا بد من بذل العناية أكثر.

كما يجدر التنبيه أيضا للنداءات المتكررة التي تصلنا من مرضى السرطان بتوفير الأدوية الضرورية ولا يفوتني أن أنوه بأن داء أنفلونزا الخنازير جعلنا ننسى أمراضا أخطر.

أطلب من الله عز وجل أن يعافينا من كل هذه الأمراض ويعافي الشعب الجزائري والأمة الإسلامية قاطبة.

نقطة ثانية، السيد الرئيس تتعلق بالفلاحة، لقد تدخلت أربع مرات في هذا القطاع وقد أشرت فيها إلى قضية مهمة جدا تتعلق بالقايد السياح أبا علي في ولاية شلف الذي حصل على قطعة أرض تقدر مساحتها بـ 560 هـ، وقد اتصلنا بوزارتي المالية

يبعث آفاق التنمية الرحبة في منطقة الجنوب الواسع. أيتها السيدات أيها السادة، في ختام كلمتي الوجيزة بودي أن أنوه بالقرارات التي توجت أعمال الثلاثية وهي الرفع من الأجر القاعدي للعمال ويأتي هذا تنفيذا للقرار الذي أعلن عنه فخامة الرئيس في «أرزويو» يوم 24 أفريل. إن هذه النتائج سوف تكون عاملا مهما للاستقرار الاجتماعي وبالمقابل فإننا نراهن على أن المتابعة الصارمة لتنفيذ المشروع الهام لبرنامج فخامة الرئيس - الذي لا بد من مواكبته من رجال ونساء - سيكون في مستوى تطلعات الجزائريين والجزائريات ونحن على ثقة بأن فخامة رئيس الجمهورية سيكون العين الساهرة على هذا، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حود، الكلمة الآن للسيد نور الدين بلعرج.

السيد نور الدين بلعرج: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي السادة الوزراء، زميلاتي زملائي، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قبل أن أبدأ مداخلتني، أولا أهني الفريق الوطني وأشكر مبادرة فخامة رئيس الجمهورية من الرئاسة إلى وزارة الشبيبة والرياضة إلى اللاعبين وإلى المناصرين، ونتمنى الفوز في المقابلات المقبلة إن شاء الله والنصر سيكون للجزائر لا محالة.

أما فيما يتعلق بموضوعنا «قانون المالية» وسأبدأ بقطاع الصحة كلكم تعلمون أنه في الآونة انتشر وباء أنفلونزا الخنازير، بالرغم من أن الجزائر كانت سباقة في تنصيب خلية المتابعة مباشرة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية عن هذا الوباء في شهر أفريل المنصرم، فبالرغم من التطمينات التي ما فتئت وزارة الصحة تعلن عن إمكانية توفير اللقاح الذي له القدرة

على قانون المالية 2008 وبالأخص البند المتعلق بفوائد القروض التي حددت بـ 2% بالنسبة لقروض السكن الخاصة بالبنائات الجاهزة بالإضافة إلى 70 مليون خاصة بالسكنات التساهمية (LSP) والتي يقدر القرض بها بـ 200 مليون سنتيم كما جاءت صريحة من خلال كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وبهذا يتمكن الشخص من اقتناء سكنه إذا استندنا على هذه التسهيلات.

اليوم - وأنا أتأسف كثيرا - عندما قمت بزيارة إلى بنوك ولاية الشلف وأشير بالخصوص إلى مدير بنك (BDL) حيث يقول هذا الأخير صراحة بأن هذه التعليمات لم تصله بعد وأن الإجراءات السابق مازال معمولا به إلى حد اليوم فمن شاء أن يخضع لمثل هذه التعليمات فليفضل وأما نسبة 2% مقابل القرض السكني الذي جاء في تعليمات رئيس الجمهورية فلم تصل بعد، هذه نقطة مهمة أيضا.

فيما يتعلق بقطاع التربية، السيد معالي وزير التربية، أنتم تنظرون اليوم إلى سلسلة الإضرابات التي أصبحت مهددة لمصير التلاميذ وخاصة المقبلين على امتحان شهادة البكالوريا، فما دامت نيتكم حول هذا الموضوع هو إيجاد حلول لمطالب الموظفين فحبذا لو جاءت هذه الحلول بداية الموسم الدراسي، وكانت الأمور ستأخذ مجراها الحسن أفضل من الإضراب الذي أدى إلى توقيف الدراسة لمدة 20 أو 25 يوما، فالضحية في الأخير هم أطفالنا، فالواقع حاليا فرض عليهم مواصلة الدراسة في الأسبوع الأول من العطلة علما بأن هذه الفترة قد يستغلها بعض التلاميذ في العلاج أو في إتمام مهام أخرى، كل هذه الأمور في النهاية تخصم من عطلة التلاميذ.

السيد وزير التربية، إذا كنتم ستتخذون قرارات في بداية الأمر بعدم مساعدة هؤلاء (العمال) في حل مشاكلهم أو إذا نويتم حل مشاكلهم، فأنا أرى أنه من المستحسن تقديم الحلول ومعالجة المشكل في مطلع السنة الدراسية حتى لا ينقلب الأمر سلبا على سيرورة الدراسة، وشكرا.

والعدالة لانتزاع هذه الأراضي منه، وقد كانت المبادرة حسنة حيث استرجعت 50 أو 60 هكتارا من مجموع الأراضي وقد تفاعلنا بمثل هذه التدابير الحسنة التي بادرت بها الحكومة، لكن أشارت العدالة بأن مدير أملاك الدولة التابعة لولاية شلف امتنع عن رفع دعوى ضد المدعى عليه ولهذا السبب توقفت إجراءات مواصلة نزع الأراضي حيث إن العدالة لن تستطيع أن تقاضي المعني بالأمر لعدم تقديم شكوى ضده، السيد وزير المالية، الملف موجود لديكم منذ سنتين، لقد استطاعت الجزائر أن تطرد فرنسا من أراضيها واستطاعت أن تحارب الإرهاب بشتى أنواعه أفلا نستطيع أن نحارب هذا الأخطبوط الذي يهدد الناس بإدخالهم السجون ظلما وعدوانا سيدي؟

سيدي معالي وزير المالية ووزير العدالة، إن ملف هذه القضية موجود منذ سنتين هذه نقطة جد مهمة. أما بالنسبة لقطاع السكن، كلنا نعلم بأن قطاع السكن حظي بقسط كبير من العناية والاهتمام كما ونوعية خاصة من خلال برنامج السيد رئيس الجمهورية «مليون سكن وأكثر». فمن خلال زيارتنا للولايات لاحظنا بأن المواطنين يفضلون نمطي السكن التساهمي (LSP) والبناء الريفي، خاصة وأن الدولة قد رفعت من أجور العمال، الشيء الذي يسمح للمواطن شراء سكنات من هذا النوع، لا يزاحم الناس في اقتناء السكنات الاجتماعية.

الشبيبة والرياضة، بما أن الفريق الوطني قد فاز، تبقى تلك مبادرة طيبة للجميع ننطلق منها لتشجيع المواهب الواعدة علما أن هناك محطات أخرى في انتظارنا.

من هنا سيدي الوزير لا بد من الاعتناء بالبطولة الوطنية نظرا لأن معظم لاعبينا منخرطون في الأندية الأوروبية ولهذا لا بد من تدعيم الفريق الوطني بشبابنا الواعد.

السيد الوزير، فيما يخص قضية البنوك، قلت من خلال قانون المالية بأن هناك قروضا سيستفيد منها المواطنون وفي هذا الباب أقدم لكم مثلا حيا خاصا بمنطقة شلف، فمنذ سنتين قمنا بالتصويت

أضيف نقطة ثالثة، السيد الرئيس أنتم تعلمون بأن هناك أربع (04) سنوات جذب في تمناست والأشخاص الذين كانوا ينتقلون إلى مالي لم يفعلوا ذلك هذه السنة لأن الجذب أصاب هذه المنطقة كذلك هذه السنة وبذلك مشكل هذه المنطقة كبير ولدينا ضغط يتعلق بتربية المواشي، حيث إن مادتي العلف والشعير ناقصتان فعلى الدولة التكفل بالمشكل الذي يمس هذا القطاع ودعمنا.

النقطة الرابعة: إن حرية السوق تسبب مشكلا للفقير حيث لا بد من حد هذه الحرية التي تمس مباشرة دخل المسكين الذي لا يستطيع اقتناء حاجاته من الخضر واللحم اللذين يشهدان غلاء مبرحا في السوق، فالناس تبكي دائما بسبب هذه المشاكل وما بالنا بالشخص عديم الدخل تماما، كيف يعمل؟

هذه هي، السيد الرئيس، تدخلاتي.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود قمامة، الكلمة الآن للسيد عبد الله برادعي.

السيد عبد الله برادعي: شكرا سيدي الرئيس.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي زملائي أعضاء المجلس الموقر،
الإخوة ممثلو وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة،
السلام عليكم.

بعد القراءة الأولية لقانون المالية لسنة 2010، ورصد الأموال وتبويبها حسب أهمية القطاعات، يجدر بنا أن ندلي بدلونا حول بعض الاهتمامات التي تشغل بالنا، وبال مواطنينا.

سيدي الرئيس، بناء على هذا العرض الوافي من قبل السيد وزير المالية المحترم للعمليات الجارية أو التي رصدت لها الأموال للقيام بها، والتي ضببطها قانون المالية لسنة 2010، الذي أراه منسجما مع تطلعات الوطن والمواطن، وكذا برنامج فخامة رئيس الجمهورية وتوجيهاته التي ذكر بها في

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعرج والكلمة الآن للسيد مسعود قمامة.

السيد مسعود قمامة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السلام عليكم جميعا؛ بودي أن أتكم عن قطاع حساس هو قطاع التربية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

التربية مريضة في تمناست تحتاج إلى العلاج، حيث إنها مريضة جدا ولا يجوز لنا السكوت عن الباطل، أرى بأن أولادنا ضائعون فمسيرنا نحن الذين لم ندرس لا نستطيع عمل أي شيء، سأقدم لكم مثلا بسيطا يتعلق باللغة الأجنبية، هذه الأخيرة منعدمة في منطقتنا فالتلاميذ الذين يلتحقون بالعاصمة يبدأون من الصفر وما بالكم بالفضائح الكبيرة التي لا نستطيع قولها أمامكم، إذ لا بد على الدولة المراقبة، إذا كنا نحن أعيان الدولة نأتي أمام هذا الجمع الموقر لنطرح مشاغل الشعب وفي النهاية لا نصل إلى المبتغى فهذا فشل على فشل، نحن نطالب بمساندة الدولة حيث لا بد أن تكون هذه الأخيرة على دراية بما يحدث، أنا أريد أن أساعد مدير التربية وهذا الأخير لا يتقبل مساعدتي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أستسمحكم فيما سأقوله والأمر دائما يتعلق باللغة الأجنبية، فإذا لم نتحصل على معلمين لتدريس هذه اللغة فلنأت بهم من مالي أو النيجر فهناك معلمون يدرسون اللغة الفرنسية وعندنا تجربة سابقة فيها، وهي أن التلاميذ الذين درسوا في هذين البلدين وهؤلاء الذين درسوا في منطقتنا بينهم فرق كبير وأقصد منطقتنا ولا أعني بذلك العاصمة.

نقطة ثانية، السيد الرئيس، السيد الوزير، أتكم عن النقل الجوي، بالنسبة لتمناست، أنتم تعلمون بأن كل الرحلات الجوية هي رحلات ليلية، فالأشخاص المقبلون على السفر يمكثون ساعات طويلة في المطار ويتعبون جدا قبل السفر لذا أطلب من السلطات تخصيص طائرة أو طائرتين في النهار عوض الليل.

ومن خلالكم نهني الحكومة على هذه التحفيزات والإجراءات التي تستفيد منها هاته الفئة الهامة من المجتمع والتي لا بد من إلقاء الضوء عليها من جميع الجوانب، ولمزيد من التشجيعات للمسؤولين المحليين على قطاع دعم تشغيل الشباب والمؤسسات المالية وكذا الشركاء.

مع كل الاحترام والتقدير، وكل سنة وأنتم طيبون وإلى اللقاء في الميدان لمواصلة المسيرة إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله برادعي، والكلمة الآن للسيد محمد حماني.

السيد محمد حماني: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بداية أهنئ أنفسنا والشعب الجزائري برمته على تأهلنا لكأس العالم وبطولة أمم إفريقيا، فتحية لكل من ساهم في صناعة هذه الملحمة التاريخية. كما أود بالمناسبة التنديد بالهجمات الإعلامية الشرسة التي تعرضت لها الجزائر، والمساس برموزها ومقدساتها وشهادتها.

وأحيي من هذا المنبر السلطات الجزائرية وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وسفيرنا بمصر السيد عبد القادر حجار على حكمتها ورزانتها في إدارة ومعالجة هذه الأزمة.

السيد الرئيس،

إن قانون المالية يمنح لنا الفرصة كل سنة للحديث ومناقشة المشاريع الوطنية الكبرى وآفاق التنمية؛ وباعتباري ممثلا لولاية إيليزي فإنه رغم الجهود المبذولة في هذه الولاية لازالت تعرف تأخرا كبيرا، مما يستوجب إعطاءها مع غيرها من الولايات الجنوبية عناية خاصة في المشاريع

مختلف الولايات والمناسبات الوطنية. وهي صفة مشجعة لاستمرارية المشاريع الكبرى – والتي للجنوب الكبير نصيب وافر منها – نتمنى أن تكلل بالنجاح والتوفيق، والإسراع بالمشاريع الأخرى المبرمجة.

وهنا أنوه بالجهود المبذولة من طرف الدولة لجميع القطاعات على مستوى ولاية تمنراست، خاصة الاستراتيجية منها كالطرق والماء والسياحة وغيرها.

غير أنه لا بد من تضافر الجهود لفك العزلة عن بعض المناطق في هاته الولاية التي تعاني بعض بلدياتها النائية من نقص ملحوظ في شبكة الطرقات، بالرغم من مجهودات القطاع، على سبيل المثال لا الحصر؛ طريق تمنراست – تنزاوتين الحدودية باعتباره طريقا استراتيجيا هاما، ومنطقة حدودية.

سيدي الرئيس المحترم،

إن المتتبع لملف دعم تشغيل الشباب لولاية تمنراست، يلاحظ أن هناك تغيرات هامة على مستوى وكالة دعم الشباب (ANSEJ) وهذا من خلال الثلاث سنوات الأخيرة أدت بالفعل إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ساهمت في إنجاز مشاريع إنمائية.

كل هذا نابع من خلال الدعم المباشر لفخامة رئيس الجمهورية للمنطقة ولباقي مناطق البلاد الأخرى وكذا الاهتمام من طرف السيد أحمد أويحي الوزير الأول، والذي أعطى عناية خاصة واهتماما بالغين لملف تشغيل الشباب من خلال الاجتماع الوزاري المشترك المنعقد بتاريخ 08 جويلية 2008 بحضور كافة الأطراف المعنية بملف دعم تشغيل الشباب، مما فتح آفاقا واعدة للشباب الراغبين في تجسيد طموحاتهم وآمالهم في المستقبل، والإجراءات المشجعة المقدمة من طرفكم في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المحفزة في الامتيازات الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع في إطار (ANSEJ) وولايتنا من الولايات التي استفادت من نتائج هذه الإجراءات التي أصبحت ملموسة.

الأزمة في القرى والأرياف وقلل من النزوح، غير أن هناك فئة استفادت من هذا النوع من السكن لكنها لم تستطع الشروع في البناء لفقرها وانعدام مواردها المالية، حيث يشترط القانون مساهمة المستفيد لبناء الأساسات لتسلف له المنحة الأولية، مع العلم أن المستفيدين لن يستطيعوا أبدا توفير المبلغ المطلوب لبناء تلك الأساسات، لذلك نلتمس من الحكومة إيجاد صيغة ملائمة لهذه الفئة حتى تتمكن من بناء مساكنها.

السيد الرئيس،

إن قطاع التربية بالولاية يعكس تلك الصورة السوداء القاتمة وما زال يعاني من مشاكل سرطانية عديدة تنخر جسمه، منها أن المدراء الذين يعينون يتهربون من العمل بإيليزي وهنا أذكر قصة المدير اللغز الذي تم تعيينه مؤخرا والذي وصل أمام المديرية وهو في سيارة مكيفة ورفض الدخول إلى مكتبه خوفا من ارتفاع درجة الحرارة وعاد إلى مدينته دون أن يدخل إلى مكتبه ومن هذا المنبر أتساءل. لماذا لم يتم تعيين مديرا من أبناء المنطقة، أم أنهم غير مؤهلين للقيام بمثل هذا العمل؟ علما بأن هؤلاء يعرفون خبايا المديرية والقطاع، مع الإشارة إلى أن السيد الوالي وهو مشكور، اقترح أحد الإطارات المحلية بمديرية التربية لمنصب مدير، لكن لم يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار.

كما أن الكثير من المدارس ما زالت تعاني من نقص الوسائل وقلة الإمكانيات؛ وأن هناك مناطق بها أطفال غير متمدرسين لانعدام المعلمين، مما جعل الولاية تحتل المراتب الأخيرة في مجال التعليم.

السيد الرئيس،

أنتم تعلمون أن معظم سكان ولاية إيليزي يتكلمون اللغة الترقية وأن كبار السن لا يعرفون اللغة العربية جيدا، لذلك يلقون صعوبة في فهمها والتعامل بها، فهناك العديد من القطاعات ذات الصلة المباشرة بالمواطن تتعامل باللغتين العربية والفرنسية، لذلك يتعين مراعاة هذا الجانب وتعيين مترجمين ممن يتقنون اللغتين العربية والترقية

الضخمة والمنشآت القاعدية الواردة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية والتي يعتمد عليها الإنسان في مرحلة ما بعد البترول، فلم يظهر لها أثر على مستوى الولاية كالمركز الجامعي، الطريق الرابط بين جانت، إيليزي، الطريق الرابط بين برج عمر ادريس، إيليزي، قطاع السكن، الفلاحة وغيرها من القطاعات.

رغم ثراء المنطقة بالبترول والغاز والمعادن الأخرى، إلا أن مظاهر الفقر والحرمان ما زالت تضرب مواطني هذه الولاية.

السيد الرئيس،

رغم التدخلات العديدة لتبليغ انشغالات مواطني ولاية إيليزي لكن دون جدوى، اللهم إلا إذا كانت الحكومة لا ترى التنمية إلا في العاصمة أو المدن الكبرى.

وللتذكير وكشهادة حق، لم نر من برنامج فخامة رئيس الجمهورية إلا بناء بعض المقرات لبعض المديريات التنفيذية التي تفتقر بدورها الأبسط لضروريات العمل، فما زالت العديد من المصالح الولائية والمفتشيات التابعة لها، كمديرية الضرائب وأملاك الدولة والتجارة وغيرها من المصالح، تفتقر لأبسط وسائل العمل الضرورية، فطبيعة المنطقة وشساعة إقليمها تتطلب توفير تجهيزات ضرورية لهذه المصالح بصيغة رباعية الدفع ومكاتب وتجهيزات وإعلام آلي وغيرها.

كما أن قطاع السكن ما زال يعرف نقصا كبيرا وتأخرا فادحا ورغم تدخلاتنا ومراسلاتنا لوزير السكن، فإن دار لقمان بقيت على حالها. وبالمناسبة أذكر هنا، بأن معالي وزير السكن وعدني في هذا المجلس بشهادتكم، السيد الرئيس الموقر، في جلسة علنية بزيارة مستعجلة إلى ولاية إيليزي ولكن دون أن يحقق ذلك ليقف شخصا على وضعية السكن بهذه الولاية، وما زال مواطنو الولاية ينتظرون هذه الزيارة.

السيد الرئيس،

لقد خصصت الدولة أنواعا عديدة للاستفادة من السكن، منها السكن الريفي الذي ساهم في تخفيف

السيد الشايب بن سعيدان: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة معالي الوزراء،

السادة والسيدات، الزملاء أعضاء المجلس الموقر،

رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أؤف تهانينا الحارة لكم وللأمة الجزائرية بمناسبة عيد الأضحى المبارك وعودة ميمونة لحاجنا الميامين، فحج مبرور وذنوب مغفور وسعي مشكور إن شاء الله.

سيدي الرئيس،

إن أبرز حدث ميز الساحة السياسية الوطنية هذه الأيام، هو تلك السعادة العارمة والابتهاج الكبير للشعب الجزائري على الانتصار الباهر الذي حققه المنتخب الوطني لكرة القدم وافتكاكه باستحقاق وجدارة التأهل إلى نهائيات كأس العالم لسنة 2010. وبهذه المناسبة نؤف أسمي عبارات الشكر للفريق الوطني وطاقمه الفني على المجهودات المبذولة وكذلك وقوف ومساندة السلطة الجزائرية والهبة القوية للشعب الجزائري وخاصة الشباب منه، وإننا أمام هذا الإنجاز التاريخي لاؤد أن نقف عنده ونستخلص بعض النقاط كما يلي:

1 - ضرورة مواكبة هذا الفوز الذي نتوق معه نهضة في مجال الشباب والرياضة، وذلك بزيادة دعم هذا القطاع بوسائل ومرافق رياضية أكبر، لاسيما الملاعب الكبرى والدعم المالي للفرق الوطنية وأخص بالذكر هنا الفرق التي تلعب بالجنوب الجزائري، التي تستميت أمام الظروف الصعبة المحيطة بها كمشاكل النقل وضعف الحصص المالية مع قلة المساهمين هناك، حيث إن كثيرا من الفرق تتخبط في أزمات مالية خانقة جعلتها غير قادرة على دفع مستحقات المشاركة، والحل في اعتقادنا يكمن في ضرورة الالتفات إلى

خاصة في قطاع العدالة والأئمة في الشؤون الدينية. السيد الرئيس،

إن ولاية إيليزي بعيدة جدا عن العاصمة وحتى بلدياتها بعيدة عن بعضها البعض، وإن التنقل إليها ومنها مكلف جدا، هذه المشكلة يعاني منها الجميع وخاصة مرضى القصور الكلوي والأمراض المزمنة، علما بأن الولاية لا تتوفر على بعض الاختصاصات الطبية، مما يتحتم على هؤلاء المرضى التوجه إلى العاصمة لإجراء التحاليل والكشوفات والمتابعة؛ ولهذا الأسباب أطلب من الحكومة أن تتفضل بالتدخل لإيجاد طريقة لمساعدة هؤلاء والتكفل بهم. كما أشير هنا إلى مشكلة جديدة أصبح يعاني منها المعوقون ومرضى السرطان بعد وضع وزارة التضامن لإجراءات جديدة، حيث فرضت عليهم الحصول على ترخيص مسبق من مديرية النشاط الاجتماعي قبل سفرهم، عكس ما كان في السابق حيث كان يسافر المعوق مجانا هو ومن يرافقه على متن النقل العمومي، بمجرد تقديم بطاقة الإعاقة. لذلك أطلب العودة إلى مراجعة هذا الأمر بما يخفف عنهم هذا العبء، وذلك لأن الكثير منهم يجدون صعوبة في التنقل إلى المديرية الولائية للنشاط الاجتماعي للحصول على الترخيص، خاصة الذين يسكنون في الولايات المترامية الأطراف.

وفي الأخير، أؤد التطرق إلى الطريق الرابط بين إيليزي وجانت الذي ذكرته سابقا والممتد على مسافة 412 كلم، فالطريق مهتر وأصبح غير قابل للاستعمال وقد مرت عدة سنوات وهو على هذه الحالة، لذلك نطلب الإسراع في إنجاز لفك العزلة وتسهيل تنقل المواطنين خاصة أنه يعتبر بالنسبة لسكان المنطقة النهر الذي تكون الحياة على ضفتيه. شكرا على حسن إصغائكم وتمنياتنا لكم التوفيق والنجاح والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حماني والكلمة الآن للسيد حفيظ شاي... أرى أنه غير موجود، أحيل الكلمة إلى السيد الشايب بن سعيدان.

هذه الفرق والنهوض بالرياضة في الجنوب الجزائري كأن تخصص نسبة من مبالغ صندوق الجنوب لهذا الغرض.

2 - إن هذا الالتفاف الجماهيري القوي خاصة الشباب حول الفريق الوطني والألوان الوطنية كان درسا بالغال للعالم بأن الجزائر تمتلك مخزونا بشريا فريدا من نوعه، يحسن جيدا كيف يتغاضى عن مصالحه الشخصية أمام المصلحة الوطنية الكبرى، مما يحتم على السلطة الجزائرية ضرورة مضاعفة الجهد في تحقيق طموحاته من شغل وسكن وعيش كريم.

3 - ضرورة تطوير وتوسيع منظومة الإعلام والاتصال السمعية والبصرية لمواكبة الطفرة الحادثة في هذا المجال والعمل على إيصال صوت الجزائر بقوة أكبر في المحافل الدولية وفي مختلف المناسبات.

4 - إعطاء العناية الكافية للمشاكل الرياضية؛ خاصة الرياضة المدرسية التي تعرف ضعفا كبيرا في التأطير وفي مختلف الوسائل.

5 - نسجل بارتياح السياسة الحكيمة التي انتهجتها السلطة الجزائرية في التعامل مع التصريحات المغرضة واللامسؤولية والخالية من كل أنواع الروح الرياضية، وترفعت عن هذه السفاسف ترجيحا لمصلحة البلدين والشعبين الجزائري والمصري.

أما فيما يخص مشروع قانون المالية لسنة 2010م. فإننا في البداية نثمن كل الجهود الرامية إلى تحسين نسبة النمو وتنويع مداخل وموارد ميزانية الدولة.

ورغم ذلك لا يزال هذا القانون يعتمد على مداخل المحروقات بنسبة عالية، الأمر الذي يتطلب ضرورة زيادة دعم وبذل جهد أكبر في تحسين المداخل خارج الجباية البترولية، لا سيما وأن الجزائر تمتلك مقومات كبيرة لتطوير الإنتاج المحلي في مجالات عديدة كالزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والصيد البحري وما إلى ذلك.

وبهذا الصدد نثمن ارتفاع نسبة النمو في القطاع

1 - نظام مصرفي وبني لا يتماشى مع طموحات المستثمرين الجزائريين، وقد حرم شرائح منهم كون هذا النظام مازال يتعاطى ويتعامل بالفوائد الربوية، رغم مطالب الإسراع في فتح شبابيك أو بنوك تعتمد النظام المصرفي الإسلامي، الذي أثبت جدارته واستقراره أمام هزات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، علما بأن هذا النظام أدرج كدراسات عليا في الجامعات الفرنسية لتخريج إطارات متخصصة فيه والاستفادة من مزاياه الاقتصادية.

2 - لا يزال الشباب يعاني من نسبة ارتفاع مساهمته في نظام التمويل الثنائي في إطار (ANSEJ) والأفضل تخفيضها أكثر تشجيعا لامتناس البطالة ودفعهم للاعتماد على ذواتهم.

أما في مجال الصحة، فإننا نوكد على ضرورة الإسراع في تطوير انتشار مرض أنفلونزا الخنازير، الذي أخذ يتسع هذه الأيام بالجزائر وإحداث العديد من الوفيات. وذلك بتسخير كل الإمكانيات وخاصة توفير اللقاح المضاد بالكميات الكافية.

ومن جهة أخرى نسجل نقصا في الأطباء الأخصائيين، لاسيما الأطباء الجراحين كما هو الشأن في ولاية الأغواط التي تعرف نقصا كبيرا في

هذا الشأن.

وفي مجال التربية، نثمن الاتفاق المتوصل إليه بين الوزارة المعنية والنقابات المهنية، وندعو إلى استدراك النقص المسجل في التأطير التربوي، التي تعاني منه كثير من المؤسسات خاصة الثانويات، وإنه من غير المعقول والمقبول أن تنشب خلافات بين الوظيف العمومي ووزارة التربية على حساب الأساتذة والتلاميذ.

أما على الصعيد الاجتماعي، فإنه بالرغم من الزيادات الأخيرة الخاصة بالأجر القاعدي الذي نثمنه والذي لا يمس إلا فئة معينة من الموظفين للأسف نسجل بكل أسف ارتفاعا سريعا في الأسعار...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بن سعيدان والكلمة الآن للسيد عبد الله بن التومي.

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.
سأطرق من خلال تدخلتي هذا حول قانون المالية لسنة 2010 إلى جانبين، وهما:
- أولا: بعض الملاحظات حول محتوى نص المشروع.

- ثانيا: بعض الملاحظات العامة.
فيما يخص الجانب الأول، وفي هذا الإطار أذكر المواد التالية:

(1) المادة 19 والتي تعدل أحكام المادة 147 من قانون الطابع: إننا عندما نمعن النظر في الآثار المالية المترتبة وعرض الأسباب، نلاحظ أن الأثر المالي قد لا يكون مجديا سواء من حيث مساهمته، أو من حيث فعاليته وانعكاسه بالنظر لأهم الأسباب التي أنشئ من أجلها وهي كما جاء في عرض الأسباب، أن عامل المركبة يبقى متسببا إلى حد بعيد في حوادث المرور بسبب الاختلالات الميكانيكية العديدة، وعليه أظن أنه كان من المفروض أن يكون التدبير على واحد من الشكلين

التاليين:

1/1 - إلغاء التعريف حتى نشجع أصحاب المركبات للإقبال والاهتمام طواعية.

2/1 - أن تكون التعريف أعلى من القيمة التي جاء بها نص المشروع حتى يكون الأثر المالي ذا جدوى، وحتى يبادر صاحب المركبة في تشخيص اختلالات مركبته بكل جدية وهذا أفضل.

(2) المادة 31 والتي تعدل أحكام المادة 29 من الأمر رقم 08/02 المؤرخ في 24 جويلية 2008: لقد تضمن هذا التعديل الاستمرار في الإعفاء على الأسمدة والمنتجات الفوسفاتية ذات الاستعمال الفلاحي، وهنا أود أن أذكر بمسألتين:

1/2 - يعتبر هذا الإجراء محفزا لتزايد استعمال الأسمدة الكيماوية في مجال الفلاحة، وهو ما يتعارض شكلا مع المسائل ذات العلاقة بالبيئة والصحة للمنتوج الفلاحي الخالي من أي مواد كيماوية.

2/2 - بالرغم من هذا الإعفاء، فالملاحظ أن المنتج الفلاحي لا يزال يعرف الغلاء الفاحش في الأسواق، مما يعني أن الأثر النفعي على المواطن ليس محققا بشكل كامل.

وعلى هذا الأساس كان في رأبي من الضروري معالجة هذه المادة من حيث ارتباطها ومدى تأثيرها على سعر المنتجات الفلاحية في أرض الواقع.

(3) المواد 49، 50، 51، 67 وهي كلها مواد تعديلية لأحكام متعلقة بقطاع المياه بصفة عامة، وعليه أود أن أشير هنا أيضا إلى مسألتين، وذلك دون العودة إلى الأهداف المتوخاة والتي نتفق بشأنها مع نص المشروع:

1/3 - يجب التعاطي مع قطاع المياه، ومن مختلف جوانبه، آخذين بعين الاعتبار حيوية هذه المادة، قيمتها، قدرتها وصعوبة الحصول عليها من حيث الطبيعة أو من حيث الاستثمارات الضخمة التي تتطلبها.

2/3 - التعامل مع موضوع استهلاك هذه المادة وتحصيل إتاواتها بكل حزم وصرامة، حفاظا عليها من جهة وتطابقا مع المبدأ القانوني والإنساني، الذي يعطي حق الماء لكل فرد لكن مع واجب دفع

المرور دون الإشارة والإشادة بمجهود الدولة المعترف في قطاع السكن، ومن ذلك هذا التدبير الذي جاءت به المادة 65 والمتعلقة بإنشاء صندوق تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة للعائلات، لاقتناء وبناء وتوسيع السكن وكذا المرقين العقاريين في إطار البرامج المدعومة من طرف الدولة، وندعو إلى مزيد من إجراءات التجسيد القانوني والميداني لتشريف برنامج فخامة رئيس الجمهورية في هذا المجال والقضاء تدريجياً على مشكل السكن.

(7) لقد جاء في الملاحق، الجدول (ج) والذي يبرز توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2010 حسب القطاعات، وهنا أود أن أشير فقط من باب الملاحظة إلى قطاع المخططات البلدية للتنمية، والمرصد لها مبلغ 60.000.000 ألف دج (60 مليار دج)، حيث إنه ربما قد يكون مبلغاً غير كاف، خاصة إذا ما قارناه بتلك المبالغ المرصدة للعمليات القطاعية، والتي غالبها يمس العمليات الكبرى والعمليات الاستراتيجية عكس المخططات البلدية، التي تتجه إلى سد نقائص معينة مضبوطة لدى الجماعات المحلية بصفة عامة وعلى مستوى الجماعة المحلية البلدية على وجه الخصوص.

فيما يخص الجانب الثاني المتعلق بالملاحظات العامة؛ نلتمس أولاً من حكومتنا ونشجعها على اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي وبالشراكة ولكنه التماس شخصي وعلى مسؤوليتي الخاصة، نحيد أن تكون شراكتنا الاقتصادية والاستثمارية فقط مع تلك الدول والأنظمة التي تحترم ثقافتنا وتاريخنا وتقدر تضحياتنا ومساهماتنا عبر العصور.

ثانياً، تدعيم قطاع الشباب والرياضة لأنه أثبت مساهمته في إعادة الاعتبار لمفاهيم الروح الوطنية وإذكاء الحس المدني.

ثالثاً، مواصلة الإجراءات في اتجاه عصرنة وتطوير مصالح الضرائب ورقابة الأسعار وتشديد التعامل مع جميع أنواع الغش المخل بالتشريعات الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً، يطغى على عالم اليوم ما يصطلح عليه

المستحق.

ملاحظة: أؤكد هنا على التعاطي الحازم مع حالات عدم الدفع، والتي توجد بكثرة خاصة على مستوى الجماعات المحلية، التي تعتمد على الفوترة الجزافية في كثير من الأحيان وما ترتب عليها من عدم تسديد للمستحقات.

(4) المادة 52 التي تعدل أحكام المادة 117 من القانون 91/25 المؤرخ في 18/12/1991 المتضمن قانون المالية لسنة: 1992 وفي هذا الإطار نثمن الإجراء المتعلق بالإعفاء من الرسم على الأنشطة الملوثة، المنشآت لاسترجاع الزيوت المستعملة والاستغلال وتخزين الغاز والبتترول المميع.

لكن من جانب آخر، ونظراً للدواعي البيئية، نرى أنه لا يجب فقط الاكتفاء بهذا الإجراء، بل البحث في تدابير تحفيزية أخرى من شأنها تحسين الواقع البيئي.

لكن ما أريد قوله هنا، أن التجربة قد أثبتت منذ سنوات تراكم العجز المالي على مستوى معظم بلديات الوطن وهو ما يحتم على الحكومة ويجعل من الضروري التفكير في إعادة النظر في قانوني الولاية والبلدية ومنه إصلاح شامل للجباية المحلية.

(5) المادة 62 والمتعلقة بإنشاء صندوق وطني للطاقات المتجددة؛ حيث لا يسعني في هذا المقام، إلا أن أهنئ الوزير بهذا الإجراء وأفتخر بحكومتنا ودولتنا التي بدأت تجسد الاهتمام بالطاقات المتجددة والنظيفة، وعلى رأسها قد تكون الطاقة الشمسية؛ ومن ثمة بداية التفكير في بدائل لموارد الطاقة الأحفورية، خاصة وأن إجراء كهذا يعتبر في سياق اتفاقية كيوتو، من جهة وموازية مع قمة كوبنهاغن المنكبة على معالجة مشاكل الاحتباس الحراري من جهة أخرى.

ومن خلال هذا وبالرغم من عدم كفاية الأثر المالي المترتب على هذا التدبير والمتوقع بـ 4 مليار دج سنوياً، فإننا ندعو ونشجع الحكومة للمضي بشجاعة في هذا المسار، الذي سوف يكون له شأن كبير في السنوات المقبلة.

(6) المواد 65، 72، 73، 74 والمادة 36 وهنا لا ينبغي

على المداخل البترولية التي تخضع لتقلبات يعرضها لهزات محتملة.

ولالإشارة، فإن اعتمادات الدفع لهذه السنة تساوي 45 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل ثلث المبلغ المخصص لمصاريف الخماسي المقبل.

أعتقد أن هذه المخاطرة والمغامرة يمكن تفاديها لو اعتمدنا منطوق الواقعية والبراغماتية الاقتصادية والاجتماعية.

كما نلاحظ أن الاعتمادات الضخمة التي استفاد منها القطاع العام والخاص في السنوات الأخيرة، لم تحقق أكثر من 4.5% من المنتج الداخلي الخام (PIB).

ففي الميدان الفلاحي مثلا ورغم المساعدات المعتبرة التي وجهت لهذا القطاع مع مسح ديون الفلاحين مؤخرا، نلاحظ التهاوبا في أسعار الخضر والفواكه واللحوم، وهو ما يمثل أكثر من 16% من نسبة التضخم.

كما أن القطاع الصناعي استفاد من مساعدات ودعم كبيرين، إلا أننا نعيش تحت رحمة الواردات، مما يضر بالصناعات المتوسطة والصغيرة التي تعاني صعوبات أمام ارتفاع المصاريف المختلفة والتنافس الخارجي والمضاربة قد يقضي على عدد كبير منها، في حين أنها تعتبر المحرك للتطور الاقتصادي والاجتماعي وهي بحاجة إلى محيط موات ومساعد لانتعاشها متى اعتمدت الأساليب الحديثة للتسيير.

أما في السياسة الاجتماعية، فإننا نثمن ونحيي ما تقوم به الدولة لصالح المواطنين، وقد خصصت لها هذه السنة ما قيمته 900 مليار دج سترفع الغبن على المعوزين ويستفيد منها الميسورون، إلا أن ذلك قد يشجع على الاتكالية على الدولة و«عوض أن نعطيه سمكة فمن الأحسن أن نعلمه كيف يصطادها».

ومع ذلك فلا ننسى أن هناك مواطنين لا يزالون يئنون تحت وطأة الفقر والبطالة وغلاء المعيشة.

سيدي الرئيس،

بعد مرور سنة كاملة على فيضانات ولاية غرداية، فإن المواطنين لا يزالون يعانون من صعوبات حقيقية

«الاقتصاد القائم على المعرفة»، وبالنظر إلى تأثيره في الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي، فإنه بالجدير تجسيد مزيد من الإجراءات التي من شأنها تهيئة الجزائر للوصول إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، بالأخص من خلال التوجه إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للإعلام.

خامسا، عدم الاغترار بما اصطلح عليه لدى البعض بالبحبوحة المالية، إذ من المهم المضي في طريق ترشيد النفقات وعقلنتها والتخطيط والدراسة في اختيار المشاريع، مع التركيز على المشاريع الكبرى، لأنه من الضروري استغلال الوضع المالي الراهن، لتدعيم تلك القطاعات التي من شأنها أن تعود بمزيد من المداخل خارج قطاع المحروقات...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بن التومي والآن أحيل الكلمة إلى السيد محمد زكريا.

السيد محمد زكريا: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السادة معالي الوزراء المحترمون، السيدات والسادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

من المعلوم أن مشروع قانون المالية لسنة 2010 قد تمت دراسته ومناقشته في عدة مستويات، إلا أنني أستسمح معالي وزير المالية والسادة الأفاضل، لأقدم بعض الملاحظات العامة أراها مناسبة ومعقولة. سيدي الرئيس،

إن هذا المشروع قد رصدت له اعتمادات مالية معتبرة في ميزانية التسيير وفي ميزانية التجهيز، ومجموع ذلك هو تقريبا 06 آلاف مليار دج، مما سوف ينجر عنه عجز في الميزانية يقدر بحوالي 2750 مليار دج مبدئيا وهذا من شأنه أن ينتج عنه اضطرابات عميقة على التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية، لا سيما وأن اقتصادنا يعتمد أساسا

خاصة المنكوبين رغم الجهود التي بذلت من طرف الدولة التي تستحق كل الشكر والثناء، وذلك راجع حسب رأبي إلى عدم الوفاء بالوعود التي قدمت من طرف المسؤولين المحليين، وعدم الأخذ الجدي بعين الاعتبار تطلعات ومطالب المعنيين.

والبطء في تنفيذ القرارات الهامة التي اتخذت لمعالجة الأوضاع في دائرة المنبوعة المذكورة والتراجع عن تقديم منحة الكراء للمصنفين في 5م.

نرجو أن الزيارة التي قام بها معالي وزير السكن والوزير المنتدب للجماعات المحلية مؤخرا للولاية، سوف تأخذ بعين الاعتبار ما جاء في تقرير المجلس الولائي لولاية غرداية.

وبالمناسبة فإن الولاية بحاجة إلى الاستفادة من «احتياطي النفقات غير المتوقعة» المسجلة في قانون المالية 2010 وهي 30 مليار دج.

سيدي الرئيس،

فبالإضافة إلى ترشيد النفقات العمومية بالصرامة في الصفقات العمومية ومحاربة الفساد بشتى أنواعه وتشجيع الوازع الديني النظيف والحس المدني وإقامة دولة الحق والعدل واحترام القانون ومحاربة ظاهرة التهريب عبر الحدود، فإنني أرى أن الحل الأمثل يكمن في الاستثمار البشري واستغلال اقتصاد الذكاء والإبداع والحد من هجرة الأدمغة واسترجاع الإطارات التي تزرخ بها الجزائر في الخارج، باستثمار الهبة الوطنية الأخيرة بمناسبة تأهيل المنتخب الجزائري للمونديال مشكور وقد استرجع الشعب وحدته وثقته في قدراته رغم كيد الكائدين، وعبر عن التفافه حول قيادته وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زكريا والكلمة الآن للسيد كمال بوناح.

السيد كمال بوناح: شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

السيد وزير المالية،
السادة الوزراء، والوفد المرافق لهم،
السيدات والسادة، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
تحية طيبة.

أولا، قبل أن أطرح سؤالي فيما يخص قانون المالية لسنة 2010، بودي أن أغتنم هذه الفرصة ونحن في أجواء موسم الحج أتمنى حجا مقبولا لحاجنا الميامين، وبما أننا مقبلون على السنة الجديدة 2010، أتمنى لكافة الشعب الجزائري دوام الصحة والعافية والأمن والاستقرار لبلادنا، في ظل التوجهات الحكيمة والسياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية.

كما أغتنم هذه الفرصة وهي مناسبة الأفراح والانتصارات للجزائر، لأحيي كذلك وزارة الشباب والرياضة وعلى رأسها السيد الوزير، وأحيي أيضا من خلال هذا المبنى سعادة سفيرنا في جمهورية مصر العربية وكذلك الفيدرالية الجزائرية لكرة القدم وكذلك الفريق الوطني - كل اللاعبين - وكذا الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية في الجزائر.

السيد الرئيس،

سؤالي موجه إلى معالي وزير المالية فيما يخص قانون المالية لسنة 2010. نعرف أن هذا القانون جاء بالخصوص ليترجم الحالة الصحية المالية للجزائر، وكذلك التوجه إلى التحكم في النفقات ككل قدر الإمكان، بالإضافة إلى التوازنات المالية والتوجه إلى حماية الاقتصاد الوطني، لكن تبقى بعض الأسئلة والطروحات ضمن هذا المشروع وهي عبارة عن انشغالات لبعض الفئات ونستهلها بالنقطة الأولى، لماذا معالي الوزير لا نفكر في خلق صندوق مالي على مستوى كل سفارة حتى نتمكن من نقل أمواتنا من الخارج؟ وهذا حفاظا على الصورة أو المكانة الخاصة بالجزائر في الخارج، نعرف أنه حاليا يتم نقل أمواتنا عن طريق التطوع أو جمع

1998، 1999) من خلال إعادة تقييم الدينار والخسارة التي لحقت بهؤلاء المستثمرين، حيث إن كثيرا من المستثمرين حاليا لا يزالون يعانون.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بوناح والكلمة الآن للسيد محمد الطيب سنانى.

السيد محمد الطيب سنانى: شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تضمن قانون المالية لسنة 2010 من الإيجابيات مقارنة بسابقه، وبكل صدق أتقدم بالشكر إلى السيد وزير المالية وكل من سهر على إعداد هذه الوثيقة.

السيد الوزير، إن الميزانية وثيقة مالية رسمية وتظهر أهميتها في مختلف النواحي، خاصة السياسية والاقتصادية.

إن الميزانية لم تعد أرقاما توضع كما كان في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في حجم:

– أولا: الإنتاج،

– ثانيا: مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروع وقطاعاته، لأن الميزانية تؤثر وتتأثر بجميع القطاعات الاقتصادية ولا يمكن فصل الميزانية عن الخطة الاقتصادية للبلاد.

السيد الوزير، يأتي قانون المالية لسنة 2010 كسابقه، وقد اعتمد بنسبة تزيد عن 90% على الجباية البترولية والمعرضة للاضطراب في أي لحظة، وهنا تكمن هشاشة الاقتصاد الوطني المبني على مصدر واحد فقط.

والأصل أن الميزانية تبنى على موارد أخرى مختلفة ومتنوعة، بل متعددة ورغم ما سجلناه في القانون من محاولة لتحسين ظروف المعيشة للمواطن ودعم وتوفير مناصب الشغل والحفاظ على البيئة ودعم إنجاز المشاريع، إلا أن انشغالات المواطن مازالت كبيرة جدا والمجتمع الجزائري يتقدم ويطلب الكثير. ومازلنا نسجل من ميزانية إلى أخرى نفس الملاحظات والانشغالات، لعلها تجد

تبرعات أموال المغتربين الجزائريين في الخارج؛ ورغم تدخلات وزارة التضامن الوطني للتكفل بنقل بعض الأموات ولكن في كثير من الأماكن تبقى القضية خاضعة للتطوع.

ثانيا، السيد معالي الوزير، نعرف أن العلاج مطلب ضروري للمواطن وأن صحة المواطن هي مؤشر ودلالة على العافية وصحة الاقتصاد الوطني والتحكم في المال العام، وبالتالي نلاحظ أن الدولة وفرت الكثير في هذا المجال وهذا ما هو متفق عليه ومعترف به في مجال التغطية الصحية، من بناء مستشفيات ومرافق صحية وتكوين أطباء ومرضى وإطارات... إلخ. السؤال المطروح معالي الوزير، لماذا ما تزال الضريبة الجزافية الملزمة على المريض فيما يتعلق بالفحوصات والأشعة؟ نعرف أن نسبة 17% (TVA) يدفعها المريض على عاتقه، وبالتالي ممكن أن تزيد تكلفة الفحوصات والأشعة خاصة في القطاع العام.

كذلك نرى – معالي الوزير – أن الأسرة الجزائرية تستهلك في مجال النقل، وخاصة نقل الأفراد إلى مختلف الأماكن والجهات كالتوجه إلى المدرسة أو العمل أو لقضاء الحاجات، فالتسعيرة التي تدفع من طرف المواطن قيمتها الجزافية زادت، مما رفع من تسعيرة النقل العمومي، فلماذا لا نحاول خفض من قيمة 17% إلى 7% على الأقل حتى نمكن من تخفيف العبء فيما يخص النقل، لأنه يمس جميع أفراد الأسرة؟

معالي الوزير، هناك نقطة رابعة، نعرف أن الجزائر تسعى بكل الطرق لتشجيع الاستثمار بها، وكذلك محاولة تنويع الصادرات خارج البترول وتوفير فرص العمل للشباب الجزائري، فلا ينبغي تجاهل الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال، وذلك بتشجيع المستثمرين وتحفيزهم عن طريق تسهيلات في القروض والإعفاء من بعض الضرائب وكذلك التسهيلات الواسعة في الحصول على العقار.

لكن معالي الوزير، يبدو أن بعض المستثمرين الذين تكبدوا خسائر كبيرة سنوات (1996، 1997،

والبيوت والسيارات، أصبح هذا وضع لا يطاق رغم الجهود التي تبذلها مختلف أسلاك الأمن الوطني للتصدي لهذه الظاهرة، التي حولت مدننا إلى أماكن غير آمنة وهنا أرجع وأقول السيد الوزير بصفتكم وزيرا للمالية أعدتم هذه الوثيقة، كذلك من مهامكم الرقابة.

السيد الوزير، أتزورون بعض بلديات الوطن؟ هل اطلعتم على حالة هذه البلديات؟ أتصلكم تقارير حول الوضعية المزرية التي آلت إليها البلديات الصغيرة والفقيرة؟ وأنكركم بأن العجز مس أكثر من 1200 بلدية من 1561 بلدية. إن جل البلديات على مستوى الوطن تريفت، وظهر البنيان الفوضوي والأكوخ من جديد، دون احترام أدنى معيار للتعمير ولا للبيئة ولا للقانون الجزائري.

لقد أصبح المواطن في ملل تام وفقد نشوة الحياة، أين موقع هذه البلديات في الميزانية؟ هل أخذتم بعين الاعتبار هذا الواقع؟ هل خطط له؟ هل وضعت له استراتيجية على الأقل على المدى المتوسط؟

السيد الوزير، بخصوص المخططات البلدية للتنمية، من اللامعقول واللامنطقي أن تعطى بلدية يفوق عدد سكانها 20 ألف نسمة من 3 إلى 4 مليار سنتيم لفك مشاكل المواطنين في حياتهم اليومية من مياه صالحة للشرب وتطهير وصحة وتعليم إلى غير ذلك.

إن هذه السياسة هي التي أدت إلى الواقع الكارثي الذي نعيشه، فجل البلديات تريفت كما قلت.

في الأخير، أحمل إليكم بعض التوصيات من رؤساء بلديات سوق أهراس:

– إعادة النظر في معايير منح منحة التوازن للميزانية.

– إعادة النظر في المخططات البلدية للتنمية.

– إعادة صيغة منح المشاريع القطاعية للتنمية للبلديات، سواء من ناحية التخطيط أو التسيير أو الأولويات لأن الأولويات يعرفها المنتخبون المحليون لا المدراء التنفيذيون.
شكرا لكم والسلام عليكم.

الحلول وتشد نظر الحكومة وهذا من خلال الواقع المعيش.

1 – عجز الحكومة على إيجاد إيرادات أخرى خارج إطار المحروقات، وهذا عكس ما تعهدت به الحكومة، بل التزمت به في الميزانيات السابقة.

2 – إتساع ظاهرة الفساد وقد انعكس ذلك سلبا على سمعة الجزائر كدولة ومكانتها، حيث أصبحنا نلاحظ شبكات فساد خطيرة ومنظمة بل ومهيكلية.

3 – البطء والتأخر الكبير في إنجاز المشاريع وضعف الجودة، مما عرض نسبة كبيرة من المشاريع المنجزة والمستلمة حديثا إلى الزوال. وبصيغة أخرى نقول إن وزارتك لم تحرك ساكنا.

4 – من المفارقات العجيبة والكبيرة هي تصريحات بعض المسؤولين على بعض القطاعات، وأخص بالذكر قطاع التربية الوطنية، قطاع الأشغال العمومية، قطاع التضامن وقطاع الصحة.

أما بخصوص الجانب الاجتماعي، السيد الوزير، إن اتساع ظاهرة الفقر والحرمان والمعاناة الاجتماعية المحرومة للطبقات الهشة وتعفن بعض الأوساط الإدارية والتشرد، هذه المظاهر السلبية التي تتناولها وسائل الإعلام اليومية، ليست في الحقيقة إلا إفرازا وانعكاسا لما تعانيه هذه الطبقة، وأنا أتكلم عن هذه الفئات الاجتماعية المحرومة والضعيفة، فإنني أتقدم كذلك بمقترحات لتحسين الوضعية:

1 – رفع منحة عمال الشبكة الاجتماعية بنوعيتها ذات المنفعة العامة والجزافية وعمال تشغيل الشباب، من هؤلاء العمال من قضى 15 سنة في هذا الميدان.

2 – إدماج الفئات الضعيفة في مناصب عمل حقيقية،

3 – إعادة النظر في قانون التضامن الوطني، مثل قفة رمضان وهذا لحفظ كرامة المواطن الجزائري الذي هو حجر الأساس.

أما بخصوص حالة اللاأمن الذي أصبح المواطن الجزائري يعيشها في كل الولايات الجزائرية، أين برزت التهديدات والاعتداءات والسرقات في الجيوب

البتترول على 37 دولارا للبرميل الواحد وأعطى الأفضلية للوقاية، بعد أن كان في السنوات الماضية في حدود 19 دولارا، ولا شك أنه عندما نقارن تلك السنوات الماضية نلاحظ الطفرة الكبيرة في وتيرة التنمية، لذا فإن هذه الوقاية والتحوط وعدم تقليص الفجوة بينه وبين سعر السوق قد يحرم الاقتصاد الوطني كثيرا من الموارد المالية، مما يفوت بعض الفرص الاستثمارية عن القطاعات الاقتصادية الحساسة كالزراعة والصناعة، وعليه أقترح زيادة السعر المرجعي في السنة القادمة 2011 ليكون بين 40 و42 دولارا واستغلال الزيادة في الصناعة والزراعة.

كما أن عملية استثمار الفوائض البترولية في البنوك الأجنبية تحتوي على مخاطر كثيرة وقد تنجم عنها بعض الخسائر في ظل عدم استقرار الأسواق المالية العالمية، وما هي الفوائد الناجمة عن ذلك؟
2) معدل الصرف: أظهر المشروع التمهيدي معدل صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري وتوقعه في حدود 73 دج للدولار، ولم يظهر معدل صرف بقية العملات الأجنبية الأخرى كعملة اليورو التي تتم بها معظم المعاملات المالية الاقتصادية في الجزائر، مما يجعلنا نطرح النقاط التالية:

1 - لقد عملت الدولة منذ مدة للقضاء على السوق الموازية لسوق العملات الأجنبية، فما هي الآجال التي حددتها الدولة لذلك؟

2 - المعروف أن سعر الدينار قد انخفض بنسبة 25% وانطلاقا مما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2009، كان من المنطقي أن يتقلص الاستيراد، وبالتالي ينخفض الطلب على العملة الأجنبية، مما يؤدي حتما إلى ارتفاع سعر الدينار لكن الواقع عكس ذلك تماما، وما تقييكم سيدي وزير المالية بعد تطبيق تلك الإجراءات في هذا المجال؟

3 - قطاع الصناعة: تشكل الصناعة الهيكل والبناء الأساسي لأي اقتصاد، لذا يجب أن يحظى هذا القطاع باهتمام كبير، وأن تخصص له الموارد والاعتمادات المالية الكافية على المدى المتوسط والطويل، والعمل على تطويره عن طريق التوأمة وسياسات الاندماج

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب سناني والكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الفاضل رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، في بداية تدخلتي أقدم بالتهنئة الخالصة للمنتخب الوطني وكافة الشعب الجزائري، على هذا الإنجاز ومن خلاله إلى فخامة رئيس الجمهورية على وقفته الكبيرة مع الفريق، حيث جسد بذلك معنى الوطنية في أبهى صورها، فهنئنا لكم سيادة الرئيس على كل ما تبذلونه من جهد لعزة الجزائر وكرامتها، ويوفقكم الله ويسدد خطاكم لما فيه خير البلاد والعباد، دون أن أنسى القائمين على الرياضة وكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا الإنجاز.

فيما يخص قانون المالية لسنة 2010، يمكن القول بوجود مؤشرات كثيرة جيدة وإيجابية، كتعزيز الحماية الاجتماعية وتوفير مناصب العمل والتخفيض في الضرائب وغيرها... إلا أن ما يجب الإشارة إليه أن هذا المشروع تزامن مع استمرار الآثار السلبية للأزمة العالمية منذ سبتمبر 2008 إلى وقتنا الحاضر، وأزمة دبي العالمية الحالية أكبر دليل على ذلك، مما يحتم علينا الحذر في التوجه نحو اقتصاد السوق ويجعلنا نستفيد من إيجابيات هذا النظام وتجنب سلبياته، مثل الممارسات غير القانونية والمضاربات الصورية في العملات الأجنبية وغيرها من السلبيات.

وسأحاول فيما يلي إبداء بعض المقترحات والملاحظات حول هذا القانون الذي يأتي في خضم هذه التحولات والتأثيرات الحاصلة والتي سوف تحصل في المستقبل:

1) السعر المرجعي لبرميل البترول: أبقى المشروع التمهيدي السعر المرجعي الجبائي لبرميل

بالنظر إلى توفر مستشفى بسعة 625 سريرا ومستشفى عسكري جهوي بالمدينة.

8 - قطاع الصحة: في ظل الانتشار الكبير للمدمنين على المخدرات، أرى ضرورة إنشاء مؤسسات استشفائية جهوية للتكفل بهذه الفئة التي تشكل خطرا على الصحة بشكل عام، وخاصة مع الانتشار الكبير لمرض نقص المناعة.

9 - قطاع النقل: علاوة على ما اقترحتة أثناء مناقشة برنامج الحكومة، أرجو اعتماد جائزة وطنية للسياسة تمنح للذين لم يرتكبوا حوادث سير لمدة 20 سنة سياقة، وتساهم فيها مؤسسات التأمين.

- تفعيل مشاريع السكك الحديدية بالجنوب وربطها بالشمال وخاصة تقرت، حاسي مسعود، ورقلة، غرداية.

- تفعيل مشروع الترامواي بمدينة ورقلة باعتبارها عاصمة للوحدات.

- النقل الجوي، نريد أن نطلع على تضاريس وطننا في النهار سيادة وزير النقل.

إنشاء مؤسسة للنقل الحضري بورقلة.

10 - قطاع الأشغال العمومية: تفعيل مشروع الطريق المزدوج غرداية، ورقلة، تقرت، ثم مشروع ورقلة، إليزي.

11 - قطاع الطاقة والمناجم: مساهمة سوناطراك في تشجيع الرياضة بالجنوب، للنهوض بانشغالات شبابنا هناك.

12 - قطاع الإعلام: توسيع بث القنوات الوطنية لتشمل كل الولايات، علما أن هناك بعض القنوات الوطنية لا تصل إلى كافة هذه الولايات. أتمن غالبا ما نتج عن اجتماع الثلاثية بالنسبة للأجر القاعدي الأدنى للمواطن الجزائري.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قريشي والكلمة الآن للسيد عبد الكريم عباوي.

السيد عبد الكريم عباوي: شكرا سيدي الرئيس.

الجزئي أو الكلي مع الشركات والمؤسسات في الدول الصديقة والحليفة، والتي لها نفس الظروف مثل تركيا وإيران والهند وماليزيا وغيرها.

4 - قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تولي الدولة اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في العديد من الإجراءات أهمها برامج تأهيل هذه المؤسسات لذا نقترح ما يلي:

- الاستمرار في مراجعة وإتمام هذه البرامج.
- العمل في نفس الوقت على حل مشكلة التمويل لهذه المؤسسات، عن طريق الإشراف الجزئي أو الكلي على مشاريع هذه المؤسسات من طرف الممولين.

وهنا لدي ملاحظة بالنسبة لتشغيل الشباب، أن ينقص عدد العمال الذين يثبتون من 5 إلى 2 وأن يطبق الآخر على المتعاقدين فقط.

5 - قطاع الفلاحة: يعتبر الأمن الغذائي هدفا استراتيجيا لأي بلد، ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال الاهتمام والعناية بقطاع الفلاحة وذلك عبر:

- إستمرار الدعم المالي والضريبي للقطاع.
- توفير التمويلات المناسبة للقطاع.

- إنشاء بنوك مشتركة للفلاحة مع بعض الدول.
- الاهتمام والتركيز على الفلاحة الصحراوية وخاصة النخيل والاستثمار فيها في ظل الزحف الكبير على الأراضي الفلاحية بالشمال، لا سيما في ظل توفر المياه.

الاهتمام بتربية الإبل باعتبارها ثروة وطنية.
6 - قطاع التربية الوطنية: إعادة تأهيل الابتدائيات والمتوسطات والثانويات على المستوى الوطني (Mise à niveau) والقضاء بذلك على الفوارق بينها، من خلال اعتماد نموذج وطني لتعكس هذه المؤسسات مهمتها النبيلة.

7 - قطاع التعليم العالي: توسيع إنشاء المدارس الكبرى ببعض الجامعات الداخلية ولا سيما الجنوب قصد بلوغ تكافؤ الفرص لطلابنا مثل جامعات: ورقلة، وتمنراست، مستقبلا.

وقصد النهوض بالصحة بجنوبنا الكبير، أقترح إنشاء كلية للطب بجامعة قاصدي مرباح بورقلة

– نظام جبائي مبسط وجذاب من أجل تشجيع الاستثمار، يساعد ويحفز على الاستقرار في المناطق النائية، المناطق الجبلية والمناطق المعزولة وللتذكير هنا السيد الوزير، فإن المواطن في المناطق الجبلية المعزولة، يدفع نفس قيمة الضريبة التي يدفعها المواطن المتواجد في المدن الكبرى، مما يشجع النزوح،

– المواطن يطمح إلى نظام جبائي يحافظ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة طويلة ويدعم قدرتهم التنافسية، يشجع المنتج الوطني ويدعمه ويحميه، ويسمح بتطوير الاقتصاد الوطني ويضمن مداخل للدولة من جهة، ويشجع الاستثمارات لا سيما الأجنبية من جهة أخرى، ومن ثم إنشاء ثروات أخرى خارج مجال المحروقات،

– نظام لا يفرض عددا كبيرا من الضرائب والرسوم المعرقلة والمتقلة لكاهل المؤسسات والتي زادت عبئا آخر على المشاريع،

– نظام يستطيع السيطرة ومراقبة السوق بحجم السوق الموازية،

– ويحقق العدالة الجبائية بين المواطنين، حيث عبر عدد كبير من مستخدمي الوظيف العمومي من عمال، إداريين، معلمين، أساتذة، مهندسين وأطباء، عن انحدار قدرتهم الشرائية إلى مستوى اللجوء إلى الديون البنكية لتمويل جزء من استهلاكهم، ودفعهم لضرائب أكثر من غيرهم، حيث تقطع ضرائبهم من الأجر، مما يندرج بزوال الطبقة المتوسطة،

– نظام يتصدى ويرصد الطرق المعروفة والمنتجة للتهرب الضريبي، يضع ضوابط واضحة ويؤسس قضاء ضريبي لمعالجة ومكافحة ملفات التهرب، والاغتناء المفاجئ وغير المشروع الناجم عن المضاربة،

– نظام يسد العجز الملحوظ عن تأطير التحصيل من الجانبين البشري والقضائي،

– ويعجل بتكوين قضاة متخصصين في مجال الضرائب والجبائية، لتفادي اللجوء إلى الخبرات الأجنبية لمعالجة مختلف النزاعات والقضايا ذات الصلة،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء الأفاضل، زميلاتي الفضليات زملائي الأفاضل، أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، أود أن أشكر السيد وزير المالية وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على عرضهم وتقريرهم المقدم. السيد الرئيس،

إن لبلادنا رصيда تاريخيا إذا أحسنا توظيفه، سيمكننا من حل أية مشكلة تعترض سبيلنا. وإن لتفجير أعظم ثورة عرفتها الإنسانية من طرف مجاهدنا الأشاوس، لخير دليل على استطاعتنا تفجير ثورات اقتصادية، اجتماعية، تربية ورياضية. وخير مثال في هذا الميدان هو الفوز الباهر والمستحق لفريقنا الوطني الذي يستحق كل الثناء والتقدير ولكل صانعي فرحة شعبنا وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية، رجل التحديات. السيد الرئيس،

نؤيد ونشيد بالقرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة في إطار قانون المالية التكميلي، غير أنه لا بد من بعض التصحيحات وإدراج حلول قصوية (Optimales) كالحد من فرض استعمال الاعتماد المستندي (La lettre à crédit) كوسيلة جديدة وحيدة لتسديد استيراد قطع الغيار والتجهيز. نريد توضيحات في كيفية التعامل مع هذا الإشكال السيد الوزير.

السيد الرئيس، لا نستطيع أن ننكر الجهود الضخمة والهامة التي بذلتها الدولة خاصة في العشرية الأخيرة في سبيل تطوير قطاع المالية الموروث.

المواطنون بمختلف شرائحهم والذين اتصلنا بهم وأجرينا معهم سبرا للآراء يعلقون آمالهم ويطمحون إلى:

هذه الأزمة، إن لم تمسنا في هذه السنوات فإنها ستمسنا في السنوات المقبلة، باعتبارها مساراً من المسارات التي يجب قطعها، مادامت بنوكنا تتعامل مع زبائنها، في معظم الحالات، بنفس الكيفية التي تتعامل بها البنوك العالمية التي أفلست.

إن أكبر إغاثة يمكن تقديمها إلى مواطنينا هي قروض بدون فائدة، لهذا السبب أقترح، السيد الرئيس، في مجال السكن التساهمي منح قروض بدون فائدة، مكان جزء من الإعانة الممنوحة المقدرة بـ 70 مليون سنتيم، لتفادي الأزمات الحادة. كما يجب في هذا الميدان الفصل بين الدراسة وإنجاز المشاريع، حيث اهتم بالإنجاز على حساب الدراسات التي لم يعط لها الوقت الكافي، مما كان له انعكاس سلبي على النوعية.

السيد الرئيس، أختتم مداخلتني ببعض الأسئلة:

1 - كما هو معروف، أن البناء في المناطق الجبلية ذات التضاريس الوعرة والأراضي المعرضة للانزلاق مكلف وقيمتها أكبر بكثير من قيمة البناء على الأراضي الأخرى. هل فكرتم، السيد الوزير، واستدرتكم الوضع بأخذكم بعين الاعتبار كل العوائق التي تحول دون تطبيق أنظمة العمران والبناء في هذه المناطق الجبلية الوعرة؟

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد الكريم عباوي والكلمة الآن للسيد بوعلام درامشيني.

السيد بوعلام درامشيني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود الإشادة بالمواقف الإيجابية والحكمة الكبيرة التي تحلت بها الدولة الجزائرية، للتصدي لحملة الإعلامية المصرية التي شنتها ضد الجزائر والتي وصلت إلى درجة المساس بأغلى وأقدس

- نظام يحافظ على الطبقة المتوسطة، يشجع الاستهلاك ومنه الإنتاج، نظام جبائي يشجع النشاطات الإنتاجية على النشاطات التجارية.

فلا مناص، السيد الرئيس، في ظل العولمة والتنافسية من:

1 - العمل على ترشيد الإنفاق، مما يقلل من نسبة الاعتماد على الجباية.

2 - تحديد قيمة العملة الوطنية، مقابل العملات الرئيسية العالمية، بما يعطي حلاً قصوى.

3 - تسوية وضعية التجار غير الشرعيين الذين غالباً ما يمارسون التجارة الموازية، لانعدام

الأسواق أو تهرباً من الضرائب بسبب ارتفاعها، السيد الرئيس، في ميدان السكن، نشيد بالقفزة

الكمية والمجهودات التي بذلتها وستبذلها الدولة، فأكبر تحد قام به السيد رئيس الجمهورية هو إنجاز

مليون وحدة سكنية، مما يعكس حزم الدولة على القضاء على هذه الأزمة.

إن الأمر في هذا الميدان - السيد الرئيس - لا يتعلق فقط بالجانب الكمي أو في مضاعفة الأنماط

السكنية للقضاء على هذه الأزمة والتي اقتصر في غالبيتها على صيغة البيع والتملك، ولكن يكمن أيضاً

في جانبه النوعي وفي تحديد فعال ومقبول للأشخاص المراد التكفل بهم من جهة، ومتابعة ما

تم إنجازها وصيانتها في إطار رؤى جديدة وحديثة من جهة أخرى. المواطنون وبمختلف طبقاتهم يحبذون

صيغة الإيجار لما لها من مزايا على غرار صيغة الشراء التي تمس طبقة معينة. أذكر البعض من مزايا

صيغة الإيجار:

- سهولة المنال،

- تمكن المواطن من تبديل السكن للاتساع،

- تقطع طريق المضاربة،

- تساهم وتساعد على رفع مداخيل الولايات،

- تساعد على خلق فرص عمل دائمة.

ألا نعبر، السيد الرئيس، ونستخلص الدروس من الأزمة الاقتصادية العالمية التي لم تبلغ ذروتها

بعد، ومست أغلب دول العالم ومازالت تلقي بآثارها إلى حد الساعة وتندثر بصعوبة السنوات المقبلة؟

– الحرص على إنشاء المفرغات العمومية وفق المقاييس الدولية المعمول بها، حفاظا على صحة المواطن والبيئة والإسراع خاصة في إنجاز مراكز تقنية لدفن النفايات، وتوظيف تكنولوجيات عالية لمعالجة المياه القذرة.

– تصحيح شريطنا الساحلي وحمايته من التلوث الناجم عن نفايات السفن، خاصة تلك الناقلة للمواد الكيماوية.

– فرض رقابة صارمة على كيفية معالجة المركبات الصناعية للنفايات.

سيدي الرئيس،

هناك موضوع كثر الحديث عنه في السنوات الأخيرة، وأقصد به القطاع المالي المصرفي، الذي لازال لم يحقق القفزة المطلوبة ويساير المسار الاقتصادي الذي انتهجته السلطات العمومية.

فرغم انتهاج الجزائر لاقتصاد السوق وتوقيعها لعقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتفاوضها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مازالت بنوكنا ومصارفنا تعمل بالنظام القديم، المعقد لخدمات وإجراءات ثقيلة وطويلة.

فالمواطن البسيط مازال ينتظر ساعات لإخراج وإيداع أمواله، خاصة في المناسبات الدينية وهي صور لا تعكس الاتجاه الاقتصادي وإجراءات ينفر منها المتعاملون، المستثمرون.

والسؤال لماذا هذا التأخر؟ وأين الإصلاحات التي قيل عنها إن الاستثمار يحتاج إلى خدمات عالية وبنوك تمتاز بالسرعة والثقة والأمان؟

سيدي الرئيس،

هناك أيضا العديد من الفضاءات التجارية أصبح من الضروري التدخل لإيجاد حل لها، وإعادة بعث نشاطها الاقتصادي؛ وأقصد هنا بالتحديد البنائيات التي كانت مخصصة لأسواق الفلاح والأروقة الجزائرية ومحلات بيع الأحذية التابعة لـ (SONIPEC) فهذه البنائيات ورغم تواجد العديد منها في أماكن هامة، مازالت مغلقة وأصبح منظرها الخارجي غير لائق.

والسؤال هو، لماذا لا يتم استغلال هذه المساحات التجارية، لخلق مناصب شغل للشباب العاطل عن

رموزنا، وهي قداسة الشهداء الأبرار وحرق العلم الوطني الذي هو رمز سيادتنا والاستهزاء بتاريخنا العريق وهويتنا الوطنية، رغم هذه التصرفات الخطيرة التي تعد سابقة في تاريخ العلاقات الدولية، استطاعت الدولة بمختلف هيئاتها الرسمية الترفع بعدم الرد وهذا لا يعني على الإطلاق نقطة ضعف منا، لكن اخترنا العمل بالحكمة التي تقول الصمت على الأحق جوابه.

أستسمحكم بتبليغ تشكراتي وتحيات مواطني ولاية بومرداس، وعلى وجه الخصوص شبابها لكل لاعبي الفريق الوطني وخاصة اللاعبين البارعين صانعي ملحمة أم درمان، مغني وشاوشي باعتبارهما أبناء ولاية بومرداس.

سيدي الرئيس،

أنظار العالم مشدودة هذه الأيام إلى العاصمة الدانماركية «كوبنهاغن»، التي تحتضن القمة العالمية حول التغيرات المناخية.

القمة تعكف على بحث ودراسة السبل الكفيلة لدعم التعاون بين سائر دول المعمورة، من أجل مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري التي باتت تهدد كوكب الأرض والبشرية جمعاء، وبما أن الجزائر معنية بهذه القضية الحساسة وليست بمنأى عن ظاهرة الاحتباس الحراري، أود أن أركز في تدخلتي على ضرورة إدراج موضوع البيئة في أولى انشغالات الحكومة.

أفلم يحن الوقت لوضع استراتيجية إيكولوجية علمية ملموسة، تحث على العمل في اتجاه المحافظة على البيئة من جهة والتكيف والتقنيات العلمية والتكنولوجية من جهة أخرى؟

ولعل أنجع وسيلة لخفض انبعاث الغازات، هو تشجيع استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة، مثل الطاقة الشمسية ودعم فكرة الاقتصاد الأخضر للحفاظ على الكوكب الأزرق.

وفي سياق الحديث عن البيئة في بلادنا، لا بد من الإسراع في اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية للحد من تدهور الأوضاع البيئية.

وأقتصر في تدخلتي على بعض الاقتراحات مثل:

– تقليص عدد المفرغات العمومية ومراقبتها،

العمل وإحداث نشاطات مؤطرة، تضع حدا للسوق الموازية وتعود على المواطن والدولة بالفائدة؟ وبالمناسبة أتحدث عن بورصة الجزائر، فلقد مررت مؤخرا بالقرب من مقرها، والمظهر الخارجي لا يوحي لك وكأنك أمام بورصة مالية، فضلا عن قلة الحركة والنشاط بداخلها، على عكس ما نراها في مختلف البورصات العالمية.

والسؤال، لماذا آل وضع البورصة إلى هذه الوضعية؟ ألا تعتبر البنوك والبورصات مؤشرات لتقدم الأسواق العالمية والاستثمارات والتعاملات المالية؟

سيدي الرئيس،

لقد ورد في قانون المالية 2009 عدة إجراءات وتخفيضات للفوائد، من أجل تسهيل وبيع المساكن والعقارات للقضاء على أزمة السكن أو التخفيف والحد منها.

إن الإجراء هام وجدير بالعناية والمتابعة، غير أنه يجب وضع إطار قانوني وتنظيمي له للحد من التلاعبات، إذا ما تمت مراقبته وتأطيره حتى يستفيد منه المواطن وتعود منفعته على خزينة الدولة.

وأخيرا، فيما يخص ولاية بومرداس التي استفادت من مبالغ مالية معتبرة، لكن معظمها خصص لمحو آثار زلزال 21 ماي 2003، مما أثر سلبا على وتيرة التنمية المحلية بالولاية. ولهذا نطلب من الحكومة أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار بتخصيص أغلفة مالية إضافية، لتدارك التأخر في إنجاز المشاريع التنموية في مختلف القطاعات.

شكرا سيدي الرئيس، السيدات والسادة على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام درامشيني، نوقف الجلسة الآن وسنستأنف المناقشة العامة على الساعة الثانية والنصف زوالا، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الرابعة
والدقيقة الثلاثين مساء**

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الأحد 26 ذو الحجة 1430
الموافق 13 ديسمبر 2009 (مساء)

من ساهم من قريب أو بعيد في تحقيق انتصارات الجزائر، وأعود مباشرة إلى الموضوع وأقول إنه لمن دواعي التفاؤل أن نلمس النقلة النوعية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2010، من تدابير عديدة وهامة لترقية الاستثمار المنتج، والقضاء على البطالة وتمكين المواطنين من الحصول على سكن، وتنظيم سوق العمل من خلال التحفيز المنصوص عليها في روح المواد المتضمنة لهذا القانون، من تخفيض الضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها على خلق مناصب عمل وصد التهرب الجبائي وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيض فوائد القروض العقارية. ولعل أهم التبشير التي جاء بها قانون المالية لسنة 2010 هي الزيادة في أجور العمال ورفع الأجر الوطني الأدنى المطلوب مما يعطي للمواطن فرصة لتحسين قدرته الشرائية.

كذلك سيدي الرئيس، نثمن مجهود الدولة في مواصلة تدعيم الموازنات المالية والاقتصادية الكبرى الهادفة إلى التحكم في معدل التضخم، وامتصاص المديونية الخارجية، وتقليص المديونية العمومية الداخلية، إلا أن هذه التحسينات الإيجابية المدرجة في هذا القانون، سيدي الرئيس، لا تنسينا طرح بعض الانشغالات أراها موضوعية وهي كالاتي:

1 - الإسراع في إجراء إصلاح بنكي حقيقي وشامل يمكننا من التحكم في القروض ومراقبتها في أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك لتحقيق الأمن المالي والمصرفي، وكذا متابعة ومراقبة الأموال المشبوهة لوضع حد للزيف الذي عرفته البنوك الجزائرية والفضائح المالية التي تطالعا بها يوميا الصحف الوطنية.

2 - الحرص على استكمال المنظومة التشريعية الوطنية لضمان فعاليتها، وذلك بإصدار النصوص التطبيقية لتلك القوانين.

3 - هل الحكومة وفرت كل الظروف الملائمة،

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان؛
- السيد وزير التعليم والتكوين المهنيين؛
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مكلفة بالبحث العلمي.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين زوالا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

تتمة للنقاش الذي جرى صبيحة اليوم، نواصل أشغالنا، ونحيل مباشرة الكلمة إلى السيد التهامي بومسلات.

السيد التهامي بومسلات: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدة والسادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، الأسرة الإعلامية، الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بداية أود أن أتقدم بالتحية الخالصة والصادقة، لكل

فريقنا الوطني بفوزه ومشاركته في المونديال لسنة 2010.

السيد الرئيس المحترم،

صحيح نقر ونعترف بمجهودات فخامة رئيس الجمهورية والحكومة والهيئات التنفيذية المركزية والمحلية، وهم مشكورون على ذلك، لكن السيد الرئيس نتساءل، لماذا نتأجج هذه المجهودات والبرامج محدودة ولم تحقق الأهداف المنشودة للدولة، والبرامج المسطرة في وقتها وبالشكل المتقن والجيد، رغم توفر الإمكانيات المالية والبشرية؟

وهنا ندعو إلى تفعيل الملحقات الإعلامية لمؤسسات الدولة سواء وزارات أو ولايات أو بلديات، للتعريف بما تحقق من مشاريع وما أنجز للوصول إلى المواطن عبر الوسائل الإعلامية المختلفة.

السيد الرئيس المحترم، اسمحوا لنا أن نرفع بعض الانشغالات إلى الحكومة، وسنبداً بالانشغالات المحلية. مرت علينا حوالي ثلاث سنوات الآن وبالتالي أوجه دعوة إلى السيد الوزير:

1 - ضرورة إسراع تدخل وزارة الداخلية والجماعات المحلية لحل الانسداد الحاصل ببلدية بريدة فلا يعقل أن نترك مصالح المواطنين تضيع ومشاريع الدولة بدون متابعة من طرف مجلس منتخب، مع العلم أننا ننوه بمجهودات السيد الوالي وتكفله بهذه البلدية.

2 - المواصلة في تسجيل وإيصال الغاز إلى القرى التابعة للبلديات التي تم ربطها بالغاز مثل للماية، ترقلل، حسيان الذيب، وامري، عين الروينة، الخضراء، أنفوس، الواد الطويل.

3 - تخفيض تسعيرة فاتورة الغاز في مناطق الهضاب العليا الباردة جدا على غرار القرار المتخذ من طرف الحكومة بتخفيض تسعيرة الكهرباء بالمناطق الجنوبية.

4 - تسجيل وإنجاز خط السكة الحديدية بين آفلو والجلفة مروراً ببلدية سيدي بوزيد وبلدية الإدريسية.

5 - الإسراع في تمكين المواطنين من العقود العقارية لممتلكاتهم خصوصاً ببلديتي الأغواط وآفلو.

6 - تسجيل وإنجاز الجسر الرابط بين حي الصافية

التي تسمح بالرجوع إلى العمل بالصكوك البنكية في المعاملات التجارية بعدما تم إيقاف العمل بها؟

4 - سيدي الوزير، هل فكرتم في إعادة النظر في القانون رقم 90-21 المتضمن قانون المحاسبة العمومية، خاصة وأنتم تتأهبون لتقديم القانون رقم 84-17 الخاص بضبط الميزانية لما لهذين القانونين من ارتباط عضوي؟

وأخيراً وفيما يخص قطاع الأشغال العمومية الذي يعد من القطاعات الحساسة، فإن الطريق السيار شرق - غرب الذي يعتبر بحق إحدى أهم إنجازات الدولة الجزائرية، حيث إن الدولة جندت لها كل الإمكانيات، نرجو أن يتحقق هذا الأمل الكبير في آجاله وبالنوعية المطلوبة، غير أنه نأمل كذلك أن تتزامن هذه العملية الكبرى وعمليات جانبية خاصة بالطرقات الفرعية الولائية الداخلية حتى تتكامل شبكة المواصلات في جميع أنحاء الوطن، وعلى هذا الأساس أتساءل إلى أين وصل مشروع الطريق السيار الداخلي الذي يربط ميناء جنجن (جيغل) بولاية سطيف؟ علماً بأن الملف قد حول إلى الوكالة الوطنية للطرق السريعة (l'ANA) منذ حوالي سنة. شكراً سيادة الرئيس على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد التهامي، والكلمة الآن للسيد علي سعداوي.

السيد علي سعداوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن وآله.

السادة الأفاضل:

رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي وزير المالية،

معالي الوزراء،

أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة جميعاً،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية نتقدم بالتهنئة إلى حجاجنا الميامين وإلى

7 - التوقف على مزيد من فرض رسومات ضريبية على المواد التي تمس المواطن مثل الرسومات على السيارات وحبذا لو تفرض على المواد الكمالية والضارة كالتبغ.

8 - ضرورة وضع خريطة لمسح أراضي الدولة والتحديد بدقة لنوعية الأراضي (هل هي فلاحية، رعوية، سهبية...) تجنباً للفوضى العقارية الحاصلة في الكثير من الولايات منها مثلاً: بين ولاية الأغواط وتيارت، الأغواط والجلفة وتجنباً للتصحر وتعرية الأراضي.

9- وأخيراً، التكفل الجيد بالأحياء الجامعية خصوصاً الجانب الأمني منه، والحد من ظاهرة تكسير ونهب غرف الأحياء (الأبواب، النوافذ، الخزانات... إلخ)، والكشف عن المتسبب في ذلك ما دامت الأحياء محروسة. السيد الرئيس المحترم، شكراً والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد سعداوي، والكلمة الآن للسيد خليل رافع.

السيد خليل رافع: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الرئيس، سيدتي الوزيرة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، الضيوف الكرام.

المفروض أن نكتفي بتهنئة أنفسنا بنجاح منتخبنا الوطني في السودان، لكن المطلوب منا هو تحليل هذا الحدث الهام من كل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والبسيكولوجية، لتوظيف هذه الطاقة الهائلة لإعطاء دفعة جديدة للوطن.

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا الحدث الهام؟

الدرس الأول: هو أن الشعب الجزائري وبالخصوص شبابه في الداخل والخارج، لا يزال متمسكا برموز وطنه أكثر من أي وقت مضى، عكس ما كان يظنه بعض الأبواق في الخارج.

والقرية الاشتراكية ببلدية تاويالة مع العلم أن هذا الجسر يمكنه أن يستغل كمعلم سياحي كونه يمر فوق الواد وبين البساتين.

7 - ضرورة تدخل الحكومة من أجل حماية الطبقة الضعيفة المتضررة من جراء الارتفاع المذهل للمواد ذات الاستهلاك الواسع، ونلفت انتباه الحكومة إلى تسارع انتشار الفقر.

8 - تسجيل وإنجاز حديقة تسلية خاصة برياضة العدو الريفي ومسابقة الخيول بغابة سيدي محاد الطاهر بأقلو، كونها تفتقد إلى مثل هذا المشروع.

9 - تسجيل وإنجاز مستشفى ب 240 سريراً ببلدية آفلو نظراً لارتفاع الكثافة السكانية في المدة الأخيرة.

10 - تخصيص حصة سكنية لصالح بلدية آفلو نظراً لاحتياجاتها الكبيرة.

11 - تسجيل وإنجاز مركز تكوين مهني ببلدية سبفاق.

12 - إيجاد حل للطريق الرابط بين بلدية تاجرونة وقرية للماية.

13 - ضرورة الاهتمام بالمعالم السياحية مثل منطقة الغيشة، تاويالة، عين ماضي، سيدي مخلوف. الانشغالات الوطنية، ونبدأها ب:

1 - ضرورة تدخل فخامة رئيس الجمهورية لحل المشاكل الكبيرة التي تعيشها التربية الوطنية.

2 - ضرورة رفع الحظر عن قانون اللغة العربية المجدد.

3 - الإسراع في التقسيم الإداري الجديد المعلن عنه.

4 - الإسراع في حل قضية الدفاع الذاتي وإنصافهم وإعطائهم حقهم.

5 - الإسراع في تقديم قانون الولاية والبلدية للبرلمان.

6 - إيجاد موارد غير النفط وعلى رأسها الفلاحة، ووضع تسهيلات أكثر أمام المستثمرين، ومزيد من جلب مستثمرين من الخارج وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

تكلمنا عن هذا الموضوع في سنة 2007 ومن هذا المنبر - لتكوين إطارات - الله غالب يا جماعة - فكل الدول التي كانت في نفس وضعيتنا استنجدت بإطاراتها الموجودة في الخارج وقامت بمجهودات لتطوير إطاراتها كي تواجه التحديات الكبرى، لهذا المطلوب منا اليوم هو تهيئة الجو الملائم لرجوع إطاراتنا وباحثينا والعلماء منهم من الخارج.

خامسا: تدعيم الصحافة من أجل إبراز صحافة محترفة تقوم بالتحاليل الجيدة، وتوجيه الشعب نحو المصالح العليا للبلاد.

سادسا: إن جيلنا يرضى بالقليل، ولكن جيل اليوم طموح جدا ويطلب بالكثير، فلا يمكن إقناعه بأرقام وبسرود إنجازات، فالיום مطلوب من الحكومة أن تعمل لا بمؤشرات النمو أو التضخم أو عدد المؤسسات والمنشآت المنجزة، ولكن يجب مراعاة ما يسمى بمؤشر الرفاهة للمواطن (L'indice du bien être du citoyen).

فمثلا في حارتي تم إنجاز 5000 سكن لكنني لازلت أعاني من مشكل السكن.
تحيا الجزائر والمجد والخلود للشهداء الأبرار، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد خليل، والكلمة الآن للسيد عاشور عموري.

السيد عاشور عموري: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، أما بعد؛

سيدي الرئيس،

أصحاب المعالي،

زميلاتي، زملائي،

عائلة الإعلام،

الحاضرون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المتطلع لما جاء في محتوى هذا المشروع، يستشف أن الوفاء بالالتزام أكيد، حيث تم الاهتمام بكل القطاعات بفائض قيمة أكيد، إلا أنني ارتأيت أن

الدرس الثاني: الجزائر تتمتع بفضل الله بإمكانيات مادية وبشرية يمكن توظيفها لصالح الوطن إذا توفرت الإرادة السياسية، وتوحيد الرؤية.

الدرس الثالث: إخواننا في المهجر لا تقل وطنيتهم ولا حبهم للوطن عن إخوانهم داخل الوطن، ولا بد أن نعمل على تكوين لوبيات في الخارج على غرار الدول كالصين وكوريا الجنوبية واليابان التي استنجدت بإطاراتها الموجودة في الخارج، ووصلت إلى تطور كبير، وهناك دول لا داعي لذكرها تستمد كل قوتها من جاليتها في الخارج.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، الضيوف الكرام،

سجلنا هدفارنا وثمانينا ولننا المنى، ولكن حذار أن ننام على هذا الانتصار، ولا بد من انتصارات أخرى، ليس في ميدان كرة القدم فحسب، ولكن في كل المجالات، وهو أفضل جواب على من يشككون في انتمائنا الحضاري وثقافتنا وتاريخنا.

وبإسهاب في الميدان الاقتصادي أولا، لا بد من تضافر الجهود من أجل محاربة التبذير وتدعيم الإنتاج الوطني لأن اقتصادنا ما يزال هشاً، فترى مثلا بأن التبادل التجاري في عام انخفض بـ 23 مليار دولار أي 23%، وكأنه وقع (Un trou d'air) للاقتصاد الوطني، والحمد لله آنذاك كنا قد دفعنا مديونيتنا وانخفض سعر الحليب والقمح في تلك الفترة، وإلا لوصلنا إلى مسألة أخرى.

ثانيا: تدعيم العدالة التي خطت خطوات جبارة - بدون مجاملة - فهي خطت خطوات جبارة في ميدان التشريع، التنظيم، الإمكانيات المادية، وتحتج الآن إلى مجهودات كبيرة لكسب معركة الجودة، لأنه لا يمكننا أن نبني دولة بدون عدالة قوية.

ثالثا: المطلوب من كل الشعب، نقدم مثالا: نحن نرد على بعض الدول التي تنتقدنا، فهناك أمر يمكن تحقيقه، بما أنه في ظرف شهر تم تنظيف مدننا وحل بها الأمان في كل مكان، فلماذا لا نضع وقفة لتطبيق قانون تكميلي للبنايا ونعطي بذلك صورة جديدة لمدننا؟

رابعا: الاستمرار في إنشاء المدارس العليا - وقد

5000 دج، السؤال لماذا حدد المبلغ بـ 5000 دج فقط، خاصة وأن سوق مساعدي النقل البحري يعتبر من الأنشطة ذات المردودية الكبيرة، وأنها تدفع مرة واحدة عند الحصول على هذه البطاقة.

5 - في المادة 32 من المشروع، يتم الحديث عن الأسهم والأوراق المماثلة ودخول البورصة، أعتقد أنه لا بد من تحديد المصطلحات جيدا من خلال إعادة صياغة هذه المادة وتسمية الأشياء بمسمياتها مثل استبدال عبارة الأسهم والأوراق إلى المصطلح الاقتصادي وهي الأوراق المالية المدرجة بالبورصة أو الأسهم والسندات المدرجة في البورصة، واستبدال مصطلح الدخل إلى البورصة لأن الشركات لا تدخل إلى البورصة فقط تقوم بإدراج أوراقها المالية، الأسهم والسندات.

6 - في المادة 34 من المشروع، تم إنشاء ضريبة على الأتعاب أو الحقوق المحققة من الفنانين الذين لديهم موطن جبائي خارج الجزائر للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 15%، أرى أن تخفض هذه النسبة لكي تتماشى مع ما جاء في المادة 06 من هذا المشروع لتحقيق العدل الضريبي.

7 - في المادة 35 من المشروع تم إنشاء رسم مطبق على شهادات اعتماد الوكلاء العقاريين، أقترح إعادة النظر في الرسم مثل ما هو مفروض في السجلات التجارية خاصة وأنها تدفع مرة واحدة خلال النشاط، وعدم التفرقة في الرسم بين الوكلاء العقاريين والوسطاء العقاريين لأنهم في الأصل يقومون بنفس الغاية (النشاط).

8 - في المادة 44 من المشروع، تم تحديد سقف 10 مليون من أجل التصديق على الحسابات، وأعتقد أن هذا المبلغ صغير جدا خاصة وأنه في المادة 15 من المشروع التي رفعت سقف الخاضعين جزافيا إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة إلى 05 ملايين، مما يجعل أي تاجر أو مؤسسة قادرة على تحقيقه وذلك برفع الأعباء.

لذا أقترح أن يرفع السقف إلى 100 مليون لكي نميز بين الشركات من حيث رقم الأعمال.

9 - إن إنشاء حسابات خاصة أي «الصناديق» يتنافى مع روح مشروع إصلاح الموازنة العامة

أقف عند بعض النقاط وأقترح ما يلي:

أ - من الجانب التقني البحت:

أولا، لا بد من الإسراع في تقديم مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الملغي لقانون 17/84 وهذا تماشيا مع أحكام المادة 123 من الدستور، وبالتالي الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج المنتهية بنتائج، خاصة وأن الحكومة قطعت شوطا كبيرا في هذا الجانب سواء من خلال دراستها وقبولها هذا المشروع، أو ما تقوم به في الميدان من خلال تكوين ورسكلة إطاراتها لتحضيرهم لهذا البرنامج في إطار (MSB) أو (SIGBUD).

ثانيا، إعادة النظر في المادة 06 من المشروع:

1 - إن رفع مبلغ الاقتطاع المحرر من الضريبة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج غير مؤسس منطقيا لأن الرفع تجاوز حوالي 134 مرة (SMIG)، وهذا في حد ذاته سوف يفقد المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة مبدأ المساواة أمام الضريبة والمادة 64 من الدستور الجزائري.

2 - إعفاء فوائض القيمة إذا تم استثمارها من الضريبة يخالف قواعد المساواة خاصة ونحن أمام إعفاء بدون سقف زمني يجبر أصحاب هذه الفوائد من استثمارها، وهنا نفتح بابا إلى التهرب الجبائي، زد على ذلك الإشارة إلى مصطلح «بعد استثمار مبالغها» وفي شرح المادة يشار إلى رفع رأس المال يجعل المصطلح غير مضبوط لأن هناك فرقا بين إعادة الاستثمار ورفع رأس المال من خلال شراء الأسهم، لذا نقترح أن يتم فقط السماح بالإعفاء في حالة الاستثمار المنتج أو تغيير المادة والحديث صراحة على رفع رأس مال الشركة.

3 - في المادة 22 من المشروع، يقترح رفع قيمة تعريفية رسم المرور للخمور إلى 4000 دج خاصة ونحن نعلم أن هذه التعريفية لم تعدل منذ 1996، لذا أقترح أن ترفع هذه التعريفية وتوزع على ميزانية الدولة والصندوق الوطني للتقاعد وصندوق الضمان الاجتماعي على سبيل المثال.

4 - في المادة 29 من المشروع تم إنشاء رسم على تسليم بطاقة مهنية مساعد النقل البحري بمبلغ

وحتى القواعد الكبرى للموازنة، خاصة إذا أقبلنا على ميزانية البرامج لذا أقترح حصر هذه الصناديق والإبقاء فقط على التي لها أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية في المجتمع، وإذا أردنا الإبقاء عليها أعتقد أن تمويلها من ميزانية الدولة لا بد ألا يتجاوز في أقصى الحدود 20% من إيراداتها.

ب - الجانب العام:

1 - على إثر الفوز التام والأكيد الذي حققته الجزائر رئيسا، حكومة وشعبا في الآونة الأخيرة، برهن الشعب وفي مقدمته الشباب على أن «ذاك الشبل من ذلك الأسد» وعليه لا يغتفر لنا أن نهمل في استراتيجيتنا المستقبلية، الاهتمام والتكفل بهذه الفئة وفي أولوية الحلول التفكير في بعث الأمل كل الأمل فيهم وفي وطنهم.

2 - الشروع في التفكير في أقرب وقت في إعادة النظر في دور الوسائل الإعلامية خاصة منها (التلفزة) فالجانب الرياضي والثقافي فرضا وجودهما مستقلين، والعمل بهما يخص المحترفين لا غير.

3 - تصر الدولة الجزائرية دائما على الحفاظ على شعرة معاوية في علاقتها مع الأشقاء، حتى وإن تنازلنا عن حقنا أحيانا (شهادة منا لا خوفا). أتساءل هل إنشاء شركة بين الجزائر ومصر مؤخرا يدخل في هذا الإطار؟ علما أننا لم نجن إلى يومنا هذا شيئا إيجابيا من التجارب الماضية بل العكس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عاشور، والكلمة الآن للسيد جلول خضرة براهمة.

السيد جلول خضرة براهمة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

سيدي وزير المالية،

سيدي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة أعضاء وسائل الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
في بداية تدخلتي هذا أريد سيدي الرئيس أن أفتح قوسا، تلبية لطلبكم المتعلق بالمشاركة في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم التابعة للجمعية البرلمانية الأورو متوسطية حيث تزامن هذا اللقاء مع المباراة الكروية التي أجراها فريقنا لكرة القدم مع الفريق المصري بالخرطوم يوم 18 نوفمبر 2009.

ففي صبيحة 19 نوفمبر 2009 لدى حضوري معية المشاركين في مقر مجلس الشعبي المصري تلقيت أولا تعاطف وتهاني الدول المشاركة من عرب وأوروبيين من جهة، ومن جهة أخرى تصادفت بالمضايقات من قبل أعوان وإطارات المجلس المصري، ولم أسكت، وواجهت شتائمهم بأقبح منها لولا تدخل السيد رئيس اللجنة السيد محمد أبو العينين الذي أمر بعد طلبي المتمثل في إظهار الراية الجزائرية وجعلها في مكانها حيث لبي هذا الطلب ونصب العلم الجزائري في مكانه، أي في المرتبة الأولى بعد علم البلد المضيف وبدأت تدخلتي وقدمت كلمة الوفد الجزائري.

ولا أريد التطرق إلى كل المضايقات التي واجهتها، لأنني كنت لا أبالي بها وأتقوى بالشجاعة خاصة بعد المكالمات الهاتفية التي كانت تأتيني من الجزائر للاطلاع على وضعيتي وبالأخص تلك المكالمات التي جرت بعد أمر كم - سيدي الرئيس - بالسعي إلى إخراجي من مصر عن طريق روما أو باريس. فشكرا لكم سيدي الرئيس على هذا التعاطف والاهتمام وشكرا لكل من السيد الأمين العام وإطارات مجلس الأمة والزملاء أعضاء مجلس الأمة.

كما لا يفوتني أن أحيي من هذا المكان قوة شبابنا وهمة إطاراتنا وحكمة رئيسنا الذين جلبوا النصر إلى الجزائر، وأقدم كل التحيات والعرفان والتقدير إلى السيد عبد القادر حجار سفير بلدنا بمصر الذي

السيد رئيس المجلس المحترم،
معالي الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
الأسرة الإعلامية المحترمة،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية يشرفني أن أحيي وأهنئ السيد فخامة
رئيس الجمهورية على الانتصار الباهر الذي حققه
فريقنا الوطني وكان لفخامته الدور الكبير في
الرعاية والعناية بهؤلاء الشباب وتشجيعهم لهذا
الانتصار.

لقد كان هذا الانتصار وهذا العرس الوطني الكبير
سببا في إنكفاء الروح الوطنية في نفوس الشباب
وتمتين أواصر التلاحم والتآزر والمحبة بين أفراد
وفئات الشعب الجزائري.

فهنيئاً للشعب الجزائري، وشكرا لكل المخلصين
الوطنيين الذين وقفوا وقفة جادة مع هذا الفريق
والمناصرين، واستغلال الفرصة لاستنهاض الهمم
ولتحقيق الانتصار تلو الانتصار في جميع المجالات
الوطنية.

أعود إلى قانون المالية، معالي وزير المالية،
أستسمح لأطرح بعض الانشغالات والملاحظات.
لقد أشرتم في قانون المالية إلى منحة التمدرس
التي خصصت لها مبالغ معتبرة، هذه المنحة التي
أقرها فخامة الرئيس، تشجيعا للعلم ومحاربة
للتسرب المدرسي، فإنه من غير المعقول أن يبقى
المتمدرسون المعوزون في المدارس الحرة بوادي
ميزاب في ولاية غرداية ينتظرون في كل دخول
مدرسي أن تصلهم هذه المنحة، ولكن دون الحصول
عليها، مع العلم أن هذه المدارس الحرة الوطنية التي
أنشئت سنة 1928 وهي معتمدة رسميا، يتمدرس فيها
حوالي 12 ألف تلميذ وتلميذة، منهم حوالي 3 آلاف
تلميذ معوز.

2 - يلاحظ تباطؤ في عملية تعويض المتضررين
من فيضان الفاتح أكتوبر 2008 في ولاية غرداية،
زيادة عن الأخطاء الكثيرة في الإحصاء والتقييم،
وقد كان من بين المتضررين التجار الذين تضرروا

عمل عملا جبارا، وقام ولا زال يقوم به في معالجة
الأزمة وتقديمه لنا كل الدعم المادي والمعنوي، هو
وكل أعوان السفارة أثناء وجودنا بالقاهرة، أغلق
القوس.

أما في موضوع قانون المالية لسنة 2010، فهو
بالنسبة لي شامل وكامل ويتساير ومتطلبات
الجزائر. فكيف لا نحیی إطاراتنا ونحن اليوم نساغر
من وهران إلى الجزائر على الطريق السيار في مدة 3
ساعات أو 4 على الأقل، كذلك نساغر اليوم عن طريق
القطار الذي يقطع المسافة في مدة 4 ساعات
ونصف، في حين كنا في السابق نقطع المسافة
ذاتها في 6 ساعات، ولا زال الخير قادما.

ولي طلب آخر فقط أطلب من أولي الأمر التكفل
بمشكل لجنة الصفقات على المستوى المركزي التي
تأخذ وقتا طويلا في المصادقة على كثير من
الصفقات التابعة لمشاريع هامة، أذكر على سبيل
المثال المدينة الجديدة بحاسي مسعود التي زرتها
مؤخرا في إطار المهمة التي قامت بها لجنتنا إلى
ولاية ورقلة، ولا تزال هذه الولاية تنتظر المصادقة
على الصفقة، حتى يشرع في الأعمال، كما توجد عدة
مشاريع لا تزال متوقفة نظرا لطول المصادقة على
هذه الصفقات، كذلك أرجو من البنوك التعجيل
بتمويل الشباب الحاصل على مشاريع إنمائية في
إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير هل يمكن مراجعة قانون الشفعة
الذي جعل كثيرا من ملاك الأراضي الفلاحية التابعة
للدولة يتحايلون بالرجوع إلى هذا القانون بعد
استرجاع الأراضي من قبل الدولة، حيث إن الدولة
سلمت الأراضي للفلاحين لاستصلاحها، ولكن اليوم
أصبح كل الفلاحين مقاولين، وهم بذلك يعرقلون
مشاريع الدولة، فحقيقة أنا لا أعرف ما الجدوى من
هذا القانون؟ وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جلول خضرة
براهمة، والكلمة الآن للسيد محمد فخار.

السيد محمد فخار: شكرا السيد الرئيس.

زميلاتي، زملائي، المحترمين،
الحضور الكريم.
سيادة الرئيس،

يقدم لنا قانون المالية في ظرف اقتصادي عالمي
لازالت علامات الأزمة تلاحقه، فهناك ركود بل وهناك
سلبية في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة.

في هذا الظرف يقدم لنا قانون مالية يصبو إلى
تحقيق نمو بنسبة 4% تقريبا أو أكثر، فبطبيعة الحال
ما كان ليكون لولا السياسات التي اتبعت منذ سنة
2000 بالنسبة للتراكم الاحتياطي وأيضا سياسة
مواجهة الدين الخارجي.

القانون بطبيعة الحال يحتوي على الكثير من
الأمر الإيجابية التي ذكرها السيد الوزير، وذكرها
أيضا زملاؤنا المحترمون، خصوصا في مجال
الاستثمار الذي يمس قطاعات مهمة منها الأشغال
العمومية والنقل والفلاحة... إلى غير ذلك.

لكن سيادة الرئيس، يجب أن نعترف أنه ما دامت
إيرادات الجباية البترولية هي التي تشكل المساهم
الأكبر في الميزانية وما دامت الإيرادات العادية
لا تغطي حتى الكتلة الأجرية فهذا يجعلنا دائما
حذرين وملزمين باستغلال الفرصة التي لن تعود من
أجل الذهاب بعيدا للخروج من دائرة سيطرة البترول
على اقتصادنا.

في هذا الإطار، سيادة الرئيس، هناك من يقول بأن
الاقتصاد الموازي يسيطر على حوالي 40% من كل
اقتصادنا، وأن هذا الاقتصاد الموازي لا يدفع ما قيمته
من ضريبة ما يعادل الجباية البترولية، ماذا فعلت
الوزارة؟ لأنها استخدمت سياسة الردع، سياسة
التحفيز، هل آتت هذه السياسات أكلها؟ بمعنى هل
جعلت المتعاملين في هذا الاقتصاد الموازي يفضلون
الدخول إلى الدائرة الرسمية؟

نريد توضيحا من خلال النظر في الإيرادات
العادية، هل فيها دخول جديد لهؤلاء الأشخاص؟
سيادة الرئيس،

المشروع لا زال يتكلم عن الكلمات التي يستعملها
البرلمانيون عادة، والآن تستخدمها الحكومة، وهي
الصرامة في تسيير المشاريع للتقليل من اللجوء

في ممتلكاتهم وسلعهم ولا زالوا لحد الآن ينتظرون
الإفراج عن المبلغ المخصص لتعويضهم من طرف
وزارة المالية.

3 - نلاحظ كل موسم وعيد أمرا يؤرق المواطن
والعمال في المناطق النائية والقرى البعيدة عند جلب
أموالهم من المؤسسات المصرفية والمؤسسات
المالية، وهو نقص السيولة النقدية التي تحدثنا عنها
من قبل، فمازالت المشكلة موجودة في الكثير من
الجهات المعزولة على المستوى الوطني.

4 - محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية،
التي لا زالت تصنع العقبات تلو العقبات أمام
المبادرات الخلاقة التي يتقدم بها المستثمرون
الجزائريون وتتسبب في إهدار المال العام وتضييع
الوقت الثمين لبناء وتقدم هذا البلد العزيز.

5 - مراقبة وترشيد الاستثمارات الأجنبية في
الجزائر، فبخصوص هذه الاستثمارات لاحظنا
مؤخرا أن هناك من يسعى إلى استغلال النفوذ
والفرص لإذلال العمال الجزائريين وجلب عمال
أجانب، في الوقت الذي كان الغرض منها
(الاستثمارات) امتصاص البطالة في الجزائر.

فلا يمكن جلب العمال الأجانب وشبابنا بطال
ينتظر فرصة تشغيله، هكذا معالي الوزير، نستطيع أن
نحمي اقتصادنا الوطني وندعم الحماية الاجتماعية
للمواطن ونبني هذا الوطن.

تحيا الجزائر كريمة شريفة، مستقرة، آمنة،
والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم
ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد فخار،
والكلمة الآن للسيد زهاري بوزيد.

السيد زهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية ممثل الحكومة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

الوفد المرافق لأعضاء الحكومة،

المتكرر لإعادة التقييم.

سؤالي هو: ماذا فعل الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية؟

هل عمل على التقليل - حقيقة - من فرض إعادة التقييم؟ ماهي الحوصلة التي يقدمونها لعمل هذا الصندوق؟ وهل الصندوق في حد ذاته يحتاج إلى عملية تقييم في عمله وفي أدائه؟

بالنسبة لنقطة أخرى، لقد تكلمنا كثيرا عن تقليص الواردات من السلع والبضائع، نحن نعرف سيادة الرئيس، أن أسعار الحبوب وأسعار الحليب انخفضت، نحن نعرف أن الحكومة في إطار قانون المالية التكميلي - اتخذت الكثير من الإجراءات، لكن النتيجة كانت انخفاض 2% إلى 3%.

الحكومة تتكلم في مشروع هذا البرنامج، على أنها سوف تتخذ إجراءات أخرى لم يتم الإعلان عنها، نحن نرى أن هذه النتائج ليست في المستوى، لأن عملية الاستيراد لازالت قوية!

ماهي هذه الإجراءات التي قالت الحكومة إنها سوف تتخذها دون أن تعطي للبرلمان أي توضيح حولها؟

النقطة الأخرى سيدي الرئيس، تخص المادة 14. هذه المادة تتكلم عن رفع القيمة المالية... إلخ، وما يهمني في هذه المادة هو نقطة ذكرتها الحكومة، حيث قالت بأن الضريبة الجزافية هذه تمس 830.000 وحسب الإجراءات الجديدة سوف تصل إلى مليون واحد.

الحكومة تقول إن مستوى التحصيل لازال متدنيا، وتضيف أنه شهد تحسنا ملموسا، فأنا لم أفهم معنى هذا فماذا تقصد الحكومة بالضبط، حين تصرح بأن هناك دنيا ولا توجد مداخيل جديدة من جهة، ومن جهة أخرى تقول بأن هناك تحسنا ملموسا، فأنا أطلب توضيح هذه النقطة؟

بخصوص المادة 24 التي تعدل المادة 205 مكرر من قانون الجباية فقد خلقت نظاما جديدا للتحقيق يسمى التحقيق المصوب، فهذا الإجراء يقال إنه يستغرق شهرين، وهو لا يلغي إجراء التحقيق المعمق.

هل تملك الإدارة الوسائل البشرية اللازمة للقيام

بهذه الرقابة الجديدة؟

وهل هذه الرقابة سوف تكون عبئا ثقيلا جديدا على المتعاملين الاقتصاديين، وربما - وأقول هذا بتحفظ - ستفتح بابا آخر للفساد؟ سؤال آخر في هذا المجال: هل الإجراء سيمس أيضا المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية المؤسسات الكبرى؟

نقطة أخرى جاءت في تعديل قانون الجمارك من المواد 37 إلى 39 فهذه التعديلات تخلق صفة جديدة وهي «المتعامل الاقتصادي المعتمد» وتقول إن هؤلاء المتعاملين سوف يستفيدون من تدابير تسهيلية في إطار إجراءات الجمركة، لكن لا تقدم أي شيء جديد، حيث تقول بأن شروط الاستفادة يحددها التنظيم، وأن السلطة المانحة لها هي السلطة التنفيذية، حيث تعطي سلطة تقديرية للإدارة في منح هذه الصفة، فهل من شروط لمنحها؟ نحن نفضل أن تحدد الشروط، فكل من توفرت فيه الشروط تمنح له هذه الصفة، وبذلك لا نترك الصفة تقديرية، لأنه في المجال العملي تعرفون جميعكم ماذا تعني السلطة التقديرية، والتي يعاني منها الكثير من المواطنين لأنها تعطي الحق لفرد وتمنعه عن الآخر.

هناك المادة 42 تتكلم عن تطهير الوثائق المملوكة على مستوى المحافظات العقارية، فهذه النقطة مهمة جدا، لتعلقها بالأمر رقم 66-102 الذي يتكلم عن الأملاك الشاغرة، ونحن نعرف أنه في الآونة الأخيرة شاهدنا الكثير من المعمرين القدامى وبعض الجزائريين تعج بقضاياهم المحاكم العديدة لاسترجاع أملاكهم الشاغرة.

فهل إجراء تطهير الوثائق سيمس الوثائق التي نص عليها في الأمر رقم 66-102، وهل ستكون محل تطهير؟ نريد توضيحا لهذه النقطة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد، والكلمة الآن للسيد سعدي حمّة علي.

السيد سعدي حمّة علي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أقول إنني مرتاح لما جاء في قانون المالية، وكذا الأمر بالنسبة لمجموع النواب المحترمين، حيث عبروا عن ارتياحهم لهذه الميزانية.

لكن المشكل يكمن في أن الميزانية لها حلقات فيما بعد، فلا بد على كل وزير، وكل شخص، أن يكون «سعدان» في قطاعه.

فلما أقول سعدان في قطاعه، أقصد، قضية الهاتف التي تعتمد في الكثير من الأحيان لتعيين المسؤولين عامة، فلا يجب أن يكون الأمر كذلك، وإنما يجب أن يعتمد على الكفاءة - اسمحوالي على هذا التعبير - في التعيينات.

فحتى الحزن الدافئ هذا الذي أسميته، الشعبي والمعنوي والإعلامي، ففي بلدية من البلديات سواء متوسطة أو صغيرة، نبني لها 100 سكن اجتماعي، فالكل هنا فرح بذلك سواء الشعب أو وزير السكن أو المير أو الوالي والسلطات المحلية. لكن فجأة تتحول هذه النعمة إلى نقمة وذلك الحزن الدافئ الذي من المفروض أن يكون فرحا بمشروع 100 سكن يخلق له مشكل، والجهات المعنية تواجه مشاكل في كيفية توزيع السكنات على المواطنين، وأثار الأمر ضجة وشغبا.

وهذا نداء أوجهه لأمتنا ولشعبنا وأفراد مجتمعنا، فإذا سلم اليوم سكن إلى أحدكم وسكنه، فالآخرون سيسكنون غدا، فالיום نبني 100 سكن ليفرح بها 100 شخص ويخرجون من الضيق وغدا حسب إمكانياتنا يأتي دور الآخرين.

كذلك يلاحظ عدم توجه الشباب بقوة إلى التكوين المهني، يعتبر هذا حلقة مفقودة، ويفضل بيع التبغ فوق طاولة في الشارع ولا يتجه إلى التكوين المهني لتعلم مهنة ما فيعتبر بذلك حلقة مفقودة وضعيفة.

وبمناسبة التكلم عن التكوين المهني، وأنا لا أعرف لماذا أحب التكلم عن هذا القطاع، ربما لأنني أراه حساسا جدا، فبخصوص المنحة المقدمة للمتربصين حبذا لو رفعنا قيمتها لتصبح منحة معتبرة، ليحفز الأفراد على التوجه إلى هذه المراكز، فالدولة هنا تقوم بمجهود جبار في هذا المجال.

سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زملائي، أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سأبدأ بالفريق الوطني، فبدوري أهني الفريق والشعب الجزائري قاطبة وأطرح سؤالاً: لماذا نجح الفريق الوطني؟ سأسميه نجاحا وهو بالفعل نجاح، فنجح الفريق الوطني لعدة أسباب، وسنحاول أن نستثمر ذلك.

إن الفدرالية قوية وأحسن تسيير الملف، هذا أولا، لدينا مدرب قدير لا يعتمد الهاتف لتعيين لاعبيه ويعتمد الكفاءة، فريق كفؤ لأداء المهمة، قرار سياسي، تصوروا أنتم لو أن رئيس الجمهورية، عند طرح المشكل عليه، طالب بإحضار أحسن مدرب في العالم وإرساله إلى السودان لتحقيق الفوز، كان بذلك قد أخطأ القرار.

لقد كان أمامنا حل، حل وحيد، وهو إنزال المناصرين إلى السودان فبالفعل كان القرار صائبا ووحيدا، فاتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
دعم معنوي وإعلامي وشعبي وهو الحزن الدافئ الذي نشأ في وسطه هذا الانتصار، فروح الدعم الشعبي هو الذي جعل اللاعبين يلعبون جيدا، جعل أيضا اتخاذ القرار الصائب، والمدرب يكون أكثر جدية، وجعل الناس جميعا يقومون بواجبهم.

فإذا أردنا أن نبني عمارة من أربعة طوابق، فيكون ذلك بوضع حلقات، وتصور الأمر بالنسبة للفريق الوطني، فإذا فقدت حلقة واحدة فقط لما وصلنا إلى النجاح، فإذا لم يتم اختيار الأرضية الصائبة والصالحة لبناء عمارة ذات الأربعة طوابق، وكذا المهندس المعماري الكفؤ، والمقاول ولا أقول هنا الجيد وإنما المعقول، والمتابعة الحسنة، فإذا اختلت حلقة من الحلقات وفشلت ستؤدي بالضرورة إلى فشل المشروع، أما إذا كانت الحلقة ضعيفة ستترك المشروع ضعيفا.

وستتساءلون عن علاقة كل هذا بالميزانية؟

التي تعرّض لها أولئك الأبطال، وسيحكون لك عن الروح الانهزامية عند الفرد المصري، وستعرف مدى تأسفهم على وقف القتال وهم يطاردون الإسرائيليين الفارين من المعركة، وكانت الفرصة مواتية للقضاء عليهم لكن طبيعة النظام المصري الانهزامية أمرت بوقف القتال.

سيدي الرئيس،

اليوم يطلّ علينا الانهزاميون وهم يغطون وجوههم بماكياج من صنع إسرائيلي للتطاول على أسيادهم وسبّ الأبطال الذين قادوهم لصناعة انتصار العبور.

سيدي الرئيس،

إن السب والشتم والعيول والبكاء شيمة من شيم النساء، وأظن أننا في الجزائر من فئة الأبطال نستحي حتى من الرد على أشباه الرجال، لكن هذا لا يعني أننا سننسى، لأننا شعب صقلته الثورة وعلمته متى يرد ومتى يثور ومتى ينتقم ومتى يتسامح.

وليعلم كل الذين تطاول على شهداء الجزائر أن القصاص آت لأن كل الشتائم مسجلة ووزعت على الشباب الجزائري وسيكون الرد مخالفا لكل التوقعات. سيدي الرئيس، إن أم الدنيا اليوم زعلانة لأن شوية صيع...

السيد الرئيس: إرجع إلى موضوع قانون المالية من فضلك.

السيد حد مسعود عمار: أم الدنيا اليوم زعلانة لأن شوية صيع جزائريين هزموها في أم درمان وبهدلوها على المباشر أمام كل البلدان، «ليه يا عنتر يحي تعمل في أمك كده»...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود، والكلمة الآن للسيد ناصر مقراني.

السيد ناصر مقراني: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

بالنسبة لقانون البلدية والولاية، لا أدري لماذا هذا التأخر في عرض هذا القانون، فالمنتخبون المحليون ورئيس البلدية، أو نوابه أو هذه الهيئة التنفيذية يتقاضون 15 ألف دينار فأنا لا أفهم ذلك؟ وفي نظري أن هذا يشكل حلقة مفقودة.

بالنسبة للأرقام الواردة في الميزانية هي جيدة في جميع القطاعات وقد اطلعت عليها، لكن الأرقام عندنا في بعض الأحيان تصنع أفرحنا وفي البعض الآخر تصنع أحزاننا عندما تكون غير واقعية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد سعدي، والكلمة الآن للسيد عمار حد مسعود.

السيد عمار حد مسعود: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

الإخوة أعضاء المجلس،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أظن أن هذه الدورة جاءت في ظروف خاصة ميزتها الفرحة والتضامن والتآزر.

إنها فرحة تشابهت وتطابقت مع فرحة الشعب الجزائري، وهو يهزم الاستعمار الفرنسي المدعم من الحلف الأطلسي.

وفوزنا اليوم على مصر ومن يدور في فلك مصر، أعاد إلى الأذهان إعادة جدولة كل المواقف وإعادة النظر في خلق تكتلات جديدة تتماشى وتوجهات جزائر الثورة والثوار.

وكل ما جاء في الإعلام المصري من سب وشتم وبكاء وعويل، سيزيدنا قوة وتماسكا وتضامنا واعتزازا وافتخارا بعروبتنا، وأمازيغيتنا وإسلامنا.

وإذا مصر انهزمت اليوم من جديد، نوّكد لها أننا سنهزمها غدا وكل يوم وإلى الأبد، لأن مصر ونظام مصر في الأصل انهزامي، وأغنية «انتصار أكتوبر» هي من صنعة الجيش الجزائري.

وإذا سألت اليوم الأبطال الذين شاركوا في حرب أكتوبر، ستعرف مدى سفالة الدسائس والمكائد

سنة أشهر أو كل سنتين)، وتبعاً لذلك تكييف وأقلمة كل المؤشرات والمعطيات الاقتصادية المرتبطة بها (أعني بالمدة المرجعية الجديدة لقانون المالية) مثل حساب رصد ميزان المدفوعات.

حيث إن ما نلاحظه منذ مدة هو لجوء الحكومة بصفة متكررة إلى قانون مالية تكميلي وهو إجراء استثنائي لا يجب الإفراط فيه، لأن الأمور في هذا المقام تطرح إشكاليين:

أولاً، إذا كانت الحكومة عاجزة عن وضع توقعات وتخمينات لمدة لا تفوق الستة أشهر، وبالتالي تضطر إلى سن قانون مالية تكميلي بصفة آلية، ففي هذه الحالة ما عليها إلا أن تعلن بذلك صراحة حتى تمكن على الأقل المتعاملين الاقتصاديين والشركاء من التأقلم واتخاذ الاحتياطات اللازمة.

ثانياً، من جهة أخرى، وكما قلنا سابقاً، اللجوء إلى قانون مالية تكميلي إجراء استثنائي مقرون بتوافر جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخاصة التي تبرره، إلا أنه لم يسبق أن سمعنا الحكومة تقدم أي توضيح أو تبرير للجوئها المتكرر لقانون المالية التكميلي.

الملاحظة الثانية:

تحقيق التوازن بين الإيرادات وحجم النفقات من القواعد الأساسية للميزانية التي يجب على كل دولة الحرص عليها من خلال التحكم في نسبة العجز.

نلاحظ أن هذا الأخير أضحى أمراً عادياً لدى الكثير من الدول، غير أن القول بأن العجز أمر عادي وقد يكون أمراً ضرورياً لإنعاش الاقتصاد الوطني، لا يعني قبوله بصفة دائمة، بل يجب على الحكومة وطبقاً للقواعد الاقتصادية المتعارف عليها العمل على حصر العجز السنوي للميزانية في أصغر هامش ممكن بصفة ألا يتجاوز في أغلب الأحوال نسبة 3% من الناتج الداخلي الخام PIB والناتج الداخلي الخام المتوقع لسنة 2010 يقدر بـ 10545.8 مليار دينار.

على هذا الأساس فإن نسبة العجز المقبولة طبقاً لنسبة 3% تقدر بحوالي 325 مليار دينار، إلا أنه بالرجوع إلى القانون محل المناقشة اليوم نجد أن

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي وزير المالية،
السيدات والسادة، معالي الوزراء،
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة الحضور.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بودي قبل إبداء ملاحظاتي أن أذكر ببعض القواعد الأساسية الخاصة بقانون المالية.
يُعرّف قانون المالية على أنه تلك الوثيقة التقنية التي تحدد:

– إيرادات الدولة، والكيفية التي ستنتفك فيها هذه الإيرادات وعملاً بالمبادئ العامة، يحكم قانون المالية قاعدتان:

(1) الإصدار السنوي: حيث يجب أن يتضمن قانون المالية الحياة المالية للدولة لسنة كاملة، غير أنه يجوز للحكومة، استثناءً، اقتراح قانون مالية تكميلي.

(2) الموازنة: على غرار كل عملية محاسبية، يجب أن يكون حجم النفقات في حدود الإيرادات المتوفرة.

سيدي الرئيس،

قانون المالية لسنة 2010 المعروض أمامنا اليوم، فيه شقان:

– الشق الأول: وهو مخصص لتكميل وتعديل القوانين السارية المفعول بهدف تحسين فعاليتها وتبسيط الإجراءات التطبيقية لها،

– الشق الثاني: يتعلق بتحديد الميزانية وتوزيع نفقات التجهيز والتسيير.

سأركز مداخلتي على هذا الجانب مبدئياً في نفس الوقت ملاحظات عامة على السياسة الاقتصادية للحكومة.

الملاحظة الأولى:

إذا كانت القاعدة العامة كما أسلفنا القول في إصدار قانون المالية هي قانون مالية سنوي، فإن هذه القاعدة وعلى غرار القواعد العامة للقانون ليست جامدة، يمكن للحكومة تجاوزها أو تعديلها حسب الضرورات والمستجدات وذلك بإيجاد مدة مرجعية أخرى لقانون المالية (مثلاً قانون مالية كل

الحكومة تفترض:

3081.5 مليار دينار إيرادات،
5860.9 مليار دينار نفقات،
2779.4 مليار دينار عجز.

يعني عجز في الميزانية يساوي 25.62% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة في نظر أغلبية المحللين الاقتصاديين جد مرتفعة، ذات أثر مزدوج، فمن شأنها أن تؤثر على نسبة التضخم، وقد تولد عجزا في ميزان الدفع.

وعليه أضحي من الضروري على الحكومة العمل بما تقتضيه كل سياسة اقتصادية رشيدة وعقلانية، للتحكم في نسبة العجز والتقليص منها وذلك من خلال رفع حجم الإيرادات من جهة والتقليص من النفقات من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين دون المساس بفعالية وحسن سير الاقتصاد الوطني.

إن حل هذه المعادلة أمر ليس بالسهل، يتطلب وضع استراتيجية واضحة، والكف عن سياسة الهروب إلى الأمام والابتعاد عن الحلول الترقيعية المؤقتة، التي تعتمد على الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر جراء أسعار النفط المقبولة.

الملاحظة الثالثة:

إنه من المؤسف والمقلق أن نلاحظ أن الجزائر وبعد مرور أكثر من ربع قرن على الأزمة البترولية التي هزت العالم لم تستنتج بعد الدروس والعبر التي من شأنها أن تخلصها من تبعيتها للمحروقات. وزارة الطاقة تسعى جاهدة إلى خلق منظمة الدول المصدرة للغاز (OPEP du gaz) هدفها الرفع أو الحفاظ على سعر الغاز مكررة بذلك بعد نصف قرن من الزمن التجربة الفاشلة للبترول، ويتجلى ذلك في أن معظم الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) لم تستطع بعد تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقراني، والكلمة الآن للسيد عبد الحميد مداود.

السيد عبد الحميد مداود: بسم الله الرحمن

الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد معالي وزير المالية، السادة الوزراء ومرافقوهم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية نهني الشعب الجزائري والمجاهدين ونترحم على شهدائنا الأبرار بمناسبة ذكرى 11 ديسمبر 1960.

ثانيا، نهني الشعب الجزائري والفريق الوطني بالتأهل للمونديال، وأدام الله أفراح الشعب الجزائري. ونحيي حكمة وترفع المسؤولين الجزائريين والشعب الجزائري عما حدث من مضاعفات بعد التأهل، وتغليب المصلحة الاستراتيجية بين الدولتين والشعبين ومواجهة القضايا وتحديات الأمة الأساسية.

ونستنتج أن الشباب الجزائري قادر على التحدي والإبداع في مجالات أخرى علمية واقتصادية، والمساهمة في نهضة البلاد إذ ألقى الدعم والرعاية. ثالثا، نهني حجاجنا الميامين، فحج مبرور، وذنب مغفور، وسعي مشكور، ونشكر المسؤولين على الجهود التي قدموها ولكن نتأسف لما يحدث لحاجنا من معاناة كل عام تقريبا بسبب نفس المشاكل من الإسكان والنقل والرعاية، وخاصة السكن على مستوى منى وعرفات، وأيضا التوجيه الديني والعجز عن إيجاد حل للمفقودين والتائهين.

أما فيما يخص ميزانية 2010، نثمن الاستقرار المالي النسبي، وشبه الاستقرار في سعر صرف الدينار، ونثمن كذلك توحيد الضريبة الجزافية وجعلها ضريبة واحدة، وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات التي تساهم في إنشاء مناصب شغل والحد من البطالة. وأيضا نثمن إجراءات قواعد المطابقة للبنائيات، والرسوم التي وردت في هذا الميدان خاصة المادة 35 والمادة 36.

لكن هذا الأمر يحتاج إلى عناية ومتابعة على مستوى البلديات والجهات المسؤولة لترتيب الأمور ومراقبتها حتى تصب هذه الميزانية والرسوم في تنمية البلديات مستقبلا.

الاستعدادات، مصلحة الولادة، مصلحة الإسعاف، ونقص سيارات الإسعاف.

وتزداد معاناة المواطن في الرعاية الصحية، في الأرياف والمناطق النائية في ضوء تفشي الأمراض المعدية الخطيرة وازدياد وتيرة الأمراض المزمنة، كما أنبه هنا إلى بعض ما تعيشه بعض العيادات من إهمال، منها «عيادة سكين» بأعالي بلكور وهي تابعة للقطاع العام، لمستشفى مصطفى باشا، رغم أنني كاتبت وزير الصحة في هذا الموضوع، إلا أنني لم أتلق ردا على ذلك، كذلك أمر بالنسبة لعيادة الولادة في دائرة «تسدان حدادة» التي كان من المفروض أن تفتح بها عيادة للولادة، لكن للأسف لازالت الأمهات يعانين التنقل إلى عيادات أخرى، ومنهن من يمتن في الطريق.

وبالنسبة للتعليم: إن المنظومة التربوية أساس تطور الأمة، وعليه يجب إعطاء الأولوية في الإصلاحات للفرد الجزائري وإعداد رجال ونساء المستقبل الذين تقوم عليهم مؤسسات الدولة، ويقودون قطار التنمية والتطور، فهم رأس المال والثروة الحقيقية للبناء والإبداع والإنتاج وأساس التقدم والازدهار.

وكما أعدنا جيلا كفؤا توفرت أسباب النهضة والبقاء والتحدي وهذا لا يكون إلا بإعطاء عناية فائقة للمنظومة التربوية، والاهتمام بالإصلاحات الجادة في كل مراحل التعليم بإشراك الخبراء وأهل الاختصاص، والتكفل بالأساتذة والمفتشين، والعناية بالأستاذ ماديا ومعنويا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد، يبدو أن السيد دحان غير موجود، فالكلمة الآن للسيد مصطفى بودينة.

السيد مصطفى بودينة: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ أخي الرئيس، إخواني الوزراء، ممثلي الحكومة، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ونسجل ضعف الاستثمار الداخلي والخارجي في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، كما نسجل ضعف التصدير خارج المحروقات في ظل هذه الأزمة والكساد التجاري.

أما بالنسبة للقضية الثانية المتعلقة بتحقيق التوازن التنموي ولائيا ومحليا فندعو الحكومة في إطار قانون المالية التكميلي 2009 وقانون المالية 2010 وبرنامج رئيس الجمهورية، إلى إيجاد التوازن بين الولايات في برامج التنمية وتوزيع المشاريع توزيعا عادلا وتحقيق العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني.

ونلح في نفس الوقت على إيجاد توازن محلي في المشاريع بين البلديات، في الولاية الواحدة، خاصة الفقيرة منها، والتي لم تستطع تجاوز مشاكلها التنموية وتعيش أزمات متعددة كشبكات الصرف وإيصال الغاز والإنارة، وتعبيد الطرقات وشقها ومشاكل النظافة، والبيوت القصدية، وركز على تزويد بعض البلديات، وهذا مطلب من بعض رؤساء البلديات في العاصمة خصوصا أنها تعاني من مشكل النظافة، بالوسائل الضرورية لتطهير الأحياء، وإعطاء الجزائر وجهها الحقيقي، خاصة في ظل انتشار الأوبئة الخطيرة منها الأنفلونزا وغيرها، ونثمن المبادرة الجديدة لتأهيل بعض الأحياء في العاصمة بالإنارة والتعبيد وغيرها.

وندعو الولاية لتشديد المراقبة على متابعة نظافة الأحياء وكذا الأمر بالنسبة للأسواق من حيث تنظيمها سواء بالنسبة للأسواق الموازية أو التي تسد بعض الطرقات وهي منتشرة في كل مكان.

نثمن مراجعة قانون البلدية والولاية وندعو للتسريع في إصداره، وبالنسبة للقطاعات، فإن القطاع الصحي يمس جميع المواطنين وفي تقديرنا أن القطاع الصحي العمومي رغم التحسن النسبي فهو يحتاج إلى إصلاح من ناحية التطوير والتسيير والتجهيز، والاعتناء بالأطباء اجتماعيا ومعنويا، والتكوين العلمي بالخصوص، تكوينا راقيا.

نلاحظ النقص الكبير والمعاناة في العاصمة حسب ما أعرفه وزرته في مصلحة الإنعاش، مصلحة

السيد الرئيس: الرجاء عدم التشخيص...

السيد مصطفى بودينة: لا أنا لم أشخص، وأنا أبقى في الجواب العام، وأقول إننا نحن الأقوى والدليل هو فوزنا في المقابلة ولكن هم خسروا المقابلة وربحوا «العب»!

نحن أعلى من ذلك فلم ننزل إلى مستوى السب والشتم، صحيح أن مصر أعانتنا بالأسلحة في الثورة التحريرية، لكن يا دكتور نحن أيضا ساعدناكم بالأسلحة وأرسلنا أولادنا ليموتوا في مكانكم في سبيل مصر وعلم مصر.

فنحن دفعنا روح مليون ونصف مليون شهيد لنيل حريتنا ولم نطلب أبدا من أي بلد أن تبعث بأولادها ليحاربوا في مكاننا، فكافحنا من أجل استقلالنا ودفعنا الثمن ونحن نفتخر بذلك.

ففي 62 عشنا فرحة الاستقلال ورحبنا بإخواننا من مصر، لكن عندما قدموا قالوا لنا إن الجزائر كبيرة تكفي الجزائريين وتكفي المصريين، وكان رد وزير الخارجية آنذاك هو «أن الجزائر هي وردة لم نتمكن بعد من استنشاق رائحتها وأنتم أردتم قطعها»، ونحن كلنا نعرف كيف توفي وزير الخارجية آنذاك رحمه الله.

وأختم بالنقطة الأخيرة: إن «التفرعين» لم يتحقق في سوريا ولا في السودان ولم يجد مكانة عند عرب الخليج، فكيف «ياعجبا» شخص من فصيلة فرعون يقول إننا لسنا عربا، فهنا هو أيضا ليس بعربي...

السيد الرئيس: شكرا، شكرا للسيد مصطفى، مدة تدخلك قد انتهت، فرجاء نترك النقاش في مستوى الموضوع، ولا بد أن نترفع عن هذه المستويات التي تعرفها أنت ونعرفها جميعا، والكلمة للسيد رشيد أعرابي.

السيد رشيد أعرابي: شكرا سيدي الرئيس. السيدات، والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس، السيدات والسادة الحضور، مساء الخير.

بداية أبارك لأنفسنا على انتصار فريقنا الوطني، كما أبارك كذلك للحكومة على المصادقة على قانون المالية من طرف المجلس الشعبي الوطني ونحن اليوم في نقاش الغرض منه ليس بالإضافة أو الإنقاص وإنما لنبلغ ملاحظات واقتراحات وتوصيات.

وفي البداية بودي أن أبلغ صوت فئة عزيزة علينا وهي فئة «الرجال الواقفون»، هكذا كنا نسميهم في 1994 إلى غاية 2000. فهم وطنيون مخلصون وقفوا مع الدولة دفاعا للدولة و ضد تهديد الإرهاب، فهؤلاء الإخوة يطالبون الحكومة بالإسراع في حل مشاكلهم كما وعدهم فخامة رئيس الجمهورية، وهم يضعون كافة ثقتهم فيه، لأنه من عاداته الوفاء بعهده.

النقطة الثانية: خاصة بضحايا الإرهاب، فملاحظتي خاصة بقانون ضحايا الإرهاب الذي يتطلب تكملته لأنه لم يتضمن ولم يذكر فئتين لم يستفيدا منه وهما:

فئة التجار الذين فقدوا ممتلكاتهم، والإدارة استلمت ملفاتهم ولم تفصل فيها بسبب انتظارها لتعليمات جديدة، كذلك فئة الأطفال المصابين عقليا نظرا للخوف والهلع والرعب الذي خلفه الإرهاب.

فهذه الفئة كذلك لم يتناولها القانون في حين أن ملفاتهم قدمت إلى الجهات المعنية.

النقطة الثالثة والأخيرة أخي الرئيس، إخواني أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي، تخص وجود نائب مصري معي في البرلمان الإفريقي، ففي الأسبوع الفارط تناول الكلمة في التلفزة المصرية وذكر اسمي بإعجاب، فقال إن معه في البرلمان الإفريقي النائب الجزائري بودينة وهو إنسان جيد.

فاستعمل اسمي كمقدمة لموضوعه والتحق بعد ذلك بقافلة الأشخاص الذين شتموا وسبوا الجزائر. فأردت اغتنام هذه الفرصة للقول لهذا الدكتور:

إنكم أبيتم أن تستفيدوا من تجربتكم ومن تاريخكم، ففرعون كان يقول «أنا ربكم الأعلى» ما حدث له موجود ومعروف في التاريخ، فلا يمكنكم أن تتفرعنوا وتطغوا على الأمة العربية، والجزائر لن تقبل ذلك لأن «التفرعين» والطغيان مقامه مقام الاستعمار فنحن حاربنا الاستعمار وسنحارب «التفرعين»، يا دكتور قلت لك...

المستثمرات الفلاحية من (GCA).
نطالب أيضا بالشفافية الكاملة وإعطاء القائمة الكاملة للمستفيدين من المبالغ الضخمة المخصصة لمسح ديون الفلاحين والتي تقدر بـ 41 مليار دج، وتقديم المشاريع التي أنجزت في هذا الإطار والتحقق من وجودها في الميدان.

جاء في هذا المشروع أن نسبة التضخم في السداسي الأول تعادل 5.7% عوض 3% المنشودة، ولقد بررت هذا الفارق بتغيير معدل سعر المنتوجات الزراعية في حين كنا نرتقب انخفاض أسعار هذه المواد نظرا للمبالغ المخصصة إلى أين وجهت كل هذه الأموال؟ فالمندرين وصل سعرها في السوق إلى 140 دج؟

عرف الدخول المدرسي لهذه السنة إضرابا شنه الأساتذة في اليوم الأول، وهذا لدق جرس الاستعجال في التكفل بطلباتهم الشرعية، ولكن الحكومة عوض أن تستدرك الوضع بفتح نقاش مع النقابات المعنية لإيجاد حلول لطلباتهم، فضلت أن تجلب الأنظار إلى لون مئزر التلاميذ، هل هو وردي فاتح، أم غامق، أم أزرق فاتح... إلخ، وهذا ما أدى إلى إضراب دام أكثر من ثلاثة أسابيع كان بالإمكان تفاديه لو فتحت الحكومة باب النقاش في الوقت المناسب.

في الوقت الذي أتكلم فيه فإن أطباء النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية (SNPSP) هم في إضراب دوري لمدة 3 أيام في الأسبوع منذ أكثر من شهر، وسيضطرون إلى الإضراب الشامل والكامل إذا لم تلتفت الحكومة إلى مطالبهم، ماذا تنتظر الحكومة للتكفل بهذا الملف؟

أخيرا، أهنيء بدوري الفريق الوطني على التأهل إلى كأس إفريقيا وكأس العالم ولكن يجب التحفظ من المزايدات فهذا مجرد فوز في مباراة لكرة القدم فقط، ولا يجب أن ينسينا ذلك أن الجزائر في حاجة إلى الفوز في أمور أكثر أهمية كمحاربة الرشوة، محاربة التزوير الانتخابي، تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان، ضمان الأمن الغذائي، استئصال الإرهاب، تقليص البطالة، إنتاج التلقيح، عوضا أن

ها نحن نناقش مرة أخرى قانون المالية دون أن يقدم لنا قانون ضبط الميزانية، الذي ينص عليه الدستور، لماذا لم يتم تقديمه؟

فمادامت الحكومة ترفض لنا حقا دستوريا، لا يمكن لأي كان معرفة الحقيقة المالية للبلاد، فالغموض يسود منذ سنين عديدة.

السيدات والسادة الوزراء، الشباب غاضب، الشارع متذمر، الجزائر مازالت تنزف من جراء الإرهاب، والفساد يدمر الثروة الوطنية ويشوه صورة البلاد في الخارج.

تبقى الوضعية المالية للبلاد في سرية تامة، إذ لا أحد يعرف طريقة التسيير، ولا سلطة الرقابة لصندوق ضبط الإيرادات (FRR)، لا أحد يعرف حجم وشروط الإيداعات، نسبة فائدها وكيفية تخصيصها ولا حتى تداعيات الأزمة المالية العالمية عليها.

فكم هو عدد الحسابات الخاصة للخرينة (Les comptes spéciaux du trésor) وما هو مقدار مواردها، ومن يراقب تسييرها؟

أما عن شركة سوناطراك التي تعد بمثابة الصندوق الخفي للنظام، فإن تسييرها يسوده غموض تام، إلى متى ستغيب الشفافية؟ ومتى سيتم نشر حسابات هذه الشركة؟

سؤال آخر يتعلق بتكلفة إنجاز المشاريع، فميترو الجزائر كان من المفروض استلامه في التسعينات، 27 سنة مرت ولم يتم إنجازها بعد، في حين الدول المجاورة قامت بإنجاز نفس المسافة في ظرف سنتين.

والحال نفسه بالنسبة للمطار الدولي للجزائر العاصمة، إن تمديد الآجال المحددة وتضخم الاعتمادات المالية، غايتها الوحيدة هي الفساد وتبديد المال العام.

فالفضائح التي نشهدها هذه الأيام تؤكد بلا شك ما أدلى به الدكتور سعيد سعدي في المجلس الشعبي الوطني، بأن قضية الخليفة بالمقارنة تعتبر هامشية.

للتذكير فقط أن 140 مليار دج تم اختلاسها في ولاية الجلفة لوحدها في إطار ما يعرف بتسيير

إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009، فإننا نؤيد مرة أخرى الحكومة ونشجعها على اتخاذ جميع ما تراه من تدابير والتي من شأنها حماية الاقتصاد الوطني وحماية المنتج المحلي ومحاربة الغش والتهرب والتهرب الضريبي؛ ونستغل الفرصة من خلال هذا المنبر لنطلب من جميع المواطنين المساهمة في الوقاية بتشجيع استهلاك المنتج المحلي، لأن في ذلك تقوية للاقتصاد الوطني، ومبادرة لاستقرار مؤسساتنا وخلق مزيد من فرص الشغل.

4 - ضرورة مراجعة التنظيمات المتعلقة بالجباية المحلية لتمكين الجماعات المحلية من القضاء على العجز المالي الذي يشل نشاطاتها ويحد من مبادراتها.

5 - ضرورة اتخاذ جميع التدابير والإجراءات المتعلقة بالشق الاجتماعي وتحسين ظروف المعيشة، وفي هذا الإطار ننوه بنص المشروع الذي لم يحمل في طياته أي أعباء جباية جديدة تثقل كاهل المواطن.

وفي الأخير، أشكر مرة أخرى جميع من سهر على تحضير هذا القانون الذي نرى فيه خيرا كثيرا للوطن والمواطنين.

ذلكم سيدي الرئيس ما وددت التدخل بشأنه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مولاي مبارك بن سي حمو والكلمة الآن للسيد محمد سابق.

السيد محمد سابق: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء الأفاضل،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
الإخوة الإعلاميين،
الضيوف الكرام.

أحييكم تحية الإسلام، وأحيي وأهنئ الشعب

ننتظر دائما إلى غاية شرائه من الدول الأجنبية، لأنه مادامت واردات البترول تشكل المدخول الوحيد تقريبا ستبقى الجزائر في خطر حتى ولو فزنا بكأس العالم في كرة القدم، هذه هي الحقيقة المرة إخواني، أخواتي وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد أعرابي والكلمة الآن للسيد مولاي مبارك بن سي حمو.

السيد مولاي مبارك بن سي حمو: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أتقدم بالشكر إلى معالي السيد وزير المالية وجميع إدارات وزارة المالية على الجهود المبذولة لتحضير قانون المالية لسنة 2010؛ كما أتقدم بالشكر إلى رئيس اللجنة المالية وأعضاء اللجنة على التقرير المقدم والذي يدل على جديتهم وحرصهم وتحليلهم المعمق لجميع التدابير التي جاء بها المشروع.

وفي هذا الإطار يشرفني كذلك أن أبدي جملة من الملاحظات وهي كالتالي:

1 - نؤيد كل الإجراءات المذكورة في المشروع والمتعلقة بقطاع السكن لتوسيع شريحة المستفيدين من مختلف البرامج السكنية، ومن تلك الإجراءات عملية التمويل والقروض.

2 - لا يختلف اثنان على أن الأموال المخصصة سواء في التجهيز أو التسيير، هي في الحقيقة مبالغ ضخمة تدل على اهتمام الدولة وضخامة برامجها التنموية، إلا أنه من جهة أخرى يجب التأكيد على ترشيد وعقلنة النفقات.

3 - سبق أن قدمنا تأييدنا ومصادقتنا على الإجراءات الوقائية المتخذة من طرف الحكومة في

السلطات المحلية على مشاريع أقل حساسية وحيوية من مشكلة السكن المستعصية والمتفاقمة، بل إن بعض هذه المشاريع التي حظيت بالأولوية من قبل السلطات المحلية هي أقرب إلى الكماليات منها إلى تلبية الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، وبذلك فإننا نرجو من حكومتنا الموقرة توجيه تعليمات صارمة ومحددة إلى المسؤولين المحليين من أجل إعطاء الأولوية للمشاريع التي تنعكس مباشرة على حياة المواطنين وعلى رأسها مشكلة السكن والتشغيل والتكفل بانشغالات المواطنين، وذلك تجنباً للضغوط الاجتماعية والأزمات التي تستهدفها من حين لآخر في بعض مناطق البلاد.

ولا أذيع سرا إذا قلت بأن التأخر والعجز الكبير المسجل في مجال السكن في ولاية هامة كولاية تلمسان التي سجلت تأخرا ملحوظا ونقصا فادحا في السنوات الأخيرة لا من حيث البرمجة ولا من حيث الإنجاز.

وأكثر من ذلك فإن عددا معتبرا من السكنات التساهمية والاجتماعية قد أنجزت في مراحل سابقة، تجاوزت فيها مدة الإنجاز عشر سنوات لم يتم توزيعها إلى حد الآن، لأسباب تبقى مجهولة، وهو ما يثير تساؤلات المواطنين.

أما فيما يخص الطرقات: بعد الانتهاء من إنجاز الطريق المزدوج الرابط بين مدينة وهران ومدينة الرمشي على مسافة تقدر بـ 130 كلم والذي لقي ارتياحا واستحسانا من قبل مستعمليه، حيث اعتبر من الإنجازات البارزة في عهد فخامة رئيس الجمهورية، يتساءل كل عابر لهذا الطريق وخاصة سكان مدينة مغنية والمناطق المحيطة بها عن سبب إنجاز الشطر المكمل لهذا المشروع الذي لا تفوق مسافته 43 كلم، إن كل من استعمل هذه المسافة الباقية إلا واشتكى من الضغط الشديد لمختلف أنواع السيارات والشاحنات ووسائل النقل المتنوعة والحوادث المتكررة والخطيرة التي تحصد عشرات الأرواح من مختلف أنحاء الوطن، حتى أصبح هذا الطريق يلعب عن جداره واستحقاق بطريق الموت، كما أن هذا الطريق كونه الشريان

الجزائري من جبال عصفور الحدودية غربا إلى جبال الأوراس شرقا ومن الشمال إلى الجنوب كما لا أنسى الجالية الجزائرية في أنحاء العالم بمناسبة فوز الفريق الوطني.

سيدي الرئيس،

إن القوانين التي تسيّر الجماعات المحلية في الوقت الراهن، قد أثبتت محدوديتها وعدم نجاعتها في تجسيد البرامج والمخططات الحكومية، والاستجابة للحاجيات والتطلعات الحقيقية للمواطنين رغم توفر الموارد المالية والإمكانات البشرية الضرورية، وذلك راجع في اعتقادنا إلى جعل كل السلطات والصلاحيات بين أيدي المسؤولين الإداريين، وتجريد المجالس المحلية المنتخبة من الصلاحيات التي تمكنها من أداء مهامها على أحسن وجه، ولا سيما في ضوء استئثار بعض مسؤولي الإدارة المحلية بكل الصلاحيات والمبالغة في استعمالها لممارسة الضغوط على المنتخبين المحليين لأغراض لا علاقة لها بالتنمية الحقيقية للولاية، وهو الأمر الذي ترتب عنه الكثير من النقائص والاختلالات في تسيير الشؤون المحلية، ولا سيما فيما يخص ترتيب الأولويات والعدالة والعقلانية في توزيع الاعتمادات المالية بين القطاعات والجمعيات، والتي أصبحت خاضعة للأمزجة الشهية أكثر من خضوعها لمتطلبات تنمية الولاية وتلبية الحاجيات الحقيقية للمواطنين.

إن تدخلي هذا يندرج في مجال السكن والطرقات؛ سيدي الرئيس، إن الاعتمادات المالية الضخمة المخصصة لقطاع السكن في ميزانية الدولة، تعكس مدى الاهتمام الذي توليه الحكومة لهذا القطاع، لا سيما في ضوء تركيز برنامج فخامة رئيس الجمهورية على هذا الملف الحساس ورغم الإنجازات المحققة في بعض جهات الوطن، إلا أننا نعتقد بأن النتائج الملموسة على أرض الميدان لم تصل بعد إلى مستوى تطلعات الحكومة ولا تستجيب إلى حاجيات البلاد في هذا المجال.

كما نلاحظ تأخرا ملحوظا وغير مبرر في هذا القطاع الحيوي والحساس في بعض الولايات، وهذا في الوقت الذي تنفق فيه مبالغ طائلة من قبل

الخصوصيات يعني اهتمام الدولة بالقطاعات الحساسات قصد الرفع من مردودية هذه القطاعات، وكذا محاربة التبذير وإحداث التوازنات بين القطاعات استجابة للأولويات التي بات الواقع الراهن يؤكد عليها: كالفلاحة، والتربية والتعليم، والصحة، والتكوين المهني، وكذا قطاع الشباب، هذا القطاع الذي نشد على أيدي الساهرين عليه خاصة بعد تأهل الفريق الوطني لكل من كأس العالم وكأس إفريقيا ونتمنى أن يكون هؤلاء الشباب قدوة للجيل الذي يليهم في جميع المجالات سواء منها الرياضية أو في مجالات أخرى لرفع التحدي.

سيدي الرئيس،

أريد أن أعرج على ولاية تلمسان التي عرفت قفزة نوعية في قطاعات تنمية كثيرة كميّاه الشرب، والغاز الطبيعي، وقطاع الفلاحة والري، والطرق، والسكن، والتربية، وغيرها من المشاريع الهامة. إن هذه التنمية المنسجمة والمتميزة تسير وفق نظرة استراتيجية، ومقاربة تأخذ في الحسبان انشغالات المواطنين في مختلف مناطق الولاية، وهذا في حد ذاته يحسب للإخوة المسؤولين القائمين على شؤونها؛ الذين بتفكيرهم هذا استطاعوا الاستجابة لاحتياجات المواطن في مختلف الميادين وهو أيضا يعتبر سرّ نجاح التنمية بتلمسان، عكس ما تدعيه بعض الأوباق، وهم بعيدون كل البعد عما يجري في الولاية من أعمال جليلة يشهد لها العام والخاص.

إنني أيها الإخوة الزملاء، أيتها الأخوات الزميلات لا أقول ذلك من منطلق التملق للمسؤولين مهما كان مستواهم ولكني أرى من واجبي أن أنصف الرجال، وأقول كلمة حق لا غير.

ولكن هذا لا يمنعنا من الإشارة إلى أن ولاية بحجم ولاية تلمسان باعتبارها منطقة استراتيجية متميزة بحركيتها وموقعها الهام، تحتاج وتصبو إلى اهتمام أكبر، قصد تحقيق رغبة مواطنيها في الازدهار والنمو على غرار الإسراع في تحقيق مشروع بناء المركز الاستشفائي الجامعي (CHU) بتلمسان بصفتها قطبا طبيا هاما على مستوى الجهة إلى جانب تنصيب مركز لأجهزة الكشف المتطور (IRM)،

الحقيقي للمناطق الواقعة على الحدود الغربية، وكذلك بالنسبة للطريق الحساس والحيوي الرابط بين مدينة مغنية ومدينة مرسى بن مهدي الساحلية فبالإضافة إلى ثلاث دوائر والكثير من البلديات التي يؤدي إليها حيث إنه المعبر الوحيد إلى شاطئ مرسى بن مهدي ذي الشهرة السياحية الوطنية والعالمية، ولاسيما في موسم الصيف، فإنه يندرج ضمن الجهود الجبارة التي تبذلها الدولة من أجل تطوير وترقية وتنمية المناطق الساحلية السياحية في جميع ربوع الوطن.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وشكرا على

كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سابق،

الكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

رجال الإعلام المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الاطلاع على الميزانية المعروضة على

مجلسنا الموقر وبعد قراءة متأنية لأجزائها

وفصولها رأينا أن الحكومة تسعى جاهدة قصد

تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي يهدف

إلى ترقية حال الفرد الجزائري على جميع الأصعدة.

ولقد تبين الضبط التقني الذي تميزت به، بحيث

وجدناها قد أحاطت بكثير من القضايا المتعلقة

بقطاعات الدولة، إذ انتبه القائمون على ذلك إلى

النقائص التي لوحظت سابقا واستدراك السلبيات

منها، خاصة بعد التحولات الكبرى التي عرفتها

الجزائر في الآونة الأخيرة سواء على المستوى

الداخلي أو الخارجي وفي ظروف تذبذب الاقتصاد

العالمي إثر الأزمة المالية، إن الانتباه إلى هذه

المجلس وستنصرف اللجنة المختصة بعد ذلك إلى إعداد التقرير التكميلي الخاص بمشروع هذا النص وسيكون التصويت يوم الأربعاء على الساعة الحادية عشرة صباحاً. شكراً للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة العشرين بعد منتصف النهار

الذي أصبح حتمية تقتضيه المرحلة باعتبارها قطبا طبيا يستقبل المرضى من الهضاب والجنوب مع توسيع قطاع الخدمات البريدية ببناء هياكل جديدة خاصة ونحن مقبلون على أن تكون تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية سنة 2011.

إن هذه المدينة التي تعتبر عظمة الجزائر العربية الإسلامية حيث تضم حوالي ثلاثة أرباع من الآثار العربية الإسلامية الجزائرية وفي مقدمتها عيون الفاتح الإسلامي أبي المهاجر دينار بعطار وقصر المشور، والمسجد الأعظم ومساجد ابن الحسن (المتحف) وسيدي الحلوى وأغادير وسيدي إبراهيم وضريح ومسجد ومدرسة سيدي بومدين، والصهريج العظيم (Grand Bassin) وآثار المنصورة بتلمسان والمسجد العتيق والمسجد الأعظم بندرومة وغير ذلك من المعالم والمنارات الإسلامية بهنين وسيدي إبراهيم بالغزوات التي انتصر بها الأمير عبد القادر على العقيد مونتانياك.

كما تشتهر بصناعاتها التقليدية المتنوعة وموسيقاها الأندلسية وأسوارها وأحيائها القديمة وملابسها التقليدية وطبخها القديم وغير ذلك من المآثر ونظرا لهذا التراث المتنوع يتعين الإعداد الجيد لاستعراض هذه الإمكانيات والمآثر، الإسلامية بتعزيز هياكل الاستقبال وصيانة وترميم الموجود منها...

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد الواد؛ بذلك نكون قد مكنا كل الراغبين في التدخل من أخذ الكلمة وأنهينا النقاش في محطته الأولى.

كما ذكرت في صبيحة اليوم هناك بعض المعلومات تتعلق بسير أشغالنا، فالיום قد استنفدنا التدخلات الفردية، وغدا سوف نمكن السادة رؤساء المجموعات البرلمانية لكي يتدخلوا باسم عائلاتهم السياسية، وسيكون ذلك على الثالثة زوالاً.

أمّا يوم الثلاثاء على الساعة العاشرة صباحاً فسوف يمكن السيد وزير المالية من الرد على انشغالات وأسئلة السيدات والسادة أعضاء

محضر الجلسة العلنية التاسعة
المنعقدة يوم الإثنين 27 ذو الحجة 1430
الموافق 14 ديسمبر 2009

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي السادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين،
السيدات والسادة ممثلو الإعلام والصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يفوتني في مستهل هذه المداخلة أن أسدي
جميل الشكر والعرفان لأعضاء لجنة الشؤون
الاقتصادية والمالية وكذا الطاقم الحكومي الذين
سهروا على إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2010
ومختلف التقارير التمهيديّة المقدمة للمناقشة
والإثراء والمصادقة.

لقد جاءت مناقشة قانون المالية والميزانية لسنة
2010 في أجواء وطنية متميزة بالبهجة والتفاؤل
والأمل: بدءاً بإحياء الذكرى الخامسة والخمسين
لملحمة الفاتح نوفمبر المجيدة التي أسست لإقامة
دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار
المبادئ الإسلامية وكذا ذكرى انتفاضة 11 ديسمبر
واللتين تجعلان من دماء الشهداء أمانة في أعناقنا
ينبغي أن نظل نطالب فرنسا بالاعتراف بجرائمها
الشنيعية المرتكبة أثناء الحقبة الاستعمارية بالجزائر
حتى تتقدم بالاعتذار الرسمي للشعب الجزائري
وتعويض كل الضحايا.

ثم الانتصار الكروي الباهر الذي أعاد الأمل في
نفوس شبابنا وأبنائنا والذي ينبغي أن نؤكد من
خلاله، نحن في حركة مجتمع السلم، أن الرياضة
وسيلة لتوحيد الشعوب وإقرار السلم ونبذ التعصب،
ولذلك تجدنا ندين كل السلوكات والتصرفات
والتصريحات التي تخرج عن الإطار الرياضي
والاحترام المتبادل، وبالمناسبة نحیی كل من ساهم
في تحمل مسؤولية تجاوز هذه الاستفزازات بروح
عالية من المسؤولية يميزها حسن المعاملة والخلق
فهنيئاً لنا جميعاً ونتمنى المزيد وبالتوفيق وفي جميع
ميادين الحياة فالأمة قادرة على رفع التحدي إن

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد وزير المالية؛
– السيد وزير المجاهدين؛
– السيد وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام
والاتصال؛
– السيد وزير العلاقات مع البرلمان؛
– السيد وزير التعليم والتكوين المهنيين؛
– السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية؛
– السيد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة، وزير
الداخلية والجماعات المحلية، مكلف بالجماعات المحلية.

افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة مساءً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة
مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم،
يقتضي جدول أعمالنا، بعد سماعنا تدخلات السيدات
والسادة أعضاء المجلس، أن نستمع اليوم إلى كلمات
أو تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية،
ودون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد محمد مخلوفي عن
المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم فليفضل
مشكوراً.

السيد محمد مخلوفي (ممثل المجموعة
البرلمانية لحركة مجتمع السلم):

شكراً سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله.

جليا في تأثر عائدات الجزائر من صادرات المحروقات، وانخفاض إيرادات صندوق ضبط الإيرادات، وفي نسبة العجز المسجلة في ميزانية سنة 2010.

إن ما ورد في قانون المالية والميزانية لسنة 2010، مقارنة بما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، يظل متواضعا من حيث التدابير التشريعية والإجراءات التحفيزية في مجال الجباية والاستثمار، كونها جاءت في مجملها دون أثر اجتماعي إيجابي من شأنه تقليص أكثر لصعوبات الجبهة الاجتماعية حيث بقيت إجراءات حيادية بالنسبة للمواطن.

كما تبقى التحفيزات الموجهة لدعم الاستثمار رهينة المنظومة البنكية المعقدة والتي تحتاج إلى إرادة سياسية لإصلاحها وتحديثها وتطويرها بما يتلاءم والموروث الثقافي والديني للمجتمع الجزائري.

وفي هذا الإطار فإننا في حركة مجتمع السلم سنظل ننادي بضرورة اعتماد المعاملات المالية اللاربوية وانتهاج النظام المصرفي الإسلامي وفتح الشبابيك الإسلامية في كل المؤسسات البنكية الجزائرية.

ولعل عدم اعتماد هذا المبدأ في المعاملات البنكية أدى إلى:

– العزوف عن كل أشكال القروض وخاصة الموجهة لدعم الاستثمار،

– وجود كتلة نقدية هامة خارج المعاملات البنكية،

– وجود معاملات تجارية ضخمة خارج إطار البنوك والمؤسسات المالية.

إن ما ورد في مشروع القانون والخاص بتسيير وصول المواطن إلى بناء أو اقتناء أو إكمال بناء مسكن من خلال تخصيص صندوق خاص بتخفيض معدلات الفائدة على القروض البنكية الموجهة لاقتناء وبناء مسكن، فالسؤال المطروح هو: ما دام أن الدولة استطاعت أن تتكفل بجزء كبير من الفائدة فلماذا لا تتكفل بكل الفوائد؟! إننا نرى بضرورة جعل هذه القروض بدون فائدة، مع ضرورة تسهيل الإجراءات والشروط المتعلقة بالاستفادة منها حتى تستفيد

توفرت لها الشروط والأسباب بالعزم والإرادة الصادقة، كما لا يفوتنا أن نهنيء الشعب الجزائري بعيد الأضحى المبارك وحجاجنا الميامين لتأديتهم مناسك الحج.

سيدي الرئيس،

قبل التطرق إلى ما ورد في قانون المالية والميزانية ينبغي التأكيد على جملة من القضايا:

1 – تثمين النتائج التي توصلت إليها الثلاثية والتي ترمي إلى تعزيز استقرار الجبهة الاجتماعية، ونؤكد على ضرورة مناقشة كل الملفات التي تساهم في تحقيق العيش الكريم للمواطن بصفة عامة والعامل بصفة خاصة، منها:

– المراجعة الدورية للأجر القاعدي المضمون،

– ولف التقاعد،

– وطب العمل،

– ومختلف المنح والعلاوات.

2 – تثمين استجابة الحكومة الإيجابية لمطالب عمال التربية والتعليم مع التحفظ على التأخر الذي أدى إلى تعطيل الدراسة ثلاثة أسابيع كاملة لأبنائنا التلاميذ.

3 – دعوة الحكومة إلى الحوار مع عمال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وباقي الشرائح العمالية في مختلف القطاعات وتفهم مختلف المطالب الاجتماعية واحتوائها.

4 – دعوة الحكومة إلى توفير الإمكانيات الصحية والوقائية بشكل استعجالي لمواجهة الأمراض الوبائية وعلى وجه الخصوص «أنفلونزا الخنازير» حفظ الله الأمة جميعا منها.

سيدي الرئيس، تأتي مناقشة قانون المالية والميزانية في إطار السياق المتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، على الرغم من أن النظام المالي والمصرفي الجزائري غير مندمج بشكل قوي في النظام المالي العالمي، ولكن الاستجابة كانت وستبقى قوية من حيث تأثر مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا راجع لارتباطه بالسوق العالمية وسوق النفط بشكل خاص، ويظهر ذلك

1 - دعم شبكة الطرق الداخلية وخاصة الوطنية والولائية،
 2 - دعم شبكة الكهرباء وخاصة الكهرباء الريفية وكذا توسيع الاستفادة من غاز المدينة،
 3 - دعم برامج تجنيد المياه السطحية،
 4 - تفعيل وتشغيل مراكز النفايات المنزلية،
 5 - دعم الخدمات الصحية على مستوى المستشفيات، وتوسيع مراكز استقبال مرضى السرطان والأمراض المزمنة شفاهم الله وعافاهم وحفظ الله الجميع منها، آمين.
 أشكركم على كرم الإصغاء، وفقكم الله لما فيه خير الأمة والبلاد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مخلوفي الذي ألقى كلمة المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، الآن الكلمة للسيد ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، فليفضل مشكورا هو الآخر.

السيد ناصر بوداش (رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
 سيدي رئيس مجلس الأمة،
 السادة الوزراء،
 زميلاتي، زملائي،
 السادة الحضور،
 السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أتوجه باسم كتلة التجمع الوطني الديمقراطي إلى فريقنا الوطني لكرة القدم، وإلى السيد روراوة والسيد سعدان، والطاقم الفني بأحر عبارات التهاني إثر التأهل المستحق إلى كأس إفريقيا وكأس العالم.

كما ننوه ونشيد بالشعب الجزائري العظيم والبطل على ما أبداه من روح وطنية عندما واجه «هم الدنيا» بكل ثبات، كما نشكر الشكر الجزيل السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي جند كل

الفئات المعنية من هذا التدبير.
 سيدي الرئيس،

إن الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2010 لصالح الجماعات المحلية والمتمثلة أساسا في اتخاذ تدابير لتدعيم الجباية المحلية لهي إجراءات جديدة بالتمثين، ولكنها تبقى حلولا ترقيعية لا تساهم إلا بشكل محدود في دعم التنمية المحلية مما يستوجب ضرورة إصلاح الجباية المحلية بما يحقق التوازن في الميزانية ويحرر الجماعات المحلية من التمويل المركزي للدولة.
 وفي هذا الإطار فإننا في حركة مجتمع السلم نؤكد على ضرورة دعم المنتخب المحلي ماديا برفع منحة المسؤولية والتمثيل وإبعاد مهامه عن كل أنواع الإغراء والإكراه.

وكذا دعوة الحكومة إلى حماية القدرة الشرائية للمواطن جراء الارتفاع المستمر للأسعار وخاصة أسعار المواد الاستهلاكية رغم إجراءات التسقيف المتخذة إلا أن التحكم في السوق الوطنية بات هاجسا يقتضي اتخاذ إجراءات ردية صارمة في حق المضاربين والمحكرين.

سيدي الرئيس،
 أما فيما يخص الإجراءات الوارد في المادة من نص المشروع المتعلق بالشركات المساهمة في رعاية أو التكفل بدعم الجمعيات الرياضية والثقافية، فإننا نقترح إضافة الجمعيات الخيرية إلى بقية الأصناف من الجمعيات.

وفي إطار شطر البرنامج الخماسي المتضمن في الميزانية القطاعية لسنة 2010 فإننا ابتداء نثمن الجهود التي بذلتها الدولة في إنجاز المشاريع الهيكلية وعلى رأسها:

- الطريق السيار شرق - غرب،

- شبكة السكة الحديدية،

- وبرامج السكن وخاصة السكن الريفي.

إلا أننا ننبه إلى خطورة الوضع على مستوى سوق مواد البناء المختلفة التي ما زالت تخضع إلى المضاربة والتي قد تؤثر على وتيرة إنجاز المشاريع. كما نلفت الانتباه إلى ضرورة:

الوسائل إلى جانب فريقنا الوطني ومناصريه. نشكركم، سيدي الرئيس، لأنك زرعت الجزائر عزاً وكرامة ونماء، فالشعب كله ملتف حولك عرفانا منه على إنجازات عظيمة، كما أن مصداقيتكم، سيدي رئيس الجمهورية، ضمنت كل النجاحات وكل الانتصارات حتى في المريخ! أما أولئك الذين يشنون حملة ضد الجزائر فنقول لهم ما قاله الشاعر:

وما لكلام الناس فيما يريبنى أصول ولا لقائليه أصول

سيدي الرئيس،

فيما يخص قانون المالية الذي أمامنا، قانون المالية 2010، تلاحظ كتلة التجمع الوطني الديمقراطي أنه جاء ليكمل قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وهو يندرج في صميم الجهود التي يبذلها السيد رئيس الجمهورية من أجل النهوض بجميع القطاعات، اقتصادية كانت أو اجتماعية، وبما أن المنطق يقضي بأن كل بناء ينبغي أن يقوم على أساس ويتبع خطة، فإننا نرى أن هذا القانون أضمن الطرق للاستجابة لحاجيات المجتمع وتطوير مستوى معيشتنا، وهو قانون يضمن القدرة على خلق الثروة وتوفير العمل، وتأمين التغطية الضرورية للاحتياجات الأساسية.

فلا تهمنا النظريات التي نستلهم منها أو التجارب التي نقتدي بها، فكل ما يهمنا هو ازدهار الوطن ورفاهية المواطن.

فالكل يعرف أن كل القوى الاقتصادية الكبيرة تعتمد على عاملين أساسيين للنهوض، وهما قطاع عمومي في صحة جيدة، وقطاع خاص قادر على خوض مغامرة تحويل المجتمع وضمن تراكم الثروة.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

إن الاستثمار الذي أنجز وينجز، وفر ويوفر منشآت قاعدية في جميع المجالات ومن شأنه تدعيم الاستثمار المنتج، فالغلاف المالي الذي يفوق 150 مليار دولار فرصة تاريخية للجزائر لإنشاء هيكل قاعدي استثنائي، كما أنه سيرك أثرا إيجابيا

لموسا في الإطار المعيشي للمواطن. كما أن الميكانيزمات التي وضعت في هذا القانون تدعم أكثر المستثمر، وهذا ما سيرقي كل الطاقات الوطنية خارج المحروقات.

وهذا ما يدفعنا أن ننوه من جديد بقانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي يحمي المنتج الوطني، وأغلب الأصوات المعارضة التي سمعناها لحد الآن، إنما تعبر عن مخاوف ظرفية وضيقة تدفعها مطامع معروفة، لكن الرأي العام الوطني لم يغفل يوما واحدا عن هؤلاء القادمين من نوادر «كليلة ودمنة».

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إن قانون المالية هذا قد تكفل بسياسة العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، فأزيد من 900 مليار دينار قد وجهت لأجور أعوان الدولة، وأزيد من 1000 مليار دينار للدعم الاجتماعي، وأكثر من 130 مليار لدعم مكافحة البطالة.

وإذا نظرنا إلى ميزانية الاستثمار العمومي فنجد أزيد من 3000 مليار دينار موجهة للتعليم والصحة والسكن والمنشآت الأساسية.

كما أن مبلغ 45 مليار دولار ستتم تعبئته في مطلع السنة القادمة في إطار البرنامج الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية للفترة الممتدة بين 2010 – 2014 والذي يتجاوز مبلغه الإجمالي 150 مليار دولار.

كما لاحظت أيضا كتلة التجمع الوطني الديمقراطي أن المشروع لا يتضمن أي عبء أو رسم جديد بالنسبة للمواطن، وهذا ما جعل المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي في المجلس الشعبي الوطني لا تقترح أي تعديل وصوتت لفائدة هذا المشروع، وهذا ما سنقوم به نحن بدورنا في هذا المجلس الموقر.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

إن نشيد بالحكومة على ما تبذله من جهد واجتهاد في التفكير والتدبير نجلب انتباهها إلى بعض النقاط التي نراها ضرورية.

أولا، ترى كتلة التجمع الوطني الديمقراطي أن

فالانفتاح، أخواتي إخواني، لا يعني التخلي عن واجب الدفاع عن مصالح بلدنا وشعبنا.

ومن هذا المنبر نطالب من المواطن على الإقبال واستهلاك المنتج الوطني ليضمن مناصب شغل دائمة.

كما نعبر عن ارتياحنا للقواعد التي وضعت والتي ستؤدي بشركائنا إلى مزيد من الإنتاج بالجزائر وعدم الاكتفاء بتحويل الأرباح فقط.

فيجب أن تتجه الأموال التي تُضخ من الخزينة العمومية نحو تفعيل الإنتاج الوطني وليس نحو عمليات الاستيراد.

وهنا ندعو بعض المستوردين الجزائريين إلى التحلي بالروح الوطنية وعدم رمي أموالنا، أموال الجزائر، باستيراد أشياء لسنا بحاجة إليها ونستطيع أن نستغني عنها.

كما نطالب الحكومة بالتمسك بكل المواقف التي تخدم اقتصادنا وعدم التنازل عنها سواء مع الاتحاد الأوروبي أو المنظمة العالمية للتجارة، فلا نريد أن ندخل مطأطي الرؤوس في صفقة مغفلين ندفع ثمنها من عرقنا وحتى من كرامتنا، فالعلاقات الدولية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة وتبادل المنافع، فلم يعد ثمة من وسيلة للبقاء في النظام الدولي سوى حديث المصلحة الأكيدة والثابتة.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور،

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تدعو كل المثقفين، كل المناضلين وكل السياسيين الواعين على ترسيخ - في وعي إخوانهم وفي سلوكهم - ذلك الإحساس الرائع بالانتماء الفعلي للجماعة الوطنية، إحساسا يشعرهم في وقت واحد بالثقة والاعتزاز، فيسهر على حماية كل مكسب ويسعى لترقيته وتعميم نفعه، فالدولة لا تستغني عن أي جهد مهما صغر وتستدعي الجميع للوقوف في صف واحد لمواجهة متطلبات الحياة، فالانتساب

إشراك المجالس البلدية والولائية في تحديد البرامج العمومية سيساعد في تحديد الأولويات التي يتطلع إليها أغلبية المواطنين، حتى لا تلهينا الكماليات الغير المبررة على الحاجيات الحقيقية.

وعلى إثر ذكر البلديات، أحيي، من هذا المنبر، كل أعضاء المجالس البلدية على المجهودات التي يقومون بها يوميا لتسهيل وحل مشاكل المواطنين، ونحن نعرف أن البلدية هي الخلية الجوارية المباشرة للمواطن، وعلى مستواها نستطيع أن نعطي للعلاقة بين الدولة والمواطن مدلولها الحقيقي.

ثانيا، ننتظر من الحكومة أن تراقب النفقات العمومية بصرامة أكبر، حتى نتفادي الإفراط وسوء الإنفاق، كما نأمل أن تمكن الحكومة من إيجاد حلول مناسبة لتحسين القدرة الشرائية.

السيد الوزير،

إن رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون واستكمال النظام التعويضي الجديد للموظفين، وكذا مراجعة اتفاقيات الفروع في القطاع الاقتصادي، فإذا أضفنا، السيد الوزير، محاربة المضاربين والطفيليين في القطاع التجاري بصرامة أكبر فسيساعد المواطن لا محالة.

وعليه، ينبغي أن يعرض على البرلمان مراجعة القانون التجاري على نحو يضمن دفاعا أفضل عن المستهلكين.

ثالثا، إن دعم قطاع الفلاحة، وتفعيل قطاع البناء بتسهيل القرض الموجه للبناء وكل الإجراءات الأخرى الموجهة للمؤسسات العمومية، مع كل هذا، يجب أن ندعم أكثر مؤسساتنا الوطنية حتى تجابه المنافسة وتكون قادرة على المساهمة أكثر في إنجاز البرنامج العمومي للتنمية، بدون أن ننسى العمل على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إن التحول الذي نريده لبلادنا واقتصادنا يتطلب منهجا عقلانيا، ويستدعي، أيضا، يقظة ضمير.

وهنا نشكر الحكومة التي وضعت ميكانيزمات تضع حدا للانفتاح الفوضوي للسوق الذي كان في خدمة الإنتاج الأجنبي.

وأمنياتنا له بالخير والصحة والعافية راجين أن تكون سنة 2010 سنة ازدهار وتطور ورقي في ظل الاستقرار والأمن والرفاه.

السيد الرئيس،

إن أعضاء الثلث الرئاسي، وهم يستمعون إلى عرض السيد الوزير المحترم بشأن قانون المالية، فإنهم يقفون متأنين ومتأملين في سجل الإنجازات الكبرى التي تحققت على مدى عشرينيتين كاملتين وهي إنجازات لا يمكن إنكارها بل تفرض على القاصي والداني والمضاد والمحب التوقف عندها إن لم نقل الانبهار بها والإشهاد لها.

وفي مجال الاستثمارات الوطنية التي تطرق إليها قانون المالية، موضوع الحال، لاسيما ونحن نشق طريقنا، كمرحلة أولى لتطبيق المخطط الخماسي (2009 - 2014)، فإننا نثمن عاليا التوجيهات التي ما فتىء رئيس الجمهورية يسديها إلى السلطات التنفيذية مؤكدا على ضرورة التوجه نحو اقتصاد منتج وذلك بالعودة إلى الصناعة القادرة على خلق الثروة وإنشاء مناصب عمل دائمة من جهة، وتساهم، دون ريب، بوتيرة قوية في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتكون الضمانة الأساسية لفترة ما بعد البترول.

السيد الرئيس،

إن إرساء قواعد متماسكة وقوية لإقلاع اقتصاد متكامل نلمسها في الإفرازات التي أسفرت عن الورشات الكبرى لإصلاح هيكل الدولة، وصولا إلى إصلاح العديد من المؤسسات وإضفاء أساليب الشفافية والصرامة في تطبيق القوانين والعمل بدون هوادة من أجل صون المال العام بعيدا عن التبذير مع ضرورة تدعيم آليات الرقابة وإنجاز المشاريع في آجالها المحددة.

السيد الرئيس،

إننا نثمن عاليا ما جاء في محتويات قانون المالية الحالي آمليين أن تجسد مواده وبنوده على أرض الواقع استجابة لما نأمله ونرجوه من المشاريع المبرمجة في إطار هذا القانون.

إلى الجماعة الوطنية بالخصومة والعداء لا يخدم أحداً.

إخواني، إننا نشد على أيديكم جميعا فليس لنا وطن آخر غير الجزائر ولا قدر آخر غير العمل، نشكركم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، الآن الكلمة للسيد عبد الله بوسنان، مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي فليفضل مشكورا.

السيد عبد الله بوسنان (مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد ممثل الحكومة وزير المالية،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

أسرة الصحافة الوطنية المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الحضور الكريم،

يشرفني ويسعدني أن أقدم كلمة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي حول مشروع قانون المالية الذي ناقشه اليوم.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا ونحن نعيش الذكرى التاسعة والأربعين لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 أن نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار ونحيي شعبنا البطل الذي كان دوما مع التاريخ ومع المحطات الوطنية الهامة، كما لا ننسى كذلك اليوم العالمي لحقوق الإنسان، العاشر من ديسمبر الذي يصادف جلستنا هذه أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى كل الهيئات والجمعيات الوطنية والدولية الساهرة على ترقية الإنسان وصون كرامته وحقوقه، وفي هذا المجال فإننا نعزز بما قامت به بلادنا وندعو إلى تفعيل كل ما من شأنه المحافظة على حق الإنسان في أنحاء المعمورة، كما يتسنى لنا، ونحن قاب قوسين أو أدنى من حلول السنة الميلادية الجديدة، أن نتقدم إلى شعبنا الباسل بتهانينا

اهتماما أكبر لهذه الشريحة الاجتماعية الهامة، وعلى الحكومة والقطاعات المعنية أن تسهر على تطبيق التوصيات التي أسفرت عن الملتقى الوطني للشباب تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية.

البطالة:

لقد أظهرت الإحصاءات الأخيرة أن نسبة البطالة تقلصت بشكل واضح، فهي لا تتجاوز 11% منها 25% من الشباب، وعلى الرغم من هذا التحسن الملحوظ فإننا في مجموعة الثلث الرئاسي نرى العمل على اتخاذ إجراءات في هذا الموضوع كأن تكون علاوة البطالة الدائمة لكل بطل لمساعدة الشباب الذي علينا أن نعتني به اعتناء ملائما لأنه الطاقة الفاعلة في المجتمع.

وفي مجال الصحة فإننا نثمن كل الجهود المبذولة على مستوى القطاع إلا أننا نؤكد ضرورة الملحة لاتخاذ تدابير وقائية عاجلة لمكافحة الفيروس الذي يغزو العالم حاليا وقد مس مجتمعنا بشكل يدعو إلى القلق.

السيد الرئيس،

إن الوضع ينذر بالخطر، وعلى المؤسسات الصحية مواجته بكل الوسائل والإمكانات المتاحة والتي يجب أن تتوفر في كل هياكل الصحة على المستوى الوطني.

وعلاوة على هذا فإن الصحة العمومية في بلدنا على الرغم مما أنجز فإنها لا تزال تعاني بعض المشاكل والظواهر التي بإمكان الجهات المختصة معالجتها والتخلص منها لاسيما ما يتعلق بقدرة التجهيزات الطبية في كثير من مستشفيات منها المستشفيات الجامعية، علما بأن قانون المالية موضوع الحال قد أولى عناية فائقة لقطاع الصحة على غرار باقي القطاعات.

في المجال الاقتصادي:

السيد الرئيس،

إن النظرة الاستشرافية التي انطلق منها قطاع الفلاحة توحى بأن هناك تدابير وإجراءات جدية في إطار إعادة السياسة العامة والتوجهات المتعلقة

السيد الرئيس،

إننا في مجموعة الثلث الرئاسي نود إبداء رأينا في المجالات التالية:

في المجال الاجتماعي:

بداية، نشيد بما تحقق في مختلف الميادين ونؤكد على إعطاء المزيد من الاهتمام والعناية للحماية الاجتماعية، وينبغي في البداية أن نحیی الجهود المبذولة من قبل الحكومة الرامية إلى دعم المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، وتعزيز تنظيمات الرقابة وأجهزتها، وبطبيعة الحال ينبغي أيضا أن تؤسس الإصلاحات المزمع القيام بها على المحافظة لمبدأ التضامن والتغطية الشاملة للضمان الاجتماعي، وفي هذا المضمار نقترح تدعيم آليات التسيير الجيد ومن المفيد، حسب رأينا، النظر في كيفية عرض ميزانية الضمان الاجتماعي أمام البرلمان ويمكن أن يتم ذلك بمناسبة مناقشة قانون المالية.

وبخصوص ما تعرفه الساحة الوطنية من بعض الشوائب والانحرافات، لاسيما ما تعلق بظاهرة المخدرات، يجب بهذا الخصوص أن تستحدث مراكز جهوية متخصصة لمعالجة المدمنين مع وجوب اتخاذ إجراءات وقائية وذلك بإشراك المؤسسات الإعلامية والتنظيمات الاجتماعية قصد محاربة الظاهرة والقضاء عليها.

أما في مجال قطاع الشباب:

السيد الرئيس،

كما يعرف الجميع إن نصف المجتمع وأكثر من ذلك شباب، هذه الطاقة البشرية التي يعول عليها في مواصلة بناء المجتمع تفرض علينا المزيد من الاعتناء بها وتوجيهها وإعدادها إعدادا جيدا، ثقافيا وتكوينيا مع توفير المزيد من وسائل الترقية الاجتماعية والترفيهية والرياضية، وما الهبة الوطنية التي عشناها أخيرا والتي تفوح منها عطور الوطنية المخلصة وتماسك المجتمع الجزائري لدليل قاطع على مدى المواطنة والوطنية التي يتمتع بها الشباب الجزائري خاصة ومجتمعنا بصورة عامة لذا وجب على المؤسسات المعنية أن تولي

الذي ينص على سواسية المواطن أمام القانون فإننا نلفت الانتباه إلى عدم الوقوع في بعض المطبات. وفي الأخير فإننا نزكي ونبارك القانون المالي الحالي داعين كل المؤسسات والجهات المعنية إلى التطبيق الفعلي ومحاربة ظاهرة التبذير وتبديد الأموال العمومية والسهر الكامل على صون المال العام الذي هو المفتاح لكل تطور ورقي على جميع الأصعدة وفي هذا المقام فإننا نؤكد توجيهات فخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى التوازنات الوطنية في كل المجالات ومحاربة كل ما من شأنه أن يكرس صفو المجتمع وأن يكون عاملا في بعض الانحرافات. السيد الرئيس،

إننا نعيش في عالم لا مكانة فيه للضعيف لذا وجب علينا أن نتسلح بالوطنية الخالصة التي عبر عنها المجتمع الجزائري في هبته الأخيرة وفي طليعته الشباب الجزائري الذي أعاد إلى الوطن تلكم الروح الوطنية التي نفخر بها جميعا فأملنا مزيد من الانتصارات لبلدنا على درب التنمية الشاملة المستدامة وفق التوجيهات والحكمة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية كل ذلك في كنف المصالحة الوطنية التي كانت ثمارها ما يعرفه المجتمع من أمن واستقرار فتحية خالصة لكل الجهود المفعمة بحب الوطن والوفاء له. شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بوسنان، مقرر المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، والكلمة الآن للسيد مسعود العيفة، نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني فليتمفضل مشكورا.

السيد مسعود العيفة (نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة،

بتجديد الفلاحة وعالم الريف و نعتقد أن هذا البناء مهيكّل من حيث الجانب النظري في اتجاه البناء الصحيح للاقتصاد الوطني، وقد تأكد لنا هذا بكل جلاء من خلال تفحصنا لبعض فصول قانون المالية الذي أكد على تصحيح الاختيارات والمناهج توخيا لإقلاع اقتصادي متين يضمن التطورات الاجتماعية في مختلف المجالات.

وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على ضرورة التتابع والتنسيق بين وزارة الفلاحة ومختلف الوزارات لاسيما الصناعة بشقيها الثقيلة والخفيفة والمتوسطة، معتقدين بأنه لا يمكن لقطاع الفلاحة أن يتطور أو أن يصل إلى تطبيق الرؤية الاستراتيجية إلا إذا كان ممونا بوسائل وإمكانات عن طريق الصناعة وفي هذا المجال فإننا نثمن كل الاستراتيجيات والمنهجيات القائمة لدى هذه القطاعات وقطاعات أخرى مؤكدين على وجوبية التطبيق الفعلي والميداني لاسيما وأن الخطة الخماسية حبلى بما تحمله من مشاريع عظيمة قوامها 150 مليار دولار وهو ما يوحي بأننا قد شرعنا في بداية التحضير والإعداد لما بعد البترول.

السيد الرئيس،

إننا نحرص كل الحرص على دعوة القطاعات والمؤسسات المعنية بالاقتصاد الوطني أن تضع نصب أعينها ما يعيشه العالم في ظل الأزمة المالية التي قد لا نكون في منأى عنها وهو الأمر الذي يتطلب البحث بعمق عن استراتيجيات ووسائل وإمكانات يمكن استغلالها لجعل بلدنا بعيدا عن تداعيات هذه الأزمة الخطيرة.

وفي مجال التجارة نلفت النظر إلى ظاهرة الأسواق العشوائية والفوضوية التي أثرت سلبا على المواطن وقدرته الشرائية.

إن التذرع بحرية اقتصاد السوق لا يمنع في اعتقادنا من أن تتخذ الجهات المعنية التدابير والإجراءات التي من شأنها تحديد هامش الربح لكل بضاعة.

وفي موضوع استيراد بعض المتعاملين ورجال الأعمال أبناء الوطن، وانطلاقا من مبادئ الدستور

العربي السوداني الطيب والمضياف وعلى رأسه فخامة الرئيس عمر البشير ونتوجه إليهم بخالص الشكر والامتنان على كرم الضيافة للمناصرين الجزائريين وحفاوة الاستقبال البالغة، ونتمنى لهذا الشعب المخلص لقوميته العربية التوفيق والرفاهية والازدهار.

كما نحیی الإعلام الجزائري الشجاع والمحترم على الموضوعية في نقل وتغطية أحداث الفريق الوطني قبل وخلال وبعد المباراة، عكس ما يقوم به الإعلام المصري تجاه الشعب الجزائري وتحامله على رموز جزائر العزة والكرامة ونعت شعبه بأشين النعوت، ومن هذا المنبر نندد ونستنكر بشده هذه التصرفات اللامسؤولة والذنيئة ونطالب السلطات المصرية بالتدخل العاجل لوضع حد لهذه المهزلة وتقديم الاعتذار للشعب الجزائري، ومن هنا نحیی الجهود التي قام بها سفيرنا بالقاهرة السيد المحترم والفاضل عبد القادر حجار خلال تواجد فريقنا والأنصار بمصر، ونشجب التهجئات الشرسة ضد سعاداته، ونؤكد له تضامننا الكلي مع مواقفه الشجاعة.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

إن المتصفح لمشروع قانون المالية لسنة 2010، يلاحظ أنه يتضمن جملة من الإجراءات المكملة، الهدف منها تدعيم البرامج التنموية لكل القطاعات التي من شأنها رفع وتيرة التنمية، ويتجلى ذلك في المحاور التالية:

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني نبارك التعديل الذي مس نص المادة 28 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بتمديد أجل اكتتاب التصريح الخاص بمبلغ الربح الصافي المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين المكلفين بالضريبة والخاضعين لنظام التصريح المراقب من 31 مارس إلى 30 أبريل من كل سنة، حيث سيتمنح هذا التمديد للمعنيين الوقت الكافي لإتمام إجراءاتهم، مع الإشارة إلى أن هذا التعديل لم يشمل

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الصحفيون، السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن انعقاد جلستنا هذه يتزامن مع عدة مناسبات نذكر منها ذكرى 11 ديسمبر التي أتوجه من خلالها للشعب الجزائري بأسمى وأنبل عبارات التهاني بمناسبة احتفالنا بذكرى اندلاع الثورة التحريرية المجيدة، التي لن يكفي حبر أقلامنا للتعبير عن مدى عظمتها، لأنها ثورة كتبت بطولاتها بدماء زكية طاهرة عزيزة، دماء شهدائنا الأبرار الذين نقف وقفة إجلال وترحم على أرواحهم الطاهرة سائلين المولى عز وجل أن يسكنهم فسيح جنانه وأن يلهمنا ويمدنا بقبس شجاعتهم وبسالتهم لنحافظ على الأمانة ونصل بوطننا الغالي إلى مصاف الدول المتقدمة.

كما نهنيء الشعب الجزائري بعيد الأضحى المبارك ونتقدم بتهانينا الخالصة لشعبنا الأبوي خاصة والأمة الإسلامية عامة راجين من المولى عز وجل أن يعيده علينا باليمن والبركات، ونتمنى لحاجنا الميامين عودة ميمونة مكملين بسعي مشكور وذنب مغفور وحج مقبول.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أعبر عن الفرحة الكبيرة التي صنعها منتخبنا الوطني لكرة القدم بتأهله لنهائيات كأس العالم بجنوب إفريقيا إثر تفوقه على الفريق المصري، وهذا الفوز العظيم نابع من عظمة الشعب الجزائري بتأزره وتلاحمه ووحدته ووقوفه وقفة الرجال الكبار وراء الأعلام الوطنية هاتفين بحياة الجزائر وفخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، الذي نثمن دعمه المطلق ومساندته اللامتناهية بتكفله التام بالمناصرين بنقلهم إلى عاصمة السودان الشقيق والتكفل الكلي بالإيواء والإطعام وكذا مجانية الدخول لملاعب أم درمان.

فهذه القرارات الشجاعة من فخامته زادت من قوة فريقنا الوطني وطاقمه التقني لبلوغ هذا التأهل المستحق والمفتك بجدارة، وبهذه المناسبة لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بتحياتي الخالصة إلى الشعب

تنموية جد مهمة بدءاً بالإصلاحات التي مست هيكلية المنظومة الصحية ككل، وذلك بإنشاء شكل تنظيمي جديد (مؤسسات عمومية استشفائية ومؤسسات عمومية للصحة الجوارية) بغية تقريب الخدمات الصحية من المواطن وكذا تحسين وتعزيز التأطير الطبي والشبه طبي من خلال فتح فرص التكوين والتحصيل العلمي في هذا الميدان، وهذا دون إغفال لمدى أهمية الطب الجوارى والوقائي والذي تدعم ببرامج وطنية جد هامة.

كما نبارك في هذا السياق الخطة المنتهجة في تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية ونؤكد هنا على ضرورة مراعاة المقاييس العلمية للحصول على منتوج صيدلاني ينافس المنتوج العالمي، لاسيما من حيث النوعية والجودة.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

قطاع السكن:

بما أن قطاع السكن من أهم المؤشرات العاكسة لصورة التنمية، لم يستثن من اقتراحات هذا المشروع في إطار الحسابات الخاصة للخزينة بإنشاء صندوق تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة للعائلات لاقتناء وبناء وتوسيع السكن في إطار البرامج المدعمة من طرف الدولة، حيث سيتم تمويل هذا الصندوق عن طريق اعتمادات الميزانية المنصوص عليها والمسجلة في قانون المالية، ومن خلال هذا الإجراء سنتمكن من رفع قدرة المواطن على اكتساب سكن لائق.

إن المشاريع والتدابير المقترحة في قطاع السكن والتهيئة العمرانية يجعل هذا القطاع في مستوى تطلعات وطموحات مواطنينا ويعزز الجهود الجبارة التي بذلت خلال الخماسي السابق بإنجاز مليون سكن مكن من التقليل من حدة أزمة السكن، مما يطمئن ويبشر بأن الخماسي المقبل ستكون له وتيرة إنجاز أكبر وأشمل لكل أنماط السكن (اجتماعي، تساهمي، ريفي... إلخ).

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

المنظومة التربوية:

التمديد فحسب، بل تقديم تسهيلات أكبر وتم اقتراح تمديد آجال استحقاق التصريح المحدد قانونا في حال تزامنه مع أيام العطل الرسمية.

كذلك الأمر بالنسبة للتعديل المقترح على نص المادة 138 من نفس القانون، بتمديد فترة الإعفاء للضريبة على الدخل الإجمالي عندما يتعلق الأمر بالمستثمرين المعتمدين من طرف الوكالة الوطنية لدعم التشغيل بسنتين إذا تعهدوا بتوظيف خمسة عمال على الأقل بصفة دائمة، ونأمل أن يشمل هذا التمديد المستثمر سواء كان خاضعا للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على الأرباح المحققة.

كما أن اقتراح رفع حد سقف المبالغ المخصصة للتدعيم وللرعاية وللکفالة الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب وكذا الأنشطة ذات الطابع الثقافي، سيساهم في استقطاب اهتمام الوحدات الاقتصادية للمشاركة في تمويل الأنشطة الرياضية والأنشطة ذات الطابع الثقافي، حيث أثبت الواقع الميداني أن هناك مؤسسات عمومية تبدي اهتماما خاصا بالنشاط الرياضي والأنشطة المتعلقة بترقية مبادرات الشباب.

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني، نثمن التعديل المقترح لنص المادة 29 من الأمر 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، حيث يقترح تمديد الإعفاء على الأسمدة والمنتجات الفوسفاتية ذات الاستعمال الفلاحي إلى غاية 31 ديسمبر 2014 أي بخمس سنوات أخرى حيث سيتمكن هذا الإجراء الفلاحي من استخدام هذه المواد للرفع من المنتوج الفلاحي وتحسين نوعيته.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

قطاع الصحة:

إن الوعي الراشد الذي تتمتع به السياسة المسطرة من قبل فخامة رئيس الجمهورية والمنتهجة من طرف الحكومة تضع صحة المواطن على رأس الأهداف التي تسعى لتحقيقها حيث حظي قطاع الصحة بجملة من التعديلات وعزز ببرامج

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة الحضور،
الفلاحة:

إن القرار المتخذ من قبل فخامة رئيس الجمهورية
بمسح ديون الفلاحين وباقي الإجراءات التي
اتخذت بغرض توفير ظروف ملائمة للفلاحين،
توجت بسنة فلاحية لم يشهد لها مثيل منذ فجر
الاستقلال خاصة في مجال الحبوب، وهذا دليل
على نجاعة القرارات والإجراءات المطبقة، وفي هذا
الصدد فإننا في حزب جبهة التحرير الوطني نطالب
بالآتي:

- فتح الطرقات والمسالك عبر المناطق الريفية.
 - تزويد المناطق الريفية بالكهرباء والطاقة الشمسية.
 - إنشاء سدود قصد توفير موارد مائية.
 - تجديد وعصرنة العتاد الفلاحي.
 - تقريب المرافق العامة من المناطق الريفية الأهلة بالسكان.
- الصيد البحري:

تكتسب بلادنا شريطا ساحليا بـ 1200 كلم وثروة
سمكية هائلة بإمكانها تلبية حاجيات مواطنينا من
هذه المادة الغذائية الأساسية، وهنا نطالب بتحديث
الموانئ والتجهيزات الأساسية للصيد، وبالتالي
الاستغلال الفعلي الذي يبقى بعيدا عما هو متوقع،
بحيث يتطلب تكثيف أدوات الصيد وتوزيعها عبر
كافة المناطق الساحلية والاهتمام بحفظ هذه المادة
سريعة التلف بكيفية جيدة وتقديمها للمواطن
بأسعار مقبولة.

الأشغال العمومية:

إن اقتصادنا مرهون بمدى تكفلنا بقطاع الأشغال
العمومية، لأن الطرق تعتبر الشريان الرئيسي لحركة
الاقتصاد وبالتالي فقد لاحظنا أنه خُصَّ بجُملة من
البرامج التنموية الاستثمارية، كالطريق السيار
شرق - غرب الذي يعد مكسبا عظيما وإنجازا
ضخما من شأنه المساهمة بنسبة كبيرة في رفع
وتيرة التنمية الاقتصادية.

ونؤكد على ضرورة اهتمام الدولة بشبكات

إن سياسة الإصلاحات التي مست المنظومة
التربوية ليست الصورة الوحيدة للإنجازات التي
حققت في قطاع التربية والتكوين والتعليم، حيث إن
السياسة المنتهجة في هذه القطاعات هي ضمان
التعليم لكافة المواطنين من السن القانوني للدراسة
إلى غاية نهاية المسار الدراسي، بدءا من التعليم
التحضيرى حتى الجامعي، وكذا التكوين والتعليم
المهنيين، وتجلي ذلك في الكم الهائل من الهياكل
التربوية التي تم إنجازها عبر كامل التراب الوطني،
وكذا ترقية بعض المراكز الجامعية إلى جامعات،
الأمر الذي سمح باستيعاب ما يفوق عشرة ملايين
متمدرس ما بين تلاميذ وطلبة في كل الأطوار.

وفي هذا الصدد وبغرض تحقيق التوازن بين
المجهود المادي والفكري، نحن في حزب جبهة
التحرير الوطني نطالب بتحسين الوضعية الاجتماعية
لمؤطري هذه القطاعات على كل المستويات.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

الشغل:

لقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير من الدولة،
حيث خُصَّ بزخم هائل من البرامج والآليات التي
تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل
في إطاراته المختلفة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل
الشباب، الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية
لتسيير القروض المصغرة... إلخ).

وما السياسة الهادفة إلى استحداث 3 ملايين
منصب شغل والتي تحقق جزء منها ميدانيا لخير دليل
على مدى العناية التي توليها الدولة للتكفل بشبابنا
بتوفير دخل مالي ولو بصفة مؤقتة، ولم تتوقف عند
هذا القدر فحسب بل توجت هذه المساعي بالعمل على
إدماج هؤلاء الشباب بصفة دائمة.

وفي سياق حديثنا عن الشغل والتشغيل، نرى
أنه أضحى من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة
لتحديث الآليات الإنتاجية للمؤسسات واستغلال
طاقاتها المهنية وكفاءتها العلمية.

كما نؤكد على ضرورة إنعاش الصناعة التقليدية
وعصرنتها.

حكومتنا باب التضامن الوطني ضمن أحد أعمدة الخطة المنتهجة لتحقيق التنمية البشرية في وطننا، إذ لا يمكن تصور تنمية بشرية دون التكفل بكل فئات المجتمع لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والمعوزين... إلخ، حيث إن رفع قيمة المنح المخصصة لهذه الفئات بهدف توفير أقصى حد من ظروف المعيشة الكريمة لهي أكبر دليل على المساعي المبذولة للتنفيذ الميداني لهذه السياسة. كما أن الإجراءات والتدابير المتخذة في دراسة ملفات المستفيدين من هذه المنح، مكنت بشكل كبير من تسليمها لمستحقيها.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة الحضور،
المحافل الدولية:

إن حضور الجزائر الدائم في المحافل الدولية ودعمها لسياسة التحرر عبر العالم ومحاربة التمييز العنصري هي نابعة من مبادئ أول نوفمبر وتجلى ذلك في حنكة الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مما أدى إلى جعل الجزائر تحظى باحترام دولي وأضحت وجهة النظر الجزائرية في المنتديات الإقليمية والعالمية محل اهتمام وقبول. ضف إلى ذلك الصورة المشرفة لدى العالم التي من خلالها استخدمت الاستثمارات الخارجية والتبادلات التجارية خلال تولي فخامة رئيس الجمهورية سدة الحكم، بعدما كان الحصار مضروبا على البلاد خلال العشرية السوداء، ولا ينكر أحد الإنجازات الكبرى التي تحققت خلال العشرية الماضية في شتى المجالات ودلالة على ذلك الورشات المنتشرة هنا وهناك.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة الحضور،

إن تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مضبوط وفق استراتيجية محكمة وتخطيط عالي الهمة مستوفي لكل التوازنات الاقتصادية آخذا بعين الاعتبار كل التغييرات والتحويلات التي يشهدها العالم حاليا والمتمثل في الأزمة الاقتصادية العالمية، ويعتبر في نظرنا تحديا

الطرق الولائية والبلدية عبر التراب الوطني.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة الحضور،
الشباب والرياضة:

لقد حظي قطاع الشباب والرياضة بقسط كبير من الأهمية، حيث أولت الحكومة في مخطط عملها اهتماما بالغا من خلال دعمها للحركة الرياضية، لحماية شبابنا من الانحرافات والآفات الاجتماعية، وعزز هذا القطاع بهياكل من مركبات أولمبية إلى ملاعب جوارية وقاعات رياضية وغيرها.

ونطالب بتشجيع الرياضة المدرسية والجامعية قصد توفير جو ترفيهي للمتمدرسين، ونؤكد على ضرورة دعم الرياضة الجوارية للأحياء قصد إشراك مواطنينا في نشاطات رياضية مختلفة وهادفة.
النقل:

لقد تضمن البرنامج الخماسي 2009/2004 مشاريع كبرى متمثلة في إنجاز وتجديد شبكة السكة الحديدية التي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية وكذا ربط المناطق ذات الكثافة السكانية عبر التراب الوطني.

ونحن في حزب جبهة التحرير الوطني نثمن ما تقوم به الحكومة من إنشاء مؤسسات عمومية للنقل الحضري عبر المدن الكبرى.
التجارة:

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني نشيد بالاهتمام البالغ الذي توليه القيادة السياسية ممثلة في شخص فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بانتهاج سياسة راشدة من أهم دعائمها المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، يظهر جليا من خلال تدعيمها للمواد الاستهلاكية الأساسية، مما يجعلها في متناول ذوي الدخل المتوسط والضعيف.

ومن خلال البرامج المسطرة والتي تكمن في إنشاء موانئ جافة عبر مختلف الولايات وبالتالي التحكم في المواد الخاضعة لسياسة العرض والطلب وضبطها بآليات محكمة تمكن من مراقبتها.
التضامن الوطني:

لقد وضعت السياسة المسطرة من طرف

على مختلف الأسئلة والانشغالات لنعود يوم الأربعاء على الساعة الحادية عشرة صباحاً لنحدد الموقف من مشروع قانون المالية لسنة 2010، فإلى ذلكم الموعد أتمنى التوفيق للجميع، شكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة مساءً

كبيراً يستوجب تضافر جهود الجميع ولا مناص من الوصول ما دامت القيادة الراشدة والسياسة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة حفظه الله ورعاه وسدد خطاه، ومن هنا لا بد من استعمال الصرامة وسياسة التقشف في إطار التسيير العقلاني والسليم للموارد العمومية ومحاربة التبذير وبدون اللجوء إلى الاحتياطات لا بد من عزم الحكومة على مواصلة البرنامج الخماسي لرئيس الجمهورية انطلاقاً من الواقع.

إن البرنامج التنموي للسنوات القادمة يجب أن ينصب على المحاور التالية:

– إستكمال ترسيخ الحكم الراشد في دولة الحق والقانون.

– ترقية الاستثمار المحلي المنتج والمتنوع.

– منح الاعتمادات المالية لإتمام للمشاريع التنموية التي تشهدها بلادنا في شتى المجالات.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة،

قبل ختام كلمتي، نحن في حزب جبهة التحرير الوطني نجدد تزكيتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2010 الموضوع أمامنا لما يحويه من آفاق وبرامج واعدة تبشر باقتصاد متطور ومزدهر في كل المجالات، مما يحقق حتماً قفزة نوعية قادرة على دفع عجلة التنمية الشاملة في إطار السياسة المستدامة.

وهذا كله ينبغي بتغيير جذري لمسار اقتصادنا نحو الرقي والازدهار، ونتمنى توفير كل الوسائل والآليات وتذليل كل الصعوبات لتنفيذ هذا المشروع الهادف.

وعاشت الجزائر حرة،

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود العيفة، نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وبذلك نكون قد أتممنا الجزء الخاص بالنقاش العام، أولاً كأعضاء وثانياً كمجموعات برلمانية، غدا سوف يتولى السيد وزير المالية الرد

محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 28 ذو الحجة 1430
الموافق 15 ديسمبر 2009

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
في البداية، اسمحوا لي أن أبدأ مداخلتني هذه
بتقديم تشكراتي الخالصة إلى السيد رئيس مجلس
الأمة، السيد رئيس وأعضاء اللجنة الاقتصادية على
نوعية تقريرهم، السيدات والسادة أعضاء مجلس
الأمة على تدخلاتهم الهامة والمتعلقة بمشروع
قانون المالية لسنة 2010، وكذا المواضيع الأخرى
التي تخص المواطنين بالدرجة الأولى.

يجدر على سبيل التقديم وإجابة على الانشغالات
المعبر عنها بصفة مستمرة، التذكير بالعناصر الرئيسية
التالية والمتعلقة بقوانين المالية:

- ينص قانون المالية ويرخص لكل سنة مدنية
مجموع موارد وأعباء الدولة وكذا الوسائل المالية
الأخرى الموجهة إلى تسيير المرافق العمومية، كما
تبرمج كذلك النفقات الموجهة إلى التجهيزات
العمومية والنفقات بالرأس المال حسب مبادئ الميزانية
المتمثلة في الشمولية، السنوية، الوحدة والتخصص.
- يتدخل قانون المالية التكميلي خلال ظروف
عدم الاستقرار قصد إتمام وتصحيح أو إدخال
تدابير لتسيير وضعية استثنائية، على غرار الأزمة
المالية العالمية، وقيّم قانون الضبط الميزاني
الميزانيات المنفذة.

أود تفصيل - بصفة خاصة- هذه النقطة التي
كانت موضوع اهتمام من طرفكم كما يلي:
- أكدت الحكومة على قناعتها بأن قانون الضبط
الميزاني يُمثل أداة للحكم الراشد من خلال تعزيز
مبدأ الفصل بين السلطات،

- في هذا الإطار، يجدر التذكير بأنه لا يمكن إلا
لقوانين المالية التي كانت موضوع قانون الضبط
الميزاني المصادق عليها من طرف البرلمان كانت
فقط تلك المتعلقة بالسنوات المالية 1978 إلى 1981.
كما أنه، منذ 1982 إلى يومنا هذا لم يمكن تقديم
قوانين الضبط الميزاني، وهكذا يجب إعادة تشكيل

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير التربية الوطنية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان
الاجتماعي؛
- السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول، مكلف
بالاتصال.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة
مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم،
يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، بعد استنفادنا
النقاش العام من قبل السيدات والسادة أعضاء
المجلس حول مضمون مشروع قانون المالية لسنة
2010، يقتضي جدول الأعمال سماع ردّ السيد وزير
المالية، حول مشروع النص السالف ذكره، الكلمة لكم
سيدي الوزير.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

سياق يتميز بأزمة دولية أدت بالنسبة للاقتصاد الوطني إلى تراجع مداخيلنا من الصادرات وتدهور مداخيل الجباية البترولية.

أمام الأزمة المالية العالمية والتي تتبين من خلال دخول الاقتصاديات المتقدمة في مرحلة ركود وتراجع وتيرة النمو في البلدان البارزة والنامية، نسجل صمود الاقتصاد الجزائري أمام هذا التغير المتميز لاسيما ب:

- تسيير ميزاني محكم الذي سمح بتكوين ادخار عمومي معتبر.

- التسديد المسبق للمديونية الخارجية والمديونية الخارجية والمديونية العمومية الداخلية وتمويل الاقتصاد بالموارد الداخلية، ودعم رأسمال البنوك.

- إعادة تشكيل احتياطات الصرف الرسمية، تسييرها المحكم وعدم تحويل عمليات رأس المال.

كما تم اتخاذ إجراءات أخرى بعد الأزمة والتي دعمت مقاومة الاقتصاد، خاصة الإطار الجديد لممارسة عمليات التجارة والمالية الخارجية والتعديلات المدرجة في بنية رأسمال الاستثمارات المباشرة الخارجية وإلغاء القرض الاستهلاكي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

يمكن للأسئلة المطروحة والانشغالات المعبر عنها أن تلخص في الإشكاليات التالية التي تدمج فيها إجابات قطاعاتنا.

(أ) القدرة الشرائية،

(ب) مسائل الميزانية: تمويل التنمية المحلية،

(ت) المسائل الجبائية وشبه الجبائية،

(ث) تحفيز القطاع الإنتاجي: كالفلاحة والسياحة،

(ج) ضبط التجارة الخارجية،

(ح) تطبيق الإصلاحات المالية،

(خ) مكافحة الرشوة،

(د) المسائل المتنوعة لاسيما حول القروض العقارية بمعدل محسن، السكن الريفي وتشغيل الشباب.

تعدّ الانشغالات المطروحة في مجال القدرة الشرائية للأسر أحد أهم الأهداف الأولوية

أكثر من 25 سنة لمرافقة قانون الضبط الميزاني. غير أنه من المهم ذكر بأن ملحقات قوانين المالية التي قدمت لكم تحتوي على العناصر المتضمنة في قوانين الضبط الميزاني.

ولمعالجة هذا النقص، فإن الأشغال الخاصة بإعداد قانون الضبط الميزاني لسنة 2007 في طور الإنجاز، بمساهمة كل القطاعات المعنية، وسيخضع لتقديركم بموجب الإجراءات القانونية المعمول بها. السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

كما استخلصت كذلك من المناقشات القيمة التي تمت في مجلسكم الموقر، كل الاهتمام الذي أبداه السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة بالتساؤلات التي تخص التنمية الاقتصادية المستدامة للأمة وتحسين ظروف معيشة السكان.

كما أصرّ خاصة على التوجيه المؤكد لنشاط الحكومة المترجم من خلال مشروع قانون المالية 2010 المقدم إليكم اليوم والمتمحور حول الأهداف الأساسية التالية:

- متابعة تنفيذ مشاريع الإستثمار العمومي بهدف إعادة توازن الهياكل القاعدية الجهوية وتحسين ظروف معيشة المواطن،

- تأكيد الإجراءات المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 لتأطير التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية المباشرة بهدف الحفاظ على التوازنات الخارجية وملاءمة الإقتصاد الوطني،

- مواصلة تبسيط النظام الجبائي وتخفيف الضغط عن مداخيل الأفراد والمؤسسات وذلك حفاظا على القدرة الشرائية للأسر وتطوير طاقات التمويل الذاتي للمؤسسات،

- تشجيع صناعات التركيب من خلال الامتيازات الجمركية والجبائية،

- تشجيع الطاقات المتجددة،

- تعزيز الحماية الاجتماعية.

إن هذا التوجيه يؤدي إلى الحفاظ على سياسة ميزانية متمحورة حول الدور المحرك للإستثمارات العمومية في توليد النمو وإنشاء مناصب الشغل في

- تبسيط إجراءات دفع الضرائب وتخفيف الضغط الجبائي.

ولقد ترجمت هذه النشاطات بأحسن تحصيل للضريبة التابعة للجباية العادية أين حدد معدل الزيادة في المتوسط السنوي بأكثر من 20%.

في مجال نفقات الميزانية وضمن سياق توسيع الإنفاق العمومي للتجهيز، تم اتخاذ تدابير لترشيد النفقة، من بين هذه التدابير أذكر:

تعديل المرسوم المتعلق بإنفاق الاستثمار في سنة 2009 حيث أدخل هذا التعديل تعليق تسجيل أي مشروع في طور الإنجاز على إنهاء دراسات النضج، مصادق عليها من طرف الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية أو أي مؤسسة متخصصة.

- تعرض إلى مصادقة مجلس الوزراء كل إعادة تقييم للمشاريع الكبرى التي تفوق 15%.

- تعزيز وظيفة الرقابة المسبقة للإنفاق العمومي.

- توسيع الرقابة اللاحقة لكل الكيانات المستفيدة من مساهمات الدولة مهما كان نوعها.

فيما يخص مالية الجماعات المحلية، إن عدد البلديات التي سجلت عجزا عرف تراجع ملحوظا.

كما استفادت الجماعات المحلية من مبلغ ضريبي يقدر بـ 330 مليار دج سنويا، وبالإضافة إلى تخصيصات ميزانية (168 مليار دج في سنة 2010).

قانون المالية 2009 الذي منح للبلديات إمكانية

التسديد على المكشوف بالنسبة للنفقات الإلزامية في انتظار وضع الاعتمادات الميزانية كما تطرق

عضو من المجلس إلى عدم كفاية الأغلفة المالية الموجهة إلى البرامج البلدية للتنمية (60 مليار قد

منحت في إطار مشروع قانون المالية 2010). تجب الإشارة إلى أن هذه 60 مليار المرصودة لسنة 2010

تتوافق مع الوتيرة الحالية لاستهلاك البرامج البلدية للتنمية التي يضاف إليها 160 مليار دج كباقي

البرنامج الجاري.

فيما يخص التكفل بتعويض منكوبي غرداية من جراء الفيضانات تم تحرير مبلغ 40 مليار دج لهذا

الغرض؛ وضعت هذه الاعتمادات تحت تصرف والي ولاية غرداية.

للسياسات الميزانية والجبائية المتبعة من طرف الحكومة.

وفي هذا المنظور، تتدخل الميزانية من أجل تدعيم المواد الضرورية التي تسيطر على نموذج استهلاك الأسر.

- يتعلق الأمر بالحبوب والحليب ومواد أخرى مدعمة من طرف الدولة من بينها الماء والطاقة الكهربائية والبنزين.

إضافة إلى التدخلات الميزانية هناك إجراءات تخفيف الضغط الجبائي عن مداخل الأفراد من خلال المراجعات في معدلات حساب الضريبة على الدخل الإجمالي.

كما يجب التوضيح بأن الإنتاج الفلاحي غير معني بالضريبة وأن المدخلات الفلاحية معفاة من الضرائب والرسوم، والهدف من ذلك تخفيض تكلفة إنتاج السلع الفلاحية المحلية وبالتالي أسعارها عند الاستهلاك، مع العلم أن المنتجات الفلاحية تمثل 43% من نفقات الأسر.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار ضبط القطاع التجاري، تعمل الحكومة على وضع مقاييس

لهوامش الأرباح لتأطير أفضل للأسعار ومراقبتها.

وإضافة إلى ذلك، عرف الأجر الوطني الأدنى المضمون إعادة تقييم ويرفع النمو الاقتصادي المداخل الموزعة.

فيما يخص انشغالات الميزانية المتعلقة أساسا بالتنمية المحلية:

يجدر التذكير مسبقا بأن ميزانية الدولة تتميز بإيرادات ناتجة، بنسبة 70%، عن منتوجات الجباية

البتروولية وبنفقة تسيير في تزايد تحت تأثير الأعباء المتكررة والناتجة عن توسيع الثروة العمومية؛ إن

نفقات التسيير تمول بـ 50% من الجباية العادية.

ولإصلاح هذا الجانب الميزاني، تم الشروع في نشاطات بهدف تحقيق مساهمة أكبر للجباية

العادية (خارج المحروقات) في الموارد الميزانية، من بين هذه النشاطات أذكر:

- إعادة تنظيم الإدارة الجبائية من أجل تخصص هيئات تحصيل الضريبة.

الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في البورصة.

- تخفيف معدل الضريبة على الدخل الإجمالي القابلة للتطبيق على فوائض قيم التنازل عن الحصص الاجتماعية.

تعزيز الحماية الاجتماعية بـ:

- التكفل من طرف ميزانية الدولة بحصة الاشتراكات الاجتماعية المقطعة من أجرة كل موظف تم توظيفه في إطار أجهزة الإدماج الاجتماعي.

- القيام باقتطاع نسبة 5% من صافي أرباح مستوردي وموزعي (بالجملة) للأدوية المستوردة، ويتم دفع ناتج هذا الاقتطاع للصندوق الوطني للحماية الاجتماعية.

تشجيع الطاقات المتجددة: في هذا الإطار، يقترح إنشاء صندوق وطني للطاقات المتجددة.

تخفيض كلفة القروض العقارية:

يقترح صندوق قصد تحسين معدلات على القروض البنكية الموجهة لاقتناء وبناء السكنات.

من جهة أخرى يرخص للخرينة بمنح تخفيضات في نسب الفائدة على القروض البنكية الممنوحة للمرقين العقاريين المتدخلين في إنجاز البرامج العمومية للسكن.

على مستوى التحصيل، تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الإيرادات الجبائية العشرة لأشهر الأولى قد بلغ 3099 مليار دج موزعة كالتالي:

- الجباية البترولية 62,2% بدلا مما ذكر من طرف عضو من هذا المجلس الموقر أي نسبة 90%.

- جباية غير بترولية 37,8%.

أما فيما يخص بعض الجوانب الخاصة بالجبائية التي تطرق إليها أعضاء هذا المجلس أود أن أقدم بعض عناصر الإجابة المتعلقة بالنقاط التالية:

- إنسجام النظام الجبائي وذلك بإدخال حوافز جبائية حقيقية: تتماشى أهم الحوافز الجبائية المنصوص عليها في قوانين المالية مع الأهداف المسطرة لها.

- مستوى الضغط الجبائي الممارس على المؤسسات: يعتبر هذا الضغط الناتج على النظام

أما بالنسبة للسؤال الخاص بمراجعة القانون رقم 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، أود توضيح أن إجراء إعادة تعديل هذا القانون قد سبق الشروع فيه.

في سياق توسيع النفقة العمومية للتجهيز تم اتخاذ إجراءات لترشيد النفقة، من بين هذه الإجراءات وإجابة على انشغال أحد الأعضاء حول دور الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية، أذكر أنه في سنة 2009 تم تعديل المرسوم المتعلق بنفقات التجهيز، حيث أدخل هذا التعديل تعليق تسجيل أي مشروع في طور الإنجاز على إنهاء دراسات النضج، مصادق عليها من طرف الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية أو أي مؤسسة متخصصة.

في هذا الإطار اتخذ الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية عدة نشاطات من بينها: إعادة النظر في الدراسات، متابعة الإنجاز وكذا التحليل الرجعي للمشاريع الكبرى للهيكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية التابعة لعدة قطاعات. بهذا الصدد، فإن الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية يتابع المشاريع التي تمثل قيمتها أكثر من 2743 مليار دج، أي 72.7% من مجمل المشاريع الكبرى المقدر بـ 3775 مليار دج.

فيما يخص المسائل الجبائية وشبه الجبائية: تتمحور التدابير المقترحة في المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2010، أساسا حول ما يلي:

تبسيط وتنسيق النظام الجبائي بـ:

- القيام بفرض ضريبة نسبية واحدة بنسبة 25% للمداخل السنوية للمؤسسات الصغيرة.

- تمديد أجل تصريح المداخل الخاضعة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي إلى غاية 30 أبريل.

- رفع حد أهلية نظام الضريبة الجزافية الواحدة، متابعة تخفيف الضغط الجبائي على المداخل.

- إنخفاض معدل الضريبة على الدخل الإجمالي على المداخل الأجرية المناسبة من 15 إلى 10%.

- رفع سقف الحسم الخاص بالنفقات المتعلقة بالرعاية المالية والكفالة.

- إعفاء عمليات إدراج الضريبة على الدخل

الضمان، منح القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- إنشاء صندوق وطني للاستثمار (FNI) برأسمال يقدر بـ 150 مليار دينار، محرر كليا، الذي يضاف إليه صناديق الاستثمار على مستوى كل ولاية والذي هدفه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- تدعيم قوي للزراعة من ميزانية الدولة وإعطاء امتيازات جبائية لترقية قطاع السياحة وتنميته.

- توجه الاستثمارات المباشرة الخارجية نحو القطاعات المولدة للعملة الصعبة وذلك وفقا لمبدأ الميزان الفائض للعملة الصعبة للجزائر.

كل هذه النشاطات تساهم في إرساء قواعد اقتصاد متنوع.

بهذا الصدد، يجب عليّ توضيح بعض الوقائع المتعلقة بمساهمة البنوك والقطاع المالي بصفة عامة لمرافقة تمويل الاقتصاد:

- حدد نمو قروض الاقتصاد بـ 15% في المتوسط السنوي و 55% موجهة للاستثمار،

- تتميز القروض غير الناجعة بانخفاض حيث انتقل من 35% من مجموع الالتزامات في سنة 2007 إلى 31% في سنة 2008،

- تضاعف رأسمال البنوك مرتين في 2007 و 2009،

- كل البنوك حققت نتائج إيجابية. من جهة أخرى، تم التعرف بشكل أفضل على المخاطر البنكية بفضل تحسين تقييم الرقابة الداخلية وتطوير نظام المعلومات للبنوك الذي يبقى محورا ذا أولوية في الإصلاح المالي.

فيما يتعلق بمسح ديون الفلاحين: يبدو لي من المفيد التوضيح لكم بأنه لا يوجد أي غموض في تطبيق هذا الإجراء الرئاسي المتعلق بمسح ديون الفلاحين. لقد تمت تسوية الملفات التي تم تقديمها والتي تستجيب لشروط التكفل بها. بالنسبة لباقي الملفات التي هي محل طعن أو التي لا تستجيب لشروط التكفل بها أو لا تستجيب للمعايير المقررة فستتم معالجتها حالة بحالة.

وهكذا تم شراء 36,2 مليار دينار لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

الجبائي السائد كأضعف نظام في حوض البحر الأبيض المتوسط.

- توجيه الحوافز الجبائية إلى القطاع الصناعي عوض قطاع التجارة: يترجم هذا بتطبيق نسبة 19% على ضريبة أرباح الشركات في القطاع الصناعي بدل 25% المطبقة في القطاع التجاري.

- إعفاء الأعمال الطبية من الضريبة على القيمة المضافة؛ تستفيد حاليا هذه الأعمال ببعض الامتيازات الجبائية حيث تتميز برسم مخفف أي 7% من الرسم على القيمة المضافة.

- تطبيق الرسم المخفف أي 7% من الرسم على القيمة المضافة في قطاع النقل: إن تطبيق هذا الرسم المخفف في قطاع النقل غير مبرر حيث لا يستفيد حتما منه المسافر لأن الأسعار تبقى في نفس المستوى.

فيما يخص الانشغالات المتعلقة بتشجيع القطاع الإنتاجي: الفلاحة والسياحة.

أود أن أؤكد على أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة تندرج في ترقية جهاز الإنتاج الوطني بشكل يقلص من تبعيته للمحروقات. وضمن هذا المنظور:

- لمشاريع الاستثمارات العمومية أهداف أخرى، تتمثل في تطوير الهياكل القاعدية للإقليم لتحسين محيط المؤسسة وظروف معيشة السكان، يشكل إعادة التوازن للهياكل القاعدية الجهوية عاملا لإعادة توزيع النشاط الاقتصادي.

- وجهت السياسة الجبائية نحو تخفيف الضغط الجبائي وتشجيع طرق التمويل الجديدة للاقتصاد، وإن النتائج المنتظرة من هذه السياسة هي زيادة قدرات التمويل للمؤسسة وإعادة الإدخال في السياق القانوني الذي يمارس في إطار غير رسمي وتسهيل الوصول إلى الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخزينة الضعيفة.

- تدعيم رأسمال البنوك العمومية لزيادة إمكانياتها الإلزامية ودعم بذلك سياسة التمويل الداخلي للاقتصاد.

- التشغيل الفعلي لصندوق ضمان القرض الاستثماري الذي يحفز مع كيانات أخرى وميكانيزمات

- إن نسبة القرض الاقتصادي مقارنة بالنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات يعتبر مؤشرا للوساطة حيث انتقل من 34% في 2007 إلى 36% في 2008.

- حسب الآجال، فإن القروض على المدى المتوسط والطويل تمثل 54% من القروض الموزعة.

- سجلت القروض الرهنية ارتفاعا معتبرا يقدر بـ 16% في 2008 أي بمقدار 126 مليار دج وذلك بمقابل 109 مليار دج في 2007.

- تطور النشاط بأكثر من 70% خلال السنوات الثلاث الأخيرة و23% في المتوسط السنوي.

- كما لجأت أجهزة خلق الشغل والمؤسسات (ANSEJ-CNAC-ANGEM) إلى البنوك العمومية حيث بلغ تمويل هذه الأجهزة 102 مليار دج في نهاية 2008 بارتفاع 26% بالنسبة لسنة 2007؛ إلى غاية شهر أكتوبر 2008، يقدر نمو الاعتمادات بـ 40%.

- إن حصة القروض غير الفعالة في مجمل الإلتزامات قد عرف انخفاضا حيث انتقل من 36% في 2007 إلى 31% في 2008.

فيما يخص السوق المالي: عرفت تكتيفا لإصدار السندات والدخول في بورصة القيم للدولة وتنويع الأخطار حيث نلاحظ بروز المؤسسات التي تبحث عن تمويل في السوق.

يعتبر سوق الجزائر من أهم الأسواق في منطقة المغرب العربي بإصدار أكثر من 03 مليار دولار.

فيما يخص قطاع التأمين:

- أولا، تحسين الحكم: بتحديث أنظمة الإعلام وتوحيد مهام مجالس مراقبة التسيير وتعزيز الرقابة الداخلية وتعميم عقود النجاعة للوظائف الأساسية.

- ثانيا، تنمية نشاط التأمين: بتنمية بنك التأمين ومراجعة شروط اعتماد الوساطة والفصل الفعلي بين تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار.

- ثالثا: تعزيز الحماية المالية لشركة التأمين عن طريق مراجعة شروط الدخول إلى السوق لشركات التأمين ومراجعة القواعد الوقائية ووضع صناديق ضمان المؤمنين وتعزيز وسائل هيكل رقابة

وبنوك أخرى لصالح 77.479 فلاح، وتمثل الملفات الباقية حوالي 1% من مجموع ملفات القروض المرشحة للمسح.

فيما يخص المسائل المتعلقة بضبط التجارة الخارجية وعلى الخصوص استعمال القرض المستندي، سترفق بمشاوره واسعة تقودها الساحة البنكية مع المتعاملين الاقتصاديين المعنيين، ويتعلق الأمر باستعمال أكثر عقلانية لوسائل الدفع باختيار الذي يعطي الحد الأقصى للضمان في مجال الشفافية ومنهج سير المعاملات. ويتعلق الأمر بأداة يتحكم فيها رجال البنوك والمتعاملون الوطنيون.

من جهة أخرى، سمحت إجراءات الضبط المتخذة في قوانين المالية الأخيرة بالتحكم في تدفقات الاستيراد: بلغت في نهاية شهر نوفمبر 2009 مبلغ 34,9 مليار دولار بمقابل 36,1 مليار دولار في نهاية نوفمبر 2008 أي نسبة انخفاض تقدر بـ 3%.

فيما يخص تنفيذ الإصلاحات المالية: تجدر الإشارة الى كون هذه الإصلاحات في مرحلة التطبيق في الميدان البنكي والتنمية والتأمينات والسوق المالي، لقد تم تسجيل الإنجازات التالية: فيما يخص القطاع البنكي:

أ) تحسين الحكم ورفع فعالية الوساطة المالية وإعادة توزيع بعض المؤسسات المالية وتحسين تسييرها ومستوى رؤوس الأموال الخاصة بالبنوك.

ب) تدعيم سوق القروض: تتعلق الأعمال المشروع فيها برأسمال الاستثمار والقرض الإيجاري وذلك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التدخل في الإجراءات الحكومية لخلق الشغل وتدعيم طاقات تدخل البنوك.

ج) تعزيز البنية القاعدية التقنية والمادية للبنوك: تجسيد للإنجازات بإدخال النظام الجديد للمقاصة عن بعد للتسديد (ATCI)، تتم كل عمليات المقاصة حاليا عن طريق العمليات الإلكترونية.

د) التمويل البنكي للاقتصاد:

- مبلغ القروض الموزعة من طرف البنوك لاسيما البنوك الخاصة بلغ 2616,5 مليار دج في 2008 مقابل 2205 مليار دج في 2007، أي ارتفاع يقدر بـ 18,6%.

الساري المفعول في مجال المساعدات المالية الممنوحة من طرف الدولة للحصول على الملكية بالمساعدات في الأشكال التالية:

- مساعدة لفائدة مكتسبي سكن جديد لدى مرقي عقاري،

- مساعدة لفائدة أصحاب البناء الذاتي في الوسط الريفي،

- مساعدة لإعادة تهيئة و/ أو توسيع سكن.

تحدد المساعدة على إعادة التهيئة و/ أو التوسيع على أساس دراسة مصادق عليها من طرف المصالح المؤهلة لوزارة السكن في حدود الموارد المالية القابلة للتجديد بمقدار 700.000 دج لكل سكن.

- إمكانية التكفل بالعجز في الهياكل القاعدية الرياضية والشبابية على مستوى ولاية الأغواط من صندوق الجنوب: من المفيد التذكير بأن السلطات العمومية قد بذلت مجهودات كبيرة في مجال الاستثمار لتنمية قطاع الشباب والرياضة.

إن المساواة في التوزيع الإقليمي لهذه الوسائل هو المبدأ الأساسي المعتمد.

بهذا الشأن، اعتبرت حظيرة الهياكل القاعدية للشباب والرياضة في ولاية الأغواط مهمة نسبيا وتتوزع في 30 أبريل 2009 كما يلي:

1 - في مجال الشباب: تم إنجاز حوالي 20 دارا للشباب.

2 - في مجال الرياضة: كما تجدر الإشارة إلى إنجاز حوالي 170 مجالا رياضيا ويضاف إلى البرنامج الجاري المشكل لاسيما من 03 دور للشباب، و50 استثمارا رياضيا مختلفا.

- تكييف أنظمة منح القروض البنكية مع عمليات واحتياجات الشباب المستثمرين.

- يتوقف وضع القروض البنكية لفائدة الشباب المستثمرين على موافقة المؤسسة المكلفة بدراسة الملف (ANSEJ-CNAC-ANGEM).

على المستوى البنكي ومنذ سنة 2008 كان تحرير الأموال فعليا ومباشرا عند تقديم موافقة كتابية من طرف المؤسسة التي تابعت الشاب المستثمر.

في جميع الأحوال وطبقا لتعليمات السيد الوزير

التأمينات لوزارة المالية.

- وأخيرا تحسين المستوى العام للسوق عن طريق إنشاء مدرسة وطنية للتأمينات والشروع في البطاقة الوطنية للسائقين ومكافحة الغش في التأمين وتطوير الإعلام الجماعي.

فيما يخص محاربة الرشوة: اتخذت عدة إجراءات لمحاربة الرشوة.

- لانشغالها بمكافحة هذه الظاهرة، عملت وزارة المالية على دعوة مجمل مصالحها والبنوك وشركات التأمين لاتخاذ كل التدابير اللازمة للسيطرة على هذه الظاهرة ومعاينة - بطريقة مثالية - كل أشكال الانحراف المتصلة بهذه الظاهرة.

- لقد شرعت المصالح المختصة لوزارة المالية في عمل معمق للتعرف على أسباب ومواقع وأشكال ظهور أعمال الرشوة خلال سنة 2009.

بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه رسالة للمفتشية العامة للمالية تأمرها بالقيام بتحقيق معمق حول ظاهرة الرشوة في القطاعات المعروفة بمصادر هامة لهذه الظاهرة.

الهدف من هذه المهمة هو - لاسيما - تقديم اقتراحات من شأنها احتواء ظاهرة الرشوة. وفي هذا الإطار، أعلمكم أن عمليات الرقابة التي قامت بها المفتشية العامة للمالية بلغت 128 عملية في سنة 2009 وتم إعداد 154 تقريرا.

أخيرا، أود أن أختتم بعناصر الإجابة على التساؤلات المتنوعة المتضمنة للجوانب الظرفية والدقيقة.

- فيما يخص نسب الفائدة المخفضة، والنصوص التطبيقية المتعلقة بتخفيض نسبة الفائدة يجدر توضيح ما يلي:

نصت المادة 64 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 على أن ضحايا زلزال 10 أكتوبر 1980 (الشلف) استفادوا من قرض بنكي قدره 02 مليون دج مع تخفيض لنسبة الفائدة بشكل يجعل المستفيد لا يتحمل إلا نسبة فائدة مقدرة بـ 2%.

تطبيقا لأحكام هذه المادة، تم إصدار المرسوم رقم 09-01 المؤرخ في 03 جانفي 2009.

فيما يخص السكن الريفي، يتكفل النظام الحالي

غطت هذه النفقات المستحق الرئيسي للديون العمومية بمقدار 2600 مليار دينار، التسديد المسبق في 2006 لتسبيقات بنك الجزائر للخرينة العمومية بمقدار 608 مليار دينار وتغطية عجز الخزينة بمقدار 1 382 مليار دينار.

تمت هذه العمليات بإبقاء رصيد يقدر بـ 4 280 مليار دينار في نهاية 2008. تم الاحتفاظ بهذه الوفرة إلى غاية نهاية سبتمبر 2009 حيث لم يتم تسجيل على عملية على هذا الحساب.

إن الأموال المتوفرة بصندوق ضبط الإيرادات هي مولدة للأموال التي تمول ميزانية الدولة في جزئها والأبواب المتنوعة للميزانية، هذه الأموال محسوبة على أساس نسبة الفائدة للسوق (1% -).

في مجال الإجراءات، يجدر الذكر أن المقابل بالدينار للأموال المشكلة لهذا الصندوق مقيدة بصفة منفردة على مستوى بنك الجزائر بحساب هذا الصندوق.

فيما يخص حسابات التخصيص الخاص: إن عدد حسابات التخصيص الخاص مفتوحة إلى غاية 30 سبتمبر 2009 هو 68 حسابا تمثل رصيدا دائئا قدره 6932 مليار دينار (بما فيها صندوق ضبط الإيرادات و03 برامج للتنمية).

طبقا للمادة 50 من قانون 17/84 العمليات المسجلة في الحسابات الخاصة للخرينة باستثناء حسابات القروض والتسبيقات، ترخص وتنفذ بنفس الشروط عمليات الميزانية العامة للدولة.

طبقا لذلك عمليات حسابات التخصيص الخاص مثل عمليات الميزانية تتابع من خلال محاسبة إضافية محددة لاستهلاكات الاعتمادات سواء على مستوى الأمر بالصرف أو على مستوى المحاسب.

العنصر الوحيد الذي يميز عمليات حسابات التخصيص الخاص مقارنة بعمليات الخزينة يمكن في أن تنقل للسنة المقبلة عكس اعتمادات عمليات الميزانية.

- الرقابة على التنفيذ تكون:

- من قبل أي عند الالتزام بالنفقة على مستوى المراقب المالي.

الأول، تم تخفيف أجل الدراسة والوثائق المطلوبة (وثائق الملف) ومنح القروض.

إنشاء صندوق مالي لإعادة الجثث لأرض الوطن: وضعت الشركة الوطنية للتأمينات، تأمين واسترجاع الجثث بتكلفة تقدر بـ 2500 دج في السنة، وشركات أخرى للتأمين تابعت مبادرة الشركة الوطنية للتأمينات، وبهذا الإجراء نعتقد بأن هذه المسألة قد تم التكفل بها جديا وليس من الضروري إنشاء صناديق لهذا العمل.

وضعية تنفيذ عملية مسح الأراضي العام في ولاية الأغواط: تعرض وضعية تطبيق أشغال مسح الأراضي في ولاية الأغواط كما يلي:
في المناطق الريفية:

- لقد مست عمليات مسح الأراضي 05 بلديات.
- بالنسبة للبلديتين تم إنهاء الأشغال وإيداع وثائق المسح المتعلقة بها في المحافظات العقارية.
في المناطق الحضرية:

- لقد تم الانطلاق في عمليات المسح في 06 بلديات.

- بالنسبة للثلاث بلديات تم إنهاء الأشغال وإيداع الوثائق بالمحافظة العقارية.

فيما يخص الـ 03 بلديات الأخرى فإن الأشغال جارية على أرض الميدان.

فيما يخص صندوق ضبط الإيرادات: يجب التذكير بأن صندوق ضبط الإيرادات قد تم إنشاؤه في سنة 2000 حيث يمثل وعاء الفرق بين مداخيل الجباية البترولية المحصلة ومداخيل الميزانية على أساس سعر جبائي مرجعي لبرميل البترول الخام المحدد في قانون المالية المقدم.

في مجال النفقات يتدخل هذا الصندوق لدفع المستحق الرئيسي للمديونية وتمويل عجز الخزينة. كل العمليات الممارسة في هذا الحساب يتم الإعلام عنها بالتفصيل وبصفة شفافة في تقارير تقديم قوانين المالية.

تقدر الإيرادات المجمعة على مدى 2000-2008 بـ 8870 مليار دينار، وتقدر النفقات المجمعة بـ 4590 مليار دينار.

- قيد التنفيذ في إطار علاقة الأمر بالصرف والمحاسب أثناء رقابة هذا الأخير طبقا للمادة 36 من قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990.
- اللاحقة أثناء الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة وذلك بعد تقديم حساب التسيير من طرف المحاسب والحساب الإداري من طرف الأمر بالصرف.
يضاف الى هذه الرقابة، رقابة المفتشية العامة للمالية كل سنتين بصفة منتظمة.

وختاما، فيما يخص النزاع العقاري بولاية الشلف الذي تم ذكره من طرف عضو مجلس الأمة، يجدر التذكير بأن مجلس الدولة بت نهائيا في هذا النزاع لصالح الدولة الجزائرية.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أتوجه إليكم مرة أخرى بتحياتي الحارة وتشكراتي الخالصة على العناية الكبيرة التي أعطيت لدراسة وإثراء مشروع النص الذي عرض عليكم، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية لتدخله ورده على مختلف الأسئلة التي طرحت من قبل السيدات والسادة أعضاء المجلس، وحتى يمكن اللجنة المختصة من إعداد التقرير التكميلي حول مشروع قانون المالية لسنة 2010، نتوقف عند هذا المستوى وسنعود غدا على الساعة الحادية عشرة صباحا لتحديد الموقف من مشروع القانون المقدم إلينا.

شكرا لكم جميعا و الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثامنة صباحا**

ملحق

تدخل كتابي

للسيد عبد القادر نيشاني

عضو مجلس الأمة

حول مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010

وبهذه المناسبة أحيي معالي السيد وزير الأشغال العمومية على وقوفه الشخصي والمتابعة الميدانية لهذا المشروع الضخم، الذي هو تحفة فنية، سواء من حيث الإنجاز والمساحة، وهنا أشير بأنني كنت مؤخرا في إحدى الدول الغنية وسافرت عبر طريقها السريع، فلاحظت وبصراحة أن هناك فرقا بين الطريقتين، فطريقنا أكثر جمالا وتقنية واتساعا.

السيد الرئيس،

لقد شكل قطاع النقل أولوية من أوليات البرنامج الخماسي القادم، حيث رصدت له أموال كبيرة وميزانية ضخمة وإطارات كفاءة، كونه قطاعا واعدة ومن شأنه تخفيف الضغط عن المدن، والازدحام الذي تشهده ولاياتنا عبر الوطن، خاصة الكبرى منها، كالجزائر العاصمة.

فمنذ تعيينه على رأس القطاع ما فتىء معالي وزير النقل يبذل مجهودات معتبرة في إنجاز المشاريع المسطرة ويبقى على المؤسسات المكلفة بالإنجاز أن تكون في مستوى المسؤولية وتحقق التطلعات المنشودة.

السيد الرئيس،

لقد أصدرت وزارة السكن مؤخرا قانونا حول البناءات، والذي سيساهم لا محالة في إتمام المشاريع السكنية والنقائص العمرانية، ويجعل مدننا أكثر رونقا وجمالا، ونستريح من الفوضى العمرانية الحالية، وسوف يتحقق ذلك إذا ما وفرت الحكومة الإمكانيات اللازمة ووقفت السلطات المحلية على العملية من حيث المتابعة والتوجيه.

السيد الرئيس،

كما تعلمون أن الحكومة قد بذلت جهودا جبارة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أغتتم هذا المنبر الموقر لأحیی الوقفة المشهودة والتاريخية لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، تجاه فريقنا الوطني وأنصاره والشعب الجزائري.

كما أحیی فخامته على الحكمة والرزانة والتبصر في معالجة الحملة الإعلامية غير الأخلاقية للإعلام المصري، التي مست مقدسات الشعب الجزائري ورموزه وشهداءه وتاريخه، وقد أثبت بموقفه على أنه فعلا رجل سياسي من الطراز العالي ودبلوماسي محنك.

كما أحیی بالمناسبة السلطات العليا للبلاد ومن بينهم السيد نور الدين يزيد زرهوني، وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية، حيث كان في مستوى الحدث، إذ تم إصدار جوازات السفر للمشجعين في زمن قياسي وباحترافية ومهنية عالية.

السيد الرئيس،

كما تعرفون، فإن الطريق السياح شرق - غرب يعد من أولويات برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وهو بحق مشروع القرن لما له من تداعيات إيجابية على الاقتصاد الوطني وفك العزلة وتوفير مناصب الشغل، فضلا على أنه يعد مفخرة لكل الجزائريين فبفضله أصبح المواطن يسافر في راحة تامة.

وقطعت أشواطاً معتبرة في توفير مياه الشرب، وحتى السقي، وباعتباري ممثلاً لولاية الشلف ألتمس من الحكومة أن تسجل إنجاز سدين (02)، واحد ما بين الشلف وعين الدفلى بمنطقة البسرية بلدية وادي الفضة ولا محالة بأن الولايتين ستسفيدان منه، والثاني بمنطقة الظهره نواحي تنس.

فالشلف كانت تعتمد على نهر الشلف لكن هذا الأخير وللأسف قد تناقصت مياهه وجفت منابعه، ولتعويض ذلك لابد من بناء سدود جديدة.

كما أتوجه بالشكر إلى السلطات الولائية بالشلف، وعلى رأسهم السيد والي الولاية، على ما يبذلونه من مجهودات تنموية بترو وهدوء، حيث يلمس كل من يزور ولاية الشلف ذلك.

السيد الرئيس،

قبل أن أختتم مداخلتني، أوجه تحية خاصة للصحافة ولكل العناوين بدون استثناء، على احترافيتهم ومهنتهم في التصدي للمهاترات الإعلامية المصرية، حيث استطاعت صحفنا الوقوف الند للند، بل قد دحرتهم وأرجعتهم إلى جحورهم، فتحية مرة أخرى.

كما أقف هنا كذلك وقفة تضامنية مع المراسل الجهوي لجريدة البلاد بالشلف جراء ما يتعرض له من ضغوطات وتعسفات من طرف أصحاب النفوذ لعرقلة مهامه الصحفية النبيلة لخدمة الأمة وتنوير الرأي العام لكونه يعمل بكل موضوعية واحترافية، مما أزعج الكثيرين من أصحاب المصالح التي تتعارض مع الخدمة العمومية للأمة والوطن.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 11 صفر 1431

الموافق 26 جانفي 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587